جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

التأويل النحوي في دراسات الباحثين العراقيين

أطروحة مقدمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص/ اللغة

من الطالبة

رفل علي ناظم الزهيري

بإشراف

الأستاذ الدكتور

إبراهيم رحمن حميد الأركي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ
﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ٧ ﴾
صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ
[أل عمران الآية: ٧]

الإهداء

إلى السند الثابت، والقلب الحنون

إمـــي الغالية.... برًا ووفاءً

إلى سنـــدي، ومصـــدر فخري

أبـــي الغالي.... برًا وعرفانًا

إلى مـــن شـــدَّ اللهُ بـــه أَزْرِي

أخـــي العزيز.... مودةً وحبًا

إلى زهرات الروح، ورفيقات الدرب

أخواتي الغاليات.... محبةً وتقديرًا

إلى صديقتي رغد التي كانت بلسمًا في أيام الشدة

إلى خالتي صابرين التي كانت سندًا وملاذًا في الأوقات الصعبة

إلى من كان سندًا خفيًا، ويدًا ممدودة بالعون في أصعب المحطات

إلى نفسي التي اجتهدت، وصبرت، ولم تيأس اعتزازًا وفخرًا بهذه الرحلة

إلى روح عمي الشهيد البطل، المقدم خضير ناظم الزهيري

سلامٌ عليك في الخالدين، وسلامٌ على دربك المعطر بالفداء

رفل

الفصل الأوّل

جهود الباحثين العراقيين في دراسة مظاهر التأويل النحوي المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي.

توطئة:

إنَّ المتأمل في علوم اللغة العربية بشكل عام وعلم النحو بشكل خاص يلحظ أنَّ هناك مظاهر في العربية خالفت قواعد الصنعة الإعرابية، فأوّل العلماء هذه المخالفة على أنَّها من باب الحذف والتقدير، أو من باب الزيادة، فراح علماء النحو يتصرفون في هذه الأبواب ويخضعونها لأقيستهم وأصولهم وكثيرًا ما كانوا يختلفون في تقدير المحذوف أو الزائد.

ولأَنَّ دراستنا تختص بهذه المظاهر، والوقوف على حقيقتها وماهيتها كان لزامًا علينا أن نوضحها ونبينها من خلال ما درسه الباحثون العراقيون الذين عنوا بدراسة التأويل النحوي في كتب علمائنا الأجلاء فجاءت دراسة أغلب باحثينا لبيان هذه المظاهر التي سندرسها إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول

الحذف

توطئة

قبل الخوض في مسائل الحذف وأحكامه لا بد من الرجوع إلى بيان ماهيته وحقيقته من خلال ما بيَّنته المصادر اللغوية أولًا، ودراسات الباحثين العراقيين الذين عنوا بدراسة التأويل النحوي بشكل عام وموضوع الحذف بشكل خاص.

فالحذف ظاهرة لغوية كبيرة حظيت بعناية واسعة من لدن الدارسين قديمًا وحديثًا في دراساتهم اللغوية، ولا سيما النحاة منهم، فالحذف وسيلةً من وسائل التأويل أو ما يسمى بالمصطلح الشائع مظهرًا من مظاهر التأويل، فالعرب تعمد إلى هذا المظهر في مواطن كثيرة لتحقيق نوع من الإيجاز والاختصار، وأغراض بلاغية متعددة.

فالحذف إذن فن من فنون العرب في كلامها، ولا يكون الحذف إلا بدليل وهذا ما أشارت إليه الباحثة (ربى يونس)، ذاكرةً قول ابن قتيبة في ذلك، قال: ((وكما يحذفون من الكلام البعض إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا))[١].

يعنى النحاة بدراسة الحذف في كل نواحيه من حذفِ حركة، أو حرف، أو كلمة، أو حتى جملة، وهذا ما بيَّنه الباحث (أحمد ذهيب حسين) الذي أورد قول ابن جني في ذلك، قال ابن جني: ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه))[٢].

في حين نجد الباحثة (شيماء حسين علي) ذكرت أنَّ ابن هشام بين أنَّ الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما تقتضيه الصناعة النحوية، وذلك بأن تجد خبرًا من دون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطًا من دون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا من دون معطوف عليه، أو معمولًا بدون عامل

---

[١] تأويل مشكل القرآن: ١٨٦، وينظر: التأويل النحوي عند الأزهري في كتابه (معاني القراءات) (بحث): ١٧.

[٢] الخصائص: ٣٦٢/٢، وينظر: التأويل النحوي عند الشريف المرتضى في كتابه أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) (بحث): ١٠.

وهكذا[١].

وإذا كنا قد تطرّقنا إلى الحذف بشيء من الإيجاز فذلك ما تقتضيه دراستنا، وإلا فإنَّ الحديث يطول عنه، أما التعريف اللغوي والاصطلاحي له فهو كما ذكره الباحثون العراقيون.

الحذف لغةً:

ذكر الباحث (محمود عبد اللطيف فواز) بأنَّه: قطف الشيء من الطرف[٢]، وله معانٍ أخرى ذكرها أصحاب المعاجم منها: (القطف، القطع، الإسقاط، التسوية)[٣].

وذكر التعريف اللغوي للحذف أيضًا الباحث (ياسر طه حسين) بأنَّه: ((حذف الشيء: إسقاطه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي أخذت))[٤].

الحذف اصطلاحًا:

يختلف مصطلح الحذف من فن لآخر، فهو يختلف باختلاف الفنون، والذي يعنينا من ذلك هو تعريف النحاة له.

فقد ذكر الباحث (ياسر طه حسين) أنَّ الحذف اصطلاحًا: ((إسقاط جزء من الكلام أو كله بدليل))[٥].

وقد بيَّن الباحث (عبد الهادي كاظم كريم حمزة الحربي) أنَّ المتتبع لهذا المصطلح يجده عند النحاة ابتداءً من سيبويه، ومن جاء بعده من المتأخرين منهم ابن مالك، والرضي، وابن هشام، وصولًا إلى النحاة المحدثين لا يكاد هذا المصطلح يخرج عن دلالة الإسقاط، وهو بهذا يعد جزءًا لا يتجزأ من

---

[١] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٥٣، والتأويل النحوي عند الكرماني في كتابه (غرائب التفسير وعجائب التأويل) المتوفى بعد (٥٣٥هـ) (بحث): ٣-٤.

[٢] ينظر: العين (حذف): ٢٠١/٣، ومظاهر التأويل النحوي في كتاب النكت في القرآن للمجاشعي المتوفى سنة ٤٧٩هـ (بحث): ٣.

[٣] ينظر: أساس البلاغة: ١٧٧/١، ولسان العرب (حذف): ٣٩/٩-٤٠، ومظاهر التأويل النحوي في كتاب النكت: ٣.

[٤] الصحاح (حذف): ١٣٤١/٤، وينظر: التأويل النحوي عند ابن دقيق العبد (ت٧٠٢هـ) في كتابه (إحكام الأحكام) (بحث): ٧.

[٥] البرهان في علوم القرآن: ١٠٢/٣، وينظر: التأويل النحوي عند ابن دقيق العبد: ٧.

المعنى اللغوي، لذا اكتفى الباحث بما أشار إليه ابن جني – وإن كنا ذكرنا ذلك في معرض حديثنا عن الحذف لكننا نذكره هنا _ بعدِّه تعريفًا اصطلاحيًا له_ الذي وقف موقفًا وسطًا بين المتقدمين عليه والمتأخرين عنه، قال: ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))[١].

وبعد أن ذكرنا التعريف اللغوي والاصطلاحي للحذف، يجب علينا أن نذكر بعده علاقة الحذف بالتأويل النحوي كون هذا الأمر هو المعني بدراستنا، فقد وضَّح الباحث (ماجد ناصر حسين النائلي) أنَّ الحذف يعدُّ أحدَ أساليب التأويل المهمة التي ترتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية، وبنيت هذه الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة نفسها من التركيب فالتأويل النحوي يأتي هنا ليضفي صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد، فيأولون ما خالف ظاهر القواعد ويدَّعون له وجهًا قد يكون غريبًا لصرف الأنظار عن مصادمته للقواعد التي وضعوها، فإنَّ النحويين يقدرون اسمًا أو فعلًا أو حتى حرفًا لتعطي القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهومًا[٢].

أما شروط الحذف فهي على النحو الآتي:

ذكر الباحث (أسامة طه ياسين فحل الهيتي) أنَّ ابن هشام اشترط شروطًا للحذف هي[٣]:

١. وجود دليل حالي أو مقالي، فالحالي نحو قولك لمن رفع سوطًا: (زيدًا) بإضمار(اضرب) والمقالي نحو قولك لمن قال: من أضربُ؟ زيدًا، وإما إذا كان المحذوف فضلةً فلا يشترط لحذفه وجود الدليل.
٢. ألَّا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه.
٣. ألَّا يكون مؤكِّدًا؛ لأنَّ المقصود بالمؤكِّد هو تقوية العامل وتقديره، والحذف مناف لذلك.
٤. ألّا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنَّه اختصار للفعل.

---

[١] الخصائص: ٣٦٢/٢، وينظر: التأويل النحوي في تفسير (روح المعاني) للآلوسي(ت١٢٧٠هـ) (أطروحة): ١٧.

[٢] ينظر: التأويل النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) (رسالة): ١١٦.

[٣] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٧٨٦–٧٩٠، والتأويل النحوي في منحة الباري بشرح صحيح البخاري لزكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) (كتاب): ٧٤.

٥. ألا يكون عاملًا ضعيفًا، فلا يحذف الجار ولا الجازم ولا الناصب للفعل إلا في مواضع تقوى فيها الدلالة، ويكثر فيه استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

٦. ألا يكون عوضًا عن شيء، فلا تحذف (ما) في: أما أنت منطلقًا انطلقتُ.

٧. ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القوي.

ويشمل الحذف على حذف الأسماء، وحذف الأفعال، وحذف الحروف، وحذف الجمل، وسأتناول التأويل في هذه الموضوعات كما وردت في دراسات الباحثين العراقيين.

المطلب الأول: الحذف في الأسماء.

أولًا: الحذف في المرفوعات.

١. حذف المبتدأ.

يعدُّ المبتدأ ركنًا من أركان الجملة الاسمية وهو المسند إليه، والأصل فيه أن يُذْكَر فلا بدَّ منه في التركيب وهو المحدث عنه، فالمبتدأ معتمد الفائدة لكن قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق به فيحذف لدلالتها عليه؛ لأنَّ الألفاظ إنَّما جيء بها للدلالة على المعاني، فإذا فُهِم المعنى من دون اللفظ جاز ألاَّ تأتي به ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا[١].

إذن المبتدأ لا يحذف إلا أن ينوى وهذا ما صرَّح به الرضي[٢].

وهذا ما جعل الباحثة (سحر هادي حسن ياسين العاني) تبيّن أنَّ النحاة ذكروا مجموعةَ من الأحكام التي تخصُّ حذف المبتدأ وجوبًا وجوازًا ذاكرةً قول سيبويه في ذلك: ((وذلك أنَّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعتَ صوتًا فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي. أو مسِسْتَ جسدًا أو شممت ريحًا فقلت: زيد، أو المِسك. أو ذقتَ طعامًا فقلت: العسل))[٣].

وجاء حذف المبتدأ في بعض المسائل التي درسها الباحثون العراقيون استحق الكلام فيها أن يؤول بمحذوف وهذه المسائل على النحو الآتي:

من المواضع التي تدلُّ على حذف المبتدأ ما ذكرته الباحثة (غادة غازي عبد المجيد)، إذ ذكرتْ حذف المبتدأ في لفظة (أموات) الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [البقرة: ١٥٤]، ذاكرةً قول الفراء في هذه اللفظة؛ إذ قال الفراء: ((رفع بإضمار مكنى من أسمائهم كقولك: لا تقولوا: هُمْ أموات بل هُمْ أحياء. ولا يجوز فِي الأموات النصب

---

[١] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٩/١.

[٢] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٧/١.

[٣] الكتاب: ١٣٠/٢، وينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام (رسالة): ١١٧.

لأن القول لا يقع على الأسماء إذا أضمرت وصوفها أو أظهرت كما لا يجوز قلت عَبْد الله قائمًا، فكذلك لا يجوز نصب الأموات لأنك مضمر لأسمائهم))[١].

فالظاهر أنَّ الفراء جعل لفظة (أموات) مرفوعةً بمبتدأ مضمر تقديره (هم).

وبيَّنت الباحثة (هدى محمد الصافي) أنَّ كثيرًا من النحويين وافقوا الفراء في هذا النحو أي بجعل (أموات) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هم) ومنهم: الزمخشري[٢]، والآلوسي[٣]، وقد حكم هؤلاء بحذف المبتدأ بعد القول إذا ورد اسمًا مرفوعًا وأضمروا له مبتدأ[٤].

وهذا ما وضَّحته الباحثة (مها محمد أحمد حسين)، إذ ذكرت تعليل القرطبي أنَّه لا يجوز إعمال القول في لفظة (أموات) ذاكرةً قول القرطبي، إذ قال: ((ولا يصح إعمال القول فيه لأنه ليس بينه وبينه تناسب، كما يصحُّ في قولك: قلت كلامًا وحجةً))[٥].

وذهب ابن عاشور هذا المذهب أي جعل لفظة (أموات) وكذلك لفظة (أحياء) خبرًا لمبتدأ محذوف وليس معمولًا للقول، فالتقدير عنده: بل هم أموات، وهم أحياء، وليس المعنى عنده: بل قولوا هم أموات أو أحياء[٦].

وإذا رجعنا إلى الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) لوجدناها تذكر رأيًا لأحد العلماء المحدثين وهو الدكتور (أحمد عبد الستار الجواري)، الذي لم يرتضِ مذهب الفراء في جعل لفظة أموات خبرًا لمبتدأ محذوف الذي يرى أنَّ العبارة القرآنية قد تكتفي بالاسم المرفوع فلا حاجة إلى تقدير مضمر، وإنَّما شاع ذلك في عدّة صور ومنها التي بعد القول[٧].

---

[١] معاني القرآن للفراء: ٩٣/١، وينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) (رسالة): ٩٥.

[٢] ينظر: الكشاف: ٢٠٦/١.

[٣] ينظر: روح المعاني: ٤١٨/١.

[٤] ينظر: التأويل النحوي عند الفراء (رسالة): ٢٨.

[٥] الجامع لأحكام القرآن: ١٧٣/٢، وينظر: التأويل النحوي والصرفي في كتاب المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤٥٨هـ) (رسالة):٢٤.

[٦] ينظر: التحرير والتنوير: ٥٣/٢.

[٧] ينظر: نحو القرآن:٢٥، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩٥- ٩٦.

نفهم من ذلك أنَّ النص القرآني عنده لا يحتمل تقدير محذوف في هذه الآية والسياق القرآني الذي وردت فيه هذه اللفظة مفهوم وواضح لا يحتاج إلى تأويل وتفسير، لذلك رأى أن يُكتفى بالاسم المرفوع هنا وحمل إعراب اللفظة على ظاهرها.

ويبدو أنَّ الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) كانت أكثر دقةً في شرح المسألة وعرضها وتحليلها من خلال جمعها لرأي القدماء والمحدثين، أما بقية الباحثين الذين درسوا هذه المسألة، فقد كانوا متابعين لها وأوردوا أقوال العلماء فقط في هذه المسألة.

ومن المواضع الأخرى التي تدلُّ على حذف المبتدأ ما ذكره الباحث (محمد شاكر ناصر) أنَّ (خولان) الواردة في البيت الشعري[١]:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ وأُكرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا

هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هؤلاء خولان) وهو تقدير سيبويه إذ منع حمل الشاهد على جعل (خولان) هو المبتدأ[٢].

والواضح أنَّ سيبويه لم يجوِّز أنّ يكون (خولان) مبتدأً وجملة (فانكح) خبر؛ لأنَّ خولان ليس فيها معنى الشرط، والفاء لا يجوز زيادتها في الخبر إلا إذا كان المبتدأ فيه معنى الشرط[٣].

وبيَّن الباحث نفسه أنَّ الأعلم الشنتمري ذكر هذا الوجه أي حذف المبتدأ، وجعل (خولان) خبره، لكنَّه ذكر وجهًا آخر إلى جانب الوجه المذكور يخرج به عن الحذف، وقد أيَّد هذا الوجه، ذاكرًا قول الأعلم في ذلك، إذ قال: ((والقول عندي إن رفعهُ على الابتداءِ، والخبر في الفاءِ وما بعدها؛ لأنَّه في معنى المنصوب إذا قلت: (خَوْلانَ فانْكح فتاتَهم)، والفاء داخلةٌ على فعل الأمرِ دلالةٌ على تعلُّقهِ بأوّل الكلام))[٤].

---

[١] البيت بلا نسبة في الكتاب: ١٣٩/١، وينظر: خزانة الأدب: ١٩/٨، و٦١/١١.

[٢] ينظر: الكتاب: ١٣٩/١، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري (رسالة): ٥١.

[٣] ينظر: الكتاب: ١٣٩/١، وشرح المفصل: ٢٥١/١.

[٤] تحصيل عين الذهب: ١٢٥، وينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشَّنتمري: ٥١.

يتبيَّن من هذا النص أنَّ الأعلم جوَّز هذا الوجه، لجواز دخول الفاء عنده في خبر المبتدأ، وإن كان المبتدأ لا يحمل معنى الشرط، وقد خالف الأعلم سيبويه في حمل البيت على هذا الوجه وتابع الفراء الذي جوَّز زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا كان أمرًا أو نهيًا[١].

فالباحث (محمد شاكر ناصر) ذكر أيضًا أنَّ الجرجاني حمل البيت على إضمار المبتدأ، ورفض القول بزيادة الفاء؛ لأنَّه يبطل معنى الخبر[٢]، وبعد أن ذكر الباحث نفسه آراء العلماء حول هذه المسألة رجَّح رأي الأعلم لسببين هما:

أولهما: أنَّ الوجه الذي رجَّحه الأعلم قد حمل البيت على ظاهره[٣]، وهذا الرأي الذي ذكره الباحث نراه صائبًا وراجحًا؛ لأنَّ ((الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه))[٤].

وثانيهما: أنَّ الأعلم قد استند في هذا الوجه إلى رأي الأخفش الذي نقل سماعًا كثيرًا بهذا المذهب كما نقل عنه ابن يعيش، إذ عدَّ الفاء عاطفةً يستلزم عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية بوساطتها وهو وإن كان جائزًا يفتقر إلى التطابق[٥].

بينما نجد الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) ذكر أنَّ هذا البيت لا يستقيم حمله على الظاهر بأن تجعل المرفوعَ مبتدأً، وهو بذلك يخالف رأي الباحث (محمد شاكر ناصر) مستدلًا بقول سيبويه، إذ قال: ((زيدٌ فاضربْه، لم يَستقم أَنْ تَحملَه على الابتداء. ألَا ترى أنّك لو قلت: زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم، فهو دليلٌ على أنّه لا يجوز أن يكون مبتدأ... وقد يَحْسُنُ ويستقيمُ أنْ تقولَ: عبد الله فاضربه، إذا كان مبينًا على مبتدأ مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ. فأمّا في المظهر فقولُك: هذا زيدٌ فاضربْه، وإن شئت لم تُظْهِرْ " هذا " ويَعمل كعمله إذا أظهرته))[٦].

---

[١] ينظر: الجنى الداني: ٧٢.

[٢] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٣١٣/١ ، والتأويل النحوي عند الأعلم الشَّنتمري: ٥٢.

[٣] ينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشَّنتمري:٥٢.

[٤] الإنصاف: ١٩٥/١.

[٥] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٠/١، والتأويل النحوي عند الأعلم الشَّنتمري:٥٢.

[٦] الكتاب: ١٣٨/١، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (ت:٤٧١هـ) (رسالة): ٣٣.

نفهم من هذا أنَّ سيبويه أوَّل هذا البيت على تقدير محذوف وهو المبتدأ وهو من ظاهرة اقتران الخبر بالفاء من غير أن يكون المبتدأ متضمنًا معنى الشرط والجزاء كالاسم الموصول نحو: الذي يأتني فله درهم، فهو يمنع أن يكون (خولان) مبتدأ والفاء في خبره؛ لأنَّه لا يجوز عنده: زيد فمنطلق، على الابتداء والخبر؛ لأنَّ المبتدأ والخبر، كالشيء الواحد، فدخول الفاء فصل بينهما قبل تمام الفائدة[١].

وبيَّن الباحث المذكور آنفًا أنَّ سيبويه جعل جملة (فانْكِحْ فتاتَهمْ) جملة طلبية مستأنفة هربًا من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول[٢]، فلا تدخل الفاء عنده ((على خبر المبتدأ الخاص كأسماء الأعلام؛ ولكون دخولها على خبر المبتدأ؛ لشبه المبتدأ بالشرط في العموم، والخبر بالجواب؛ فإذا زال الشبه، لم تتحقق علة الجواز))[٣].

وتابع الباحث نفسهُ حديثَه إذ ذكر أنَّ هذه الفاء استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم من ذلك عطف الإنشاء على الخبر، فلا يجوز هنا الرفع على الابتداء كما يجوز في (زيدٌ اضربْه)، فإن جُعِلَ خبرُ مبتدأٍ محذوف جائز، كأنَّما قال: (هذا زيد فاضرِبه)، وغير جائز (زيد فاضرِبه) على أن يكون (زيد) مبتدأ، و(اضربه) خبره، كما لا يجوز (زيد فمنطلق)[٤].

فالفرق بين الباحثينِ المذكورينِ في هذه المسألة أنَّ الأول استند إلى رأي الأخفش الذي جعل الفاءَ زائدةً فكان دخولها كخروجها، والثاني استند إلى قول سيبويه بأنَّ الفاء ليست زائدة، ولو كانت كذلك لكان في البيت تأويلان: أحدهما زيادة الفاء في الخبر، والثاني: تأويل بالحذف، أي هذه خولان أقول فيها على تقدير القول؛ لأنَّ الأمر لا يكون خبرًا عن المبتدأ إلا على تقدير قولٍ محذوف[٥].

هذا من جانب ومن جانب آخر فإنَّ الباحث الأول جعل البيت من دون حذف على رأي الأعلم وذلك بأن جعل (قائلة) مبتدأ، وجملة (فانكح فتاتَهُم) المقترنة بالفاء هي الخبر، أما الباحث

---

[١] ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٩٦/١.

[٢] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٤٤٥/١-٤٤٦، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: ٣٣-٣٤.

[٣] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٤٤/٢، وينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٧٠/٢.

[٤] ينظر: الرد على النحاة: ٩٦، والتأويل النحوي في المقتصد: ٣٤.

[٥] ينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشَّنتمري: ٥٢، والتأويل النحوي في المقتصد: ٣٦.

الثاني فقد عدَّ في البيت حذفًا والتقدير (هذه، أو هؤلاء خولان) مستندًا في ذلك إلى جمهرة من العلماء وعلى رأسهم سيبويه.

٢. حذف الخبر.

الخبر الطرف الثاني في عملية الإسناد تتحقق دلالة الجملة به، فالخبر هو: ((الجزء المستفاد الذي يستفيده السامعُ، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا. ويدلُّ على ذلك أن به يقع التصديقُ والتكذيبُ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: "عبدُ الله منطلقٌ"، فالصِّدْقُ والكِذْبُ إنّما وقعا في انطلاق عبد الله، لا في عبد الله، لأنّ الفائدة في انطلاقه، وإنمّا ذكرتَ عبد الله، وهو معروفٌ عند السامع، لتُسْنِد إليه الخبرَ الذي هو الانطلاقُ))[١].

واتفق النحاة على جواز حذف الخبر إذا دلَّ عليه دليل، قال ابن هشام: ((إنّا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول))[٢]، ويجب أن يكون الخبر المحذوف معلومًا بعينه، فلا يكفي العلم المجمل بأنَّ الكلام فيه حذف وأن يكون في الكلام ما يقتضيه، وإذا ظهر لم يخل بالمعنى[٣].

ولكن يجب أن يكون الدليل اللفظي على حذف الخبر مطابقًا للمحذوف، يقول ابن هشام: ((شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز: (زيد ضارب وعمرو) أي ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴿١٠١﴾﴾[النساء:١٠١]، والآخر بمعنى الإيلام المعروف))[٤].

أما مواضع حذف الخبر، فقد ذكر النحاة عدة مواضع على حذفه منها:

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٧/١.

[٢] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٨٥.

[٣] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي (ت٣٦٨هـ) في شرحه على كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) (أطروحة): ١١١.

[٤] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٧٩٠-٧٩١.

١. أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم نحو قولهم: (لَعَمرُك لأَفْعَلَنَّ) أي: (لعمرك قسمي)، وإنَّما وجب حذف الخبر هنا؛ لأنَّ جواب القسم سد مسده[١].

٢. أن يكون الخبر كونًا مطلقًا والمبتدأ قد وقع بعد (لولا) نحو: (لولا زيد لكان كذا وكذا) والتقدير: (لولا زيد موجود)[٢].

٣. أن يكون المبتدأ معطوفًا على اسم فيه واو المعية نحو: (كلُّ رَجُلٍ وضيعَتَه)، والتقدير: (كلُّ رَجُلٍ وضيعَتَه مُقترنان)[٣].

٤. أن يكون المبتدأ له صدر الكلام وبعده تأتي حال تسد مسد الخبر ولا تصلح أن تكون خبرًا نحو: (ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا) والتقدير: (ضربي العبد إذا كان مسيئًا، أو إذ كان مسيئًا)[٤].

٥. يحذف الخبر وجوبًا إذا سد الفاعل مسده نحو: (أذاهب أخواك) فـ (أخواك) فاعل سد مسد الخبر والخبر محذوف[٥].

ويحذف الخبر جوازًا في مثل قولهم: من عندكما؟ ، فتقول: زيد، أي: زيد عندنا[٦].

ومن المواضع التي تدل على حذف الخبر ما ذكرته الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) في حذف الخبر الوارد في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴿٢٧﴾﴾ [يونس:٢٧]، إذ بيَّنت الباحثة أنَّ الفراء وجَّه برفع كلمة (جزاء) على أنَّها مبتدأ وخبره محذوف تقديره (لهم) والمعنى: فلهم جزاء السيئة بمثلها، لكنَّ الفراء أجاز مع هذا الوجه وجهًا آخر وهو أن يكون (جزاء) مبتدأ خبره (بمثلها) إلا أنَّه رجَّح الإعراب الأول وهو إضمار الخبر، وهذا الوجه مبني على

---

[١] ينظر: البديع في علم العربية: ٩١/١، و شرح الكافية الشافية: ٣٥٦/١-٣٥٧، وأوضح المسالك:٢١٩-٢٢٠.

[٢] ينظر: المقتضب: ٧٦/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٥٠/١.

[٣] ينظر: شرح «المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري» الموسوم بـ «التخمير»:٢٧٣/١-٢٧٤، وشرح الكافية الشافية: ٣٥٦/١-٣٥٧، وشرح ابن عقيل: ٢٥٣/١.

[٤] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٨٨، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٤٨٨/١.

[٥] ينظر: الأصول في النحو:٢٥٥/١، وأمالي ابن الشجري: ٦٢/٢.

[٦] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٤٨٥/١، وشرح ابن عقيل: ٢٤٤/١.

التأويل لا على الظاهر[١].

إذا نظرنا في أقوال النحاة وجدنا الأقوال قد تنوعت على وجوه في هذه الآية الكريمة بحسب ما ذكرته الباحثة المذكورة آنفًا وهي على النحو الآتي:

أ. مذهب الأخفش أنَّ (جزاء) مبتدأ وخبره (بمثلها) على زيادة الباء كما زيدت في قولك: (بِحَسْبِكَ قولُ السُوءِ)[٢]، وقد نسب هذا الرأي أيضًا إلى ابن كيسان[٣].

ب. وقيل إنَّ (جزاء) فاعل لفعل مضمر تقديره: (استقرَّ لهم جزاء) ثم حذف الفعل وشبه الجملة لدلالة الكلام عليه[٤].

ت. نقل أبو حيان عن ابن عطية جواز أن يكون (الذين) في موضع جر عطفًا على قوله: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٢٦﴾ [يونس:٢٦]، ويكون (جزاء) مبتدأ وخبره (وللذين) على إسقاط حرف الجر، أي: (وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها)[٥].

وهذا الوجه الأخير الذي ذكرته الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) قد استحسنه الباحث (علي عبدالله محيسن) الذي ذكر أنَّ تأويل ابن عطية هو الصواب؛ لأنَّ هذه الآية والتي قبلها وردتا في سياق واحد، والإعراب إذا كان على هذا الوجه يتعادل التقسيم كما تقول: (في الدار زيد، والقصر عمرو)، أي: وفي القصر عمرو، وهذا التركيب مسموع من لسان العرب[٦].

وكانت الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) قد سبقت الباحث (علي عبدالله محيسن) إلى ترجيح رأي ابن عطية وفضلته على رأي الفراء معللةً ذلك أنَّ هذه الآية وما قبلها قد وردتا في فكرة واحدة وهي عقد موازنة بين أهل الجنة (الذين أحسنوا) وأهل النار (الذين كسبوا السيئات)، فهذه الصورة

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦١/١، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩٦.

[٢] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٧٢/١، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩٧.

[٣] ينظر: البحر المحيط: ٤٤/٦، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩٧.

[٤] ينظر: مجمع البيان: ١٣٦/٥، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩٧.

[٥] ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١٩٥/١، والبحر المحيط: ٤٥/٦، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩٧.

[٦] ينظر: التأويل النحوي عند ابن عطية (ت٥٤٢هـ) (بحث): ٤.

المتضادة المتقابلة لم تكن لتتحقق إذا فُصل بين الآيتين؛ لأنَّ المقابلة أو الموازنة إنَّما تكون بين مختلفين وقد وصلت الآيتان بواو العطف ليكون الاتصال لفظيًا ومعنويًا[١].

ونرى أنَّ الباحثين (غادة غازي عبد المجيد)، و(علي عبد الله محيسن)، كانا صائبين في ترجيحهما لقول ابن عطية، لكن يؤخذ عليهما أنَّهما لم يذكرا قول ابن عطية ليتسنّى للقارئ معرفة ما قاله، فقد قال ابن عطية: ((ويتوجه أن يكون رفع (الجزاء) على المبتدأ وخبره في الَّذِينَ؛ لأنَّ (الَّذِينَ) معطوف على قوله (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا)، فكأنه قال والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، وعلى الوجه الآخر فقوله (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ) رفع بالابتداء، وتعم السَّيِّئَاتِ هاهنا الكفر والمعاصي، فمثل سيئة الكفر التخليد في النار، ومثل سيئة المعاصي مصروف إلى مشيئة الله تبارك وتعالى))[٢].

يظهر من خلال ما كتبه باحثونا في هذه المسألة أنَّ الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) كانت أكثر توسعًا وأكثر دقةً وتحليلًا من الباحث (علي عبدالله محيسن) من خلال عرضها للآراء والمفاضلة بينها، وأما الباحث (علي عبدالله محيسن) فلم يكن إلا متابعًا لها في عرض المسألة.

ونؤيد نحن ما ذهبت إليه الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) من استحسانها لرأي ابن عطية، وكذلك لتحليلها الدقيق لهذه المسألة عندما قابلت بين الآيتين قوله تعالى: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ ﴿٢٦﴾﴾ [يونس:٢٦]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴿٢٧﴾﴾ [يونس:٢٧]، فهو نوع من التقابل والتضاد بين الآيتين وجعلت بينهما الواو الرابطة وهي واو العطف لتتصل لفظًا ومعنى، لذلك حمل الآية على ظاهرها بأن يجعل (جزاء) مبتدأ، وخبره (الذين) أولى من حملها على التأويل الذي يؤدي إلى حذف لا طائل تحته، لذلك فإنَّ حملها على الظاهر يكون سياق هذه الآية والآية التي تسبقهما بمعنى واحد؛ لأنَّه قابل ما يفعلونه من القبح بما يفعلونه آخرون من الإحسان وجيء بالواو لتربط بين المعنيين.

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩٧.

[٢] المحرر الوجيز: ١١٦/٣.

- **حذف الخبر بعد لولا:**

ذكر الباحث (قاسم كاظم حسن العبادي) أنَّ الخبر يحذف بعد (لولا) الامتناعية كما ورد في قول المتنبي[١]:

لولا الأميرُ مساورُ بن محمدٍ ما جُشّمَت خطرًا وَرُدَّ نصيحُ

إذ ذكر الباحث أنَّ السيرافي قال في إعراب (الأمير): ((الأمير مرتفع بالابتداء عند البصريين وعندنا أَن الاسم مرفوع بها لأنَّها نائبة عن الفعل الذي لو ذكر لرفع الاسم كما تقول: (لولا زيد لجئت) تقديره: لو لم يمنعني إلَّا أنهم حذفوا الفعل تخفيفًا وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد ... والذي يدلُّ على أَنَّهَا عوض عَن الْفِعْل أَنه لَا يجوز ذكر الفعل مَعهَا لِئَلَّا يجمع بَين العِوَض والمعوض))[٢].

وأمَّا البصريون فيذهبون إلى أنَّه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، قال ابن مالك:

((وَبَعْدَ «لَوْلَا» غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ))[٣].

ووضع البصريون شرطًا لهذا الحذف هو مجيء الخبر كونًا مطلقًا[٤]، وقد ذكر الباحث (قاسم كاظم حسن العبادي) قول سيبويه في ذلك: ((باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا. .... وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء ..... وكأنَّ المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ....، ولكن هذا حُذف حين كثُر استعمالُهم إياه في الكلام))[٥].

---

[١] ديوانه: ٦٧.

[٢] التبيان في شرح الديوان: ٢٤٨/١، وينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٦/٢، والتأويل النحوي عند السيرافي (ت٣٦٨هـ) في شرحه على كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) (أطروحة): ١١٦.

[٣] ألفية ابن مالك: ١٨.

[٤] ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٦/١.

[٥] الكتاب: ١٢٩/٢، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١١٦.

فيما نجد الباحث (هاشم فالح حامد) ذكر أنَّ السمين الحلبي يرى أنَّ الواقع بعد (لولا) – يعني بذلك الخبر– واجب الحذف للدلالة عليه فهو لا يجيز أن يثبت الخبر بعدها[١]، والظاهر أنَّ السمين الحلبي فصَّل القول لكنَّ الباحث اكتفى بذكر المحذوف بعد (لولا) وهذه هي طبيعة عمله، فالسمين الحلبي قال: ((إنْ كان خبرُ ما بعدها كونًا مطلقًا فالحذفُ واجبٌ، وعليه جاء التنزيلُ وأكثرُ الكلام، وإن كان كونًا مقيدًا فلا يَخْلو: إمّا أَنْ يَدُل عليه دليلُ أو لا، فإنْ لم يَدُلّ عليه دليلٌ وجَبَ ذِكْرُه))[٢]، ويبدو أنَّ هذا شرط البصريين وهو أنَّ الخبر يكون واجب الحذف إذا كان كونًا مطلقًا.

ولو عدنا إلى الباحث (قاسم العبادي) لوجدناه يذكر بأنَّ السيرافي قد وافق سيبويه في هذا الحذف ذاكرًا قول السيرافي في ذلك، قال السيرافي: ((والصحيح ما قاله سيبويه، والدليل على ذلك أنه قد وقع بعد (لولا) الاسم والفعل، .... وما يليه الاسم والفعل من الحروف فما بعده رفع بالابتداء؛ كقولنا: إنّما وكأنّما وهل وألف الاستفهام))[٣].

ونحن بدورنا نقول إنَّه لا يجوز أن يكون جواب (لولا) خبره، لكونه جملة تخلو من العائد إلى المبتدأ في الغالب، فلا بد من حذف الخبر وجوبًا ليتحصل بذلك شرطا وجوب الحذف وهما: القرينة الدالة على الخبر المعيَّن، وهي الأداة (لولا) التي وضعت لتدل على أنَّ الخبر بعدها (موجود) وليس غير ذلك من أنواع الخبر، والثاني: اللفظ الذي سد مسد الخبر هو الذي يكون جواب (لولا)[٤]، لذلك نقول إنَّ ما ذهب إليه البصريون كان راجحًا صائبًا.

وهذا ما أيده واستحسنه الباحث (قاسم العباديّ) ذاكرًا عدة أمور لترجيح رأي البصريين هي:

أ. من جانب الصناعة النحوية أنَّ (لولا) أداة شرط غير عاملة، ولو كانت عاملة لظهر العمل في جوابها، وأدوات الشرط تدخل على جملتين مستقلتين عن بعضهما في التركيب والمعنى، لتربط بينهما[٥]، ويبدو أنَّ الباحث هنا كان موفقًا؛ لأنَّ هذا الأمر يستلزم كون جملة الشرط مكونة

---

[١] ينظر: الدر المصون: ١/٤١٠-٤١١، والتأويل النحوي في تفسير الدر المصون (كتاب): ٥٨.

[٢] ينظر: الدر المصون: ١/٤١٠-٤١١.

[٣] شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/٤٦٠-٤٦١، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١١٧.

[٤] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/٢٧٥، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/٢٧.

[٥] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١١٧-١١٨.

من طرفين هما المسند والمسند إليه، لذلك فإنَّ وجود المبتدأ بعد (لولا) يقتضي أن يكون الخبر محذوفًا هذا إن فهم المعنى وأمن اللبس وهو الأكثر والغالب، أو ظاهرًا إذا أُريد كون بعينه، أما إذا حصل لبس لم يجز الحذف نحو قولنا: لولا زيدٌ سالمنا ما سلم، فـ (سالمنا) هو الخبر للمبتدأ (زيد) ولا يجوز أن يحذف؛ لأنَّه إذا لم يذكر لم يُعرف من أي جهة كان (زيدٌ) سببًا في نجاته، فهو كون مقيد بالمسألة[١].

ب. لم يذكر الكوفيون وصفًا للاسم المرفوع بعد (لولا)، فلا يمكن أن يكون فاعلًا أو نائبًا عنه؛ لأنَّ (لولا) ليست فعلًا، ولا يمكن أن يكون اسمًا لها؛ لأنَّها ليست من النواسخ[٢].

ت. ذكر السيرافي رأيًا جديرًا بالذكر والأخذ، وهو أنَّ جملة جواب الأداة (لولا) ترتبط بالخبر المحذوف للمبتدأ الذي يأتي بعدها، فكيف يكون الخبر محذوفًا ومؤثرًا في المعنى؟ ولعل سيبويه فسّر حذف الخبر بعد (لولا) في ضوء استعمال المتكلم؛ لأنَّ ما يكثر استعماله يكون معلومًا بين المتخاطبين، لذلك يعمد المتكلم إلى الإيجاز والاختصار[٣]، والواضح أنَّ الباحث هنا كان فطنًا ونبهًا، إذ إنَّ هناك أثرًا لكثرة الاستعمال في التغيير، فقد رأينا بعض العرب تقول: أيْش، والمراد بها: أي شيءٍ فهذا اختصار وإيجاز وكذلك قالوا: وَيْلُمِّه، وقالوا: لا أَدْرِ، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها وذلك للتخفيف عند كثرة الاستعمال[٤].

نفهم من ذلك كله أنَّ حذف الخبر يكون واجبًا إذا كانت (لولا) هي أداة امتناع لوجود نحو: لولا زيد لأكرمتك، فالخبر هنا محذوف والتقدير: (لولا زيد موجود أو كائن)، واشترط بعض النحاة أن يكون الخبر كونًا مطلقًا، أما إذا كان كونًا خاصًا أو مقيدًا فلا يجب حذفه إلا إذا دل عليه دليل فإن دل عليه دليل جاز ذكره أو حذفه، أما إذا لم يدل عليه دليل فيجب ذكره، أما جمهور النحاة البصريين

---

[١] ينظر: شرح التسهيل: ٢٧/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح: ١٢٠.

[٢] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١١٨.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١١٨.

[٤] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٠/٣.

وعلى رأسهم سيبويه فيرون أنَّ الحذف بعد (لولا) واجب مطلقًا؛ لأنّه عندهم لا يكون إلا كونًا مطلقًا[١]، لذا أوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ نحو: لولا مسالمة زيد إيانا ما سلم، أي موجودة[٢].

٣. حذف الفاعل:

المشهور والغالب بين النحاة أنَّ الفاعل يجب ذكره، ولا يجوز حذفه، وفي ذلك يقول ابن هشام الأنصاري وهو يتحدث عن حذف الفاعل ونائبه: ((أَنَّهُمَا لَا يحذفان وذلك لأَنَّهما عمدتان ومنزلان من فعلهمَا منزلة الجُزءِ فان ورد ما ظاهره أَنَّهُما فيه محذوفان فليسَ محمولًا على ذلك الظَّاهر وانما هو محمول على أَنَّهُمَا ضميران مستتران))[٣].

فلا يجوز حذف الفاعل؛ لأنَّه عمدة ولابد منه؛ لأنَّ المسند حكم ولابد للحكم من محكوم عليه[٤].

وقال ابن برهان العكبري في هذا الأمر: ((واعلم أنَّ الفاعل معتمد البيان، فلذلك امتنع حذفه مع الفعل، كما يكون ذلك في المبتدأ وخبره. وإنما يكون الفاعل ظاهرًا ومضمرًا، فالمضمر لا يكون إلا بعد العرفان، والظاهر قد أغنى في البيان))[٥].

يفهم من ذلك أنَّ الأصل أن يذكر الفاعل؛ لأنَّه عمدة في الكلام، وهو مع فعله كالشيء الواحد، إذ هو كالجزء من فعله، ومع ذلك فإنَّ هناك مواضع لحذفه لقوة الدلالة عليه وهي كما بينتها الباحثة (سمية جاسم محمد ولي) على النحو الآتي[٦]:

أ. إذا بُني الفعل للمفعول.

ب. في باب المصدر، إذا لم يُذكر معه الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾﴾ [البلد:١٤].

---

[١] ينظر: توضيح المقاصد: ٤٨٧/١.

[٢] ينظر: شرح الأشموني: ٢٠٦/١-٢٠٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣١٧/١.

[٣] شرح شذور الذهب: ٢١٤-٢١٥.

[٤] ينظر: من مظاهر التأويل النحوي القرآني عند ابن الشجري في الأمالي الشجرية (بحث): ٢.

[٥] شرح اللمع: ٤١/١.

[٦] ينظر: التأويل النحوي عند الزركشي (ت٧٩٤هـ) في كتابه شرح البردة للبوصيري (رسالة): ٤٧-٤٨.

ت. إذا لاقى الفاعل حرفًا ساكنًا من كلمة أخرى، نحو قولهم للجماعة: اضربُ القوم، وللمخاطبة: اضربِ القوم، فأصل الكلام (اضربوا القوم)، و(اضربي القوم)، فحذف الفاعل وهو (واو الجماعة في الأولى) و(ياء المخاطبة في الثانية)؛ لأنَّها لاقت ساكنًا.

ث. في الاستثناء المفرغ، نحو: ما قام إلا هند، فإنَّ قبل (إلا) فاعل مقدر، والتقدير: ما قام أحدٌ إلا هندٌ[١].

ج. في (أفعل) التعجب وذلك إذا دلَّ عليه متقدم مثله، نحو قوله تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم:٣٨].

فهذه هي المواضع التي يحذف فيها الفاعل وجوبًا كما ذكرتها الباحثة المذكورة آنفًا.

ومن المواضع الدالة على حذف الفاعل ما ذكره الباحث (هاشم فالح حامد)، أنَّه قد حُذف الفاعل في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦۖ﴾ [ص:٢٤]، إذ بيَّن الباحث أنَّ الفراء عدَّ المصدر هنا مضافًا إلى الفاعل على تفسير: (بسؤاله نعجتك)، وقد نقل الباحث قول الفراء في ذلك: ((فإذا ألقيت الهاء من السؤال أضفت الفعل إلى النعجة. ومثله قوله: ﴿لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [فصلت:٤٩]، ومعناه من دعائه بالخير: فلما ألقى الهاء أضاف الفعل إلى الخير وألقى من الخير الباء))[٢].

ثم قال الفراء: ((ولا يصلح أن تذكر الفاعل بعد المفعول بِهِ فيما ألقيت منه الصفة))[٣]، فعلى هذا الرأي الذي ذكره الباحث (هاشم فالح حامد) للفراء فإنَّ الفاعل هنا غير محذوف بل هو ظاهر.

ولكنَّ الباحث المذكور بيَّن أنَّ السمين الحلبي خالف الفراء في ما ذهب إليه إذ عدَّ المصدر مضافًا إلى المفعول وليس إلى الفاعل، فالفاعل عنده محذوف، واستند السمين إلى رأي شيخه أبي حيان الذي قال: ((وأضاف المصدر إلى المفعول، وهو الكثير في القرآن))[٤].

---

[١] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٤٠٩/١.

[٢] معاني القرآن للفراء: ٤٠٤/٢، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الدّر المصون للسمين الحلبي: ٤٨.

[٣] المصدران أنفسهما.

[٤] البحر المحيط : ٥٠/٣.

ونرى أنَّ الغرض من حذف الفاعل هنا كما يرى الباحث (حيدر عبد علي عودة) أنّه حُذف لكي يتصل المصدر بالمفعول ويقع عليه ليبيَّن أنّه ضمَّ نعجته إلى نعاجه، أي: إنَّ هذا السؤال الذي سأله هو ظلم بذاته هذا من جانب، ومن جانب آخر أنَّ الفاعل في هذه الآية الكريمة هو معلوم لذلك حُذف[١].

يتبيَّن من ذلك أنَّ الهاء هنا حذفت وبعد حذفها أضيف المصدر إلى المفعول به.

وإذا رجعنا إلى الباحث (حيدر عبد علي عودة) وجدناه يذكر أنَّ في هذه الآية مواطن للتأويل، وقد حللها تحليلًا بارعًا ينمُّ عن وعي وفهم لما يكتبه، وهذه المواطن هي:

أ. في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦۖ ﴿٢٤﴾﴾ [ص:٢٤]، اللام في (لقد) هي اللام الموطئة للقسم، والمعنى: أقسم لقد ظلمك بسؤاله، وجواب القسم محذوف والغرض من هذا الحذف المبالغة في إنكار فعل خليطه وتهجين طعمه في ضمِّ نعجة خليطه إلى نعاجه التسع والتسعين[٢].

ب. إذا ضُمِّنَ (السؤال) معنى الضم في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦۖ ﴿٢٤﴾﴾ [ص:٢٤]، وهو ما أفاد تعدي السؤال بـ(إلى) والمعنى لقد ظلمك بإضافة نعجتك إلى نعاجه، والأصل في السؤال أن يتعدى بـ(عن) كقوله تعالى: ﴿۞ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّۗ ﴿١٨٩﴾﴾ [البقرة:١٨٩]، ضُمِّنَ معنى الإضافة لتعديه بـ(إلى)، والتقدير: لقد ظلمك بضم نعجتك مع نعاجه[٣].

نفهم مما ذكره الباحث أنَّ حذف الفاعل في هذه الآية جاء مع المصدر الذي هو السؤال، والغاية من هذا الحذف بيان التنزه عن ذكره والتوبيخ له، وهذا ما رأيناه في هذه التأويلات وهو حذف فعل القسم، وكذلك تضمين السؤال معنى الضم في هذا الشاهد القرآني.

---

[١] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٤، والتأويل النحوي في المثل القرآني: ٣٢-٣٣.

[٢] ينظر: الكشاف: ٨٦/٤، والتأويل النحوي في المثل القرآني: ٣٣.

[٣] ينظر: التأويل النحوي في المثل القرآني: ٣٣.

ومن المواضع الأخرى التي تدلُّ على حذف الفاعل ما ذكره الباحث (هاشم محمد مصطفى) أنَّ الفاعل قد حُذف في قول الرسول (ﷺ): ((لا يَزنِي الزَّانِي حينَ يَزنِي وهو مُؤمنٌ، ولا يَشرَبُ الخمرَ حين يَشربُ وهوَ مُؤمِنٌ))[١]، ففاعل (يشرب) قد حذف هنا في الظاهر، فهو لا يصح أن يكون ضميرًا عائدًا على المتقدم عليه وهو قوله: (الزاني)، وقد قدر الجمهور الذين منعوا الحذف هنا أنَّ الفاعل ضمير مستتر في الفعل يعود على (الشارب) الذي استلزمه (يشرب)[٢].

وقد علَّق الباحث المذكور على ما تقدَّم بقوله: ((ويبدو أنَّ اطلاق هذا الشرط، وهو عدم الحذف لدى المانعين، غير دقيق في ما يتعلق بالفاعل؛ لأنَّ هناك مواضع قياسية ورد فيها حذف الفاعل كما تقدَّمت الإشارة، وهناك مواضع أخرى لحذف الفاعل غير ما ورد آنفًا))[٣].

وأما الباحث (أسامة طه ياسين فحل الهيتي) فقد ذكر أنَّ الأنصاري – يقصد زكريا– بين أنَّ فاعل (يشرب) ضمير مستتر يرجع إلى الشارب الذي يدلُّ عليه (يشرب) مع موافقته لما قبله لا إلى الزاني؛ لأنّه يفسد المعنى[٤].

وتابع الباحث نفسه بأنَّ هذا التقدير هو ما ذهب إليه أكثر شرَّاح الحديث[٥]، وكذلك أغلب النحاة استقر رأيهم على هذا التقدير[٦].

ولم يذهب النحاة كلهم إلى هذا التقدير، وكان على الباحث (أسامة الهيتي) أن يذكر أنَّ هناك نحاة أوَّلوا وجود حذف في الحديث الشريف وهو حذف الفاعل، فالذي نراه أنَّ ابن مالك يشعرنا في كلامه أنّ الفاعل في الحديث الشريف قد حذف وليس الفاعل هنا مستترًا، وهو بهذا الرأي قد خالف

---

[١] صحيح البخاري: ١٥٧/٨.

[٢] ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٢١٥ ، والتأويل النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت٧٩٤هـ) (أطروحة): ١١٩.

[٣] التأويل النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١١٩.

[٤] ينظر: منحة الباري بشرح صحيح البخاري: ٢٥٤/٥، والتأويل النحوي في منحة الباري بشرح صحيح البخاري لزكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) (كتاب): ١٠٤.

[٥] ينظر: الكواكب الدراري: ٤٢/١١، وفتح الباري: ٣٤/١٠، وعمدة القاري: ٢٦/١٣، والتأويل النحوي في منحة الباري: ١٠٤.

[٦] ينظر: أوضح المسالك: ٨٢/٢، وهمع الهوامع: ٥٧٧/١، والتأويل النحوي في منحة الباري: ١٠٤.

جمهرة كبيرة من النحاة، يقول ابن مالك: ((ففاعل يشربها غير مذكور، ولكنه مفهوم، كأنه قيل: ولا يشرب الخمر شاربُها. وقد يغني عن الفاعل استحضاره في الذهن بذكر فعل ناصب لما لا يصح إلّا له))[١].

وتابعه على ذلك أبو حيان الأندلسي، إذ ذكر أنَّ فاعل (يشرب) غير مذكور لكنَّه مفهوم من سياق الحديث واستشهد بقول الشاعر[٢]:

وقد عَلِـم الضَّيْـفُ والمُرْمِلـون إذا اغْبـرّ أفْـقٌ وهَبّـت شَمـالا

إذ يرى أبو حيان في هذا البيت أنّه قد أغْني عن إظهار الريح استحضارها في الذهن بـ(هبت)، ونصبه (شمالًا) على الحال، فكان ذلك بمنزلة التصريح بلفظ (الريح)[٣].

ولنعد إلى الباحث (أسامة الهيتي) الذي ذكر أنَّ القاري، ويقصد به أبو الحسن نور الدين الملا (علي بن سلطان)، ذكر وجهًا آخر فضلًا عن الوجه المذكور آنفًا، إذ قال القاري: ((وحذف وإن كان فاعلًا؛ لدلالة المقام عليه ويجوز أن يكون في كل منهما ضمير مستتر يعود إلى مؤمن))[٤].

ويؤخذ على الباحث (أسامة الهيتي) رأيه هذا عندما ذكر أنَّ القول بحذف الفاعل في هذا الحديث هو أولى من القول باستتاره[٥] إذ إنَّ المعلوم لدى الجميع بأنّه لا إضمار إلا بعد إظهار، وتابع وتابع الباحث حديثه إذ ذكر أنَّ القول بعود الضمير إلى مؤمن قد استبعده الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) وعلل ذلك بورود فاعل يزني بأنَّه (اسم فاعل) من (زنى)، فمشاكلة الحديث بتقدير الفاعل اسم فاعل من شرب عنده أولى[٦].

---

[١] شرح التسهيل: ١٢٤/٢.

[٢] البيت لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، ينظر: الحماسة البصرية: ٢٢٥/١، و خزانة الأدب: ٣٨٤/١٠، و ديوان الهذليين: ١٢٢/٣.

[٣] ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٢٤/٦.

[٤] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ١٢٥/١، وينظر: التأويل النحوي في منحة الباري: ١٠٥.

[٥] ينظر: التأويل النحوي في منحة الباري: ١٠٥.

[٦] ينظر: فتح الباري: ٣٤/١٠، والتأويل النحوي في منحة الباري: ١٠٥.

ونحن نرى أنَّ ما ورد في الحديث الشريف هو ما ظاهره أنَّه قد حُذف الفاعل ولكنَّه ليس محمولًا على ذلك الظاهر، وإنَّما محمول على أنَّه ضمير مستتر في الفعل عائد على (الشارب) الذي استلزمه يشرب، فإنّ الفاعل عمدة فلا يحذف وعلى هذا يقول ابن هشام وعلى ذلك فقس[١].

٤. حذف نائب الفاعل:

يُحذف الفاعل ويؤتى بما ينوب عنه لغرض لفظي أو معنوي، فالمعنوي كالعلم بالفاعل وكذلك للجهل به وأيضًا لتعظيم الاسم أو تحقيره، وأيضًا للخوف عليه أو منه، أما اللفظي فيضم كل ما يحدث من تغييرات في الألفاظ ومن ذلك ما يخصُّ استقامة الوزن في الشعر، وكذلك إصلاح السجع، أو قصد الإيجاز[٢].

وكذلك يحذف نائب الفاعل ومن مواضع حذفه ما ذكرته الباحثة (هدى محمد الصافي) وهي تتحدث عن حذف نائب الفاعل في أسلوب النداء، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴿١٢﴾﴾ [طه: ١١-١٢]، إذ بيَّنت الباحثة أنَّ الفراء قدَّر في هذه الآية اسمًا مضمرًا وهو قوله (موسى) وجاء ذلك بعد الفعل (نودي) المبني للمجهول، وعلى ذلك يكون التقدير: نودي موسى يا موسى[٣].

وذكرت أيضًا رأي العكبري في هذه المسألة، إذ ذكر العكبري في إعراب هذه الآية أنَّ المفعول القائم مقام الفاعل أي نائب الفاعل: (مضمر) والتقدير عنده: نودي موسى يا موسى، وقيل هو المصدر، أي: نودي النداء موسى و(يا موسى) لا يقوم مقام الفاعل؛ لأنَّه جملة[٤].

وذهب الكرماني إلى أنَّ التقدير هو على حذف (موسى) والتقدير عنده: نودي موسى يا موسى، وهو بذلك يذهب إلى ما ذهب إليه الفراء في تقدير المحذوف في هذه الآية[٥].

---

[١] ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٢١٥.

[٢] ينظر: همع الهوامع: ٥٨٣/١.

[٣] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٧٥/٢، والتأويل النحوي عند الفراء (رسالة): ٣٦-٣٧.

[٤] ينظر: التبيان: ٨٨٦/٢، والتأويل النحوي عند الفراء: ٣٧.

[٥] ينظر: لباب التفاسير: ١٣٩٧.

وذهب الطيبي أنَّ الذي قام مقام الفاعل في الحقيقة هو المصدر دون قوله (يا موسى)؛ لأنَّه جملة، والجملة لا تقوم مقام الفاعل، والتقدير عنده: نودي النداء[١].

نفهم من ذلك أنَّ ما يقوم مقام الفاعل هو إما أن يكون اسمًا مضمرًا وهو ما ذهب إليه الفراء ويكون التقدير عنده: (نودي موسى يا موسى)، وتبعه الكرماني في هذا التقدير، وإما أن يكون مصدرًا – الذي يقوم مقام الفاعل– وهو ما ذهب إليه العكبري في أحد قوليه، وذهب في القول الآخر إلى أنَّ الذي يقوم مقام الفاعل هو اسم ظاهر، ويكون قد تابع الفراء في ذلك.

وأما الباحثة (هدى محمد الصافي) فقد استحسنت كلا الوجهين فهما عندها جائزان ويستويان في كون المقدر تدلُّ عليه دلالة لفظية أو أنَّه من لفظ المذكور[٢].

فالدلالة اللفظية تقصد بها الباحثة هنا هو لفظة (موسى) إذ التقدير يكون هنا: (نودي موسى يا موسى)، وأما كون المقدر من لفظ المذكور هو المصدر ويكون التقدير: نودي النداء يا موسى.

ونرى أنَّ ما ذهبت إليه الباحثة كان موفقًا لذلك نرى أنَّ تقدير اسم ظاهر أو مصدر جائز؛ لأنَّ المعنى يستوي بكليهما، فيستقيم المعنى إذا دلت على المحذوف دلالة لفظية، وهو حذف اسم ظاهر، أو كون المحذوف من لفظ المذكور، وهو حذف مصدر، والدليل على ذلك أنَّ أصحاب كتب إعراب القرآن أجازوا الأمرين، حتى الفراء أجاز أن يكون المحذوف من لفظ المذكور، ولكنَّ الباحثة (هدى) لم تذكر ذلك، وما دام أصحاب كتب إعراب القرآن أجازوا الوجهين فلا يسعنا إلا القبول بكلا الوجهين وعدم ترجيح وجه على آخر[٣].

٥. حذف اسم (كان) أو ما يعمل عملها:

كان سيبويه والمبرد يطلقان على اسم كان (اسم الفاعل)[٤]، وقد سمَّاه الجرجاني (ضمير الشأن) في (كان)، فيقول: ((فيستكنَّ الضميرُ في كان لأنَّ المرفوع المفرد الغائب يستكن في الفعل

---

[١] ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٣٨/١٠.

[٢] ينظر: التأويل النحوي عند الفراء: ٣٧.

[٣] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٧٥/٢، وإعراب القرآن للباقولي: ١٢٠/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٨٨٦/٢، والكتاب الفريد: ٤٠٤/٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦٣٥/٨.

[٤] ينظر: الكتاب: ٤٥/١، والمقتضب: ٩٧/٣.

كقولك: زيدٌ ضَرَبَ، فقولك كان زيدٌ مُنطلقٌ، بمنزلة قولك: كان أخوه منطلقٌ، إذا جعلتَ في كان ضمير زيدٍ وما أشبهَهُ، فضمير الأمر في موضع اسم كان والجملة التي بعد كان منصوبة الموضع بأنّها خبرَهُ))[١].

أما حذفه – حذف اسم كان– فهو كثير في كلام العرب، وقد عقد له سيبويه فصلًا ومن ذلك ما جاء في كلام العرب: كانَ أنت خير منه، فأضمر اسمها[٢]، وقد أوَّل النحاة هذا الموضع على ما ظاهره ارتفاع المبتدأ والخبر بعد (كان) على تقدير اسم كان وهو ضمير الشأن[٣].

أما شواهد حذف اسم كان فمنها ما ذكره الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) الذي ذكر أنَّ اسم كان قد حُذف في قول الشاعر[٤]:

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ: شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالّذي كنتُ أصْنَعُ

فقد بيَّن الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) أنَّ الشاهد في البيت ارتفاع قوله: الناس صنفان على أنَّه مبتدأ وخبره، وذلك على جعل ضمير الشأن في (كان)، والجملة بعده في موضع نصب خبر (كان)[٥]، وبيَّن الباحث المذكور أنَّ الجرجاني أَوَّل هذا البيت بقوله: ((كأنه قال: إذا مُتُّ كان الأمر قولُك الناس صنفان))[٦]، وهو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أنَّ (كان) هنا في هذا الموضع ملغاة لا عمل لها[٧]، ويروى البيت بالنصب أي: كان الناس صنفين، فالناس (اسم كان)، و(صنفين خبرها)، ولا إضمار ولا شاهد على هذا الوجه[٨].

فالنحاة أَوَّلوا هذا البيت على تقدير ضمير الشأن في (كان) وهو تخريج للشواهد المخالفة في ظاهرها للقواعد النحوية، لذا نرى أنَّ الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) بين أنَّ مجيء الاسم والخبر

---

[١] المقتصد في شرح الإيضاح: ٤٢٠/١.

[٢] ينظر الكتاب: ٧١/١.

[٣] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٨/٢.

[٤] البيت ينسب للعجير السلولي، شعر العجير السلولي: ٢٢٥.

[٥] ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٩٩/١، والتأويل النحوي في المقتصد: ٤٦.

[٦] المقتصد في شرح الإيضاح: ٤٢٠/١، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: ٤٦.

[٧] ينظر: همع الهوامع: ٤١٠/١، والتأويل النحوي في المقتصد: ٤٦.

[٨] ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١٠٠/١، والتأويل النحوي في المقتصد: ٤٦.

مرفوعان بعد كان مخالف لأصلها الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر، لذلك كان تخريج البيت الشعري على جعل ضمير الشأن في (كان) ليصح الأصل النحوي، والدليل على هذا التقدير هو ما اقتضته الصناعة النحوية، وقد ذكر قول الجرجاني في ذلك، قال الجرجاني: ((كان خرجَ أخواك، فيكون في كان ضمير الأمرِ ويكون خرجَ أخواك في موضع الخبرِ. ولا يجوز أن يكون فارِغًا لأجلِ أنَّ الفعلَ لا يدخلُ على الفعل))[١]، هذا إذا كان الدليل صناعيًا.

ويمكن القول إنَّ هذا التأويل وهو تقدير ضمير الشأن، لا يقتضي تصحيح الأصل النحوي فقط، بل إنَّه يؤدي أيضًا دلالة لا تفاد من التركيب إن جاء على أصله، لأنَّ ضمير الشأن إنَّما جيء به قبل الجملة ليدل على تعظيم الأمور وتفخيمها[٢].

وإذا رجعنا إلى الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) لوجدناه يذكر أنَّ الشاعر في هذا البيت إنَّما رفع قوله: كان الناس صنفان، وجعل في (كان) ضمير الشأن؛ لأنَّه يقصد إنَّه لو قال: كان الناس صنفين، كان هذا إخبارًا أوليًّا[٣].

وهذا الذي ذكره الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) هو ما نرجِّحه ونستحسنه؛ وذلك لأنَّنا إذا أردنا الإخبار بجملة اسمية أو فعلية لها معنى مهم أو هدف فخم وذلك بأن تستحق هذه الجملة بأن نوجه إليها أسماعنا ونفوسنا لم نخبر بها مباشرة، بل نأتي بضمير الشأن في صدر الكلام، ليكون فيه إبهامٌ وذلك بأن نشير إلى الشوق والتطلع إلى ما يزيل هذا الإبهام، فتأتي الجملة بعده والنفس تقبل عليه متشوقة لها[٤].

- **حذف اسم (لات):**

ومن المواضع على حذف اسم (لات) ما ذكره الباحث (دارا جبار كريم) أنَّ اسم (لات) محذوف في الآية الكريمة : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص:٣]، ذاكرًا قول مكي بن أبي طالب القيسي في ذلك، قال مكي: ((أي: وليس ذلك الوقت حين فرار ولا هرب من العذاب بالتوبة؛ لأنَّه أوان لا تنفع فيه

---

[١] المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٤٢٠، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: ٤٦-٤٧.

[٢] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٣٤٩، والتأويل النحوي في المقتصد: ٤٧.

[٣] ينظر: التأويل النحوي في المقتصد: ٤٧.

[٤] ينظر: النحو الوافي: ١/٢٥٠.

التوبة." ولات " حرف مشبه بليس، والاسم في الجملة مضمر. (أي: ليس) حينكم حين مناص. هذا مذهب سيبويه. والتاء دخلت لتأنيث الكلمة، وحكُي أن من العرب من يرفع بها، وهو قليل على حذف الخبر))[١].

ووافق مكي سيبويه والجمهور أنَّ (لات) تعمل عمل ليس وأنَّ اسمها محذوف، وصرح بقلة حذف خبرها عن العرب[٢]، وتلقف الزجاج ما حكاه سيبويه عن العرب، أنَّ منهم من يرفع بـ(لات) وتبناه وقال: ((والرفع جيِّدٌ، والوقف عليها " لَاتْ " بالتاء، والكسائي يقف بالهاء (لَاهْ) لأنه يجعلها هاء التأنيث))[٣].

في حين أشار الباحث (ضياء حسين نوري) أنَّ ابن الفُرَّخَان[٤] أيضًا قد وافق سيبويه والجمهور بأنَّ (لات) تعمل عمل (ليس) وأنَّ اسمها محذوف وصرح بقلة حذف خبرها عن العرب[٥].

والواضح من ذلك أنَّ سيبويه وجمهور النحاة صرحوا بحذف اسمها وهو الغالب على (لات) أي أنَّها في هذه الحال مشبهة بـ (ليس)، لكن لا يذكر معها إلا أحد معموليها، والغالب أن يكون المحذوف المرفوع وهو اسمها.

وذكر الباحث (ضياء حسين نوري) أنَّ ابن الفُرخان جعل انتصاب (الحين) بعدها على أنَّه خبرها، والاسم مقرر بعدها، والمعنى: لات الحين حين ذاك[٦].

والواضح أنَّ الباحث (ضياء حسين نوري) قد أخذ المسألة برمتها من الباحث (دارا جبار كريم) حتى أقوال العلماء ونقل أقوالهم واختيار الألفاظ للتعبير عن المسألة وجدنا ذلك من تعبير الباحث

---

[١] الهداية إلى بلوغ النهاية: ٦٢٠٠/١٠، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) (رسالة):١٩.

[٢] ينظر: الكتاب: ٥٨/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٩.

[٣] معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٢٠/٤، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٩.

[٤] هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكيم القاضي جمال الدين (ت:٥٤٨هـ)، ينظر: الوافي بالوفيات: ٥/١٦.

[٥] ينظر: الكتاب: ٥٨/١، والمستوفى في النحو: ٢٥٣/١، والتأويل النحوي في كتاب المستوفى في النحو لابن الفُرّخان (رسالة): ٢٧.

[٦] ينظر: المستوفى في النحو: ٢٥٣/١، والتأويل النحوي في كتاب المستوفى في النحو: ٢٧.

المذكور سالفًا، وكان الفرق بينهما هو في دراسة كتب العلماء، فالأول درس تفسير الهداية لمكي القيسي، والثاني درس كتاب المستوفى في النحو لابن الفُرَّخَان.

أما الباحث (أكرم نعيم عطوان الحميداوي) فقد بيَّن أنَّ الرازي ذكر أنَّ (لات) لا تدخل إلا على الأحيان، ولا يبرز إلا أحد جزأيها، إما الاسم وإما الخبر ويمتنع بروزهما جميعًا، و(حين مناص) منصوب بها كأنَّك تقول: ولاتَ حينُ حِينَ مَنَاصٍ لهم، ويرتفع بالابتداء أي ولات حِينَ مَنَاصٍ كَائِنٌ لهم[١].

والرازي في هذا إنَّما يذهب مذهب سيبويه ومن تابعه في جعل إعمال (لات) منحصرًا في لفظ (الحين)، ولا تعمل فيها مرادفة من ألفاظ الزمان كالساعة والوقت ونحوهما، ولكنَّ الباحث (أكرم نعيم عطوان الحميداوي) لم يذكر ذلك، مع أنَّه ذكر رأي سيبويه في هذه المسألة، الذي ذكر عملت (لات) عمل ليس واسمها محذوف تقديره: ولات الحينُ حينَ فوات ولا فرار[٢].

وذكر أيضًا قول الأخفش الذي أشار إلى أنَّ (حين) هو اسم (لات)؛ لأنَّ (لات) هنا عملت عمل (إنَّ) بنصب الاسم ورفع الخبر، والخبر محذوف تقديره: ولات أرى حين مناص[٣]، لكن هذا القول الذي قاله الأخفش هو أحد قوليه في (لات)، وأما القول الثاني فقد جعل (لات) لا تعمل شيئًا، والاسم بعدها إن كان مرفوعًا فمبتدأ محذوف الخبر، وإن كان منصوبًا فمفعول لفعل محذوف، لذلك فتقدير النصب عنده: (ولات أرى حينَ مناص)، وعلى تقدير الرفع: (ولات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم)[٤].

وخلاصة ذلك أنَّ هناك ثلاثة آراء قيلت في إعمال (لات) وإهمالها هي:

الأول: أنَّها لا تعمل شيئًا، والاسم بعدها إذا كان مرفوعًا فهو مبتدأ والخبر محذوف، وإذا كان الذي بعدها منصوبًا فهو مفعول لفعل محذوف، وهو أحد قولي الأخفش.

والثاني: أنَّها تعمل عمل (إنَّ) وهو القول الآخر للأخفش.

---

[١] ينظر: مفاتيح الغيب: ٣٦٦/٢٦-٣٦٧، والتأويل النحوي عند الرازي (كتاب): ٣٥.

[٢] ينظر: الكتاب: ٥٨/١، والتأويل النحوي عند الرازي: ٣٥.

[٣] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٩٢/٢، والتأويل النحوي عند الرازي: ٣٥.

[٤] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٩٢/٢، والتذييل والتكميل: ٢٩٣/٤، وهمع الهوامع: ٤٦١/١.

والثالث: أنَّها تعمل عمل (ليس) وهو قول سيبويه وجمهور النحاة ولكن هنا لا يذكر كلا معموليها، وإنَّما يذكر أحدهما والغالب أن يكون المحذوف هنا هو اسمها المرفوع.

ثانياً: الحذف في المنصوبات.

درس عدد من الباحثين الحذف في الأسماء المنصوبة وتأويل المحذوف وجاءت على النحو الآتي:

١. حذف المفعول به:

يقول ابن يعيش في جواز حذفه: ((اعلم أن المفعول لمّا كان فضلةً تستقلّ الجملةُ دونه، وينعقِد الكلامُ من الفعل، والفاعل بلا مفعول، جاز حذفُه وسقوطُه، وإن كان الفعلُ يقتضيه))[١]، وجعل هذا الحذف على ضربين:

أحدهما: أن يُحذف وهو مرادٌ، فيكون سقوطُه لغرض التخفيف، وهو في قوة المنطوق به، نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ ٢٦﴾ [الرعد:٢٦][٢].

والثاني: أن يحذف المفعول به وهو غير مراد ومُعرِضًا عنه البتّةَ، وذلك بأن يكون الغرضُ من هذا الحذف الإخبارَ بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرُّضٍ لمن وقع به الفعلُ، فيصير من قبيلِ الأفعال اللازمة، نحو: ظَرُفَ، وشَرِقَ، وقَامَ، وقَعَدَ[٣]، والمحذوف في هذه المواضع يكون بمثابة الأصل؛ لأنَّه بمنزلة الملفوظ به للدلالة عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ ١٥﴾ [الأحقاف:١٥][٤]، فقد تضمَّن الفعل (أصلح) وهو فعل لازم معنى فعل يقتضي التعدية وهو الفعل (ألطف)، والمعنى: ألطف بي فيهم[٥].

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش: ٤١٩/١.

[٢] ينظر: المصدر نفسه.

[٣] ينظر: المصدر نفسه.

[٤] ينظر: همع الهوامع: ١٣/٢.

[٥] ينظر: التذييل والتكميل: ٥٦/٧.

ومن المواضع على حذف المفعول به ما ذكره الباحث (أكرم نعيم عطوان الحميداوي) أنَّ المفعول به حذف في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ ﴿١٨٠﴾﴾ [آل عمران:١٨٠]، ذاكرًا قول الرازي في ذلك، قال الرازي: ((قرأ حمزة[١] ولا تحسبن بالتاء والباقون بالياء، أما قراءة حمزة بالتاء المنقطة من فوق فقال الزجاج[٢]: معناه ولا تحسبن بخل الذين يبخلون خيرًا لهم، فحذف المضاف لدلالة يبخلون عليه، وأمَّا من قرأ بالياء المنقطة من تحت ففيه وجهان: الأول: أن يكون فاعل يحسبنَّ ضمير رسول الله (ﷺ) أو ضمير أحد، والتقدير: ولا يحسبنَّ رسول الله أو لا يحسبنَّ أحد بخل الذين يبخلون خيرًا لهم. الثاني: أن يكون فاعل يحسبن هم الذين يبخلون، وعلى هذا التقدير يكون المفعول محذوفًا، وتقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون بخلهم هو خيرًا لهم، وإنما جاز حذفه لدلالة يبخلون عليه، كقوله: من كذب كان شرا له، أي الكذب، .... وأنشد الفراء[٣]:

هُمُ الملوكُ وأبناءُ الملوكِ هُمُ والآخذونَ به والسادةُ الأُولُ

فقوله بهِ: يريد بالملك ولكنه اكتفى عنه بذكر الملوك))[٤].

الواضح من هذا النص الذي ذكره الباحث (أكرم الحميداوي) نقلًا عن الرازي أنَّ المفعول الأول للفعل (يحسب) محذوف وتقدير الكلام: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل خيرًا لهم، والمفعول به حذف هنا لوضوح معناه في الآية الكريمة، وكذلك لوجود الدليل عليه في (يبخلون) وهو (خيرًا لهم)، وكذلك الحال في قراءة (تحسبنَّ) بالتاء، ففي القراءتين يكون لفظ (البخل) مفعولًا به أول محذوفًا.

ويبدو أنَّ الباحث (عبد الهادي كاظم كريم حمزة الحربي) قد بيَّن أنَّ العكبري ضعَّف القراءة بالتاء في (ولا تحسبنَّ)؛ وذلك لعلة الحذف قبل الدليل عليه[٥]، ولكن رأي العكبري قد رُدَّ وذلك بأنَّ

---

[١] ينظر: السبعة في القراءات:٢٢٠، وحجة القراءات: ١٨٣، والتيسير في القراءات السبع: ٩٢.

[٢] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٩٢/١.

[٣] البيت للقطامي، ديوانه: ٣٠، مع الاختلاف بالرواية في الديوان: والآخذون به والساسة الأُول.

[٤] مفاتيح الغيب: ٤٤٣/٩، وينظر: التأويل النحوي عند الرازي: ٥١-٥٢.

[٥] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣١٥/١، والتأويل النحوي في تفسير (روح المعاني) للآلوسي (ت١٢٧٠هـ) (أطروحة):٣٨.

الدلالة على المحذوف قد تكون متقدمة أو متأخرة عنه[١]، ومدار صحة الحذف وجود القرينة والدليل[٢].

ونرى أنَّ الباحث (عبد الهادي الحربي) ذكر أنَّ الآلوسي تابع من تقدَّمه من النحاة في أنَّ المفعول به الأول للفعل (يحسبنَّ) محذوف، وتقدير الكلام عنده: (ولا يحسبنَّ الذين يبخلون البخل خيرًا لهم)، فقد ذكر أنَّ المفعول به الأول للفعل (يحسب) حُذف هنا لوضوح معناه[٣]، وهذا ذهب إلى هذا الرأي جلُّ علمائنا أمثال: الكسائي، والفراء، والأخفش، والنحاس[٤].

وإذا تأملنا قول الباحث (قاسم كاظم حسن العبادي) لوجدناه أكثر توسعًا من الباحثين المذكورين آنفًا فقد توسع في شرح المسألة وأعطى حقها ومستحقها، لهذا فإنَّ عرضه للمسألة أفضل من سابقيه، فقد ذكر الباحث (قاسم العبادي) أنَّ السيرافي أوَّل حذف المفعول به في قوله : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ أنَّ هذه الآية قُرئت بالتاء والياء، فأمَّا قراءة التاء وهي قراءة حمزة فـ(الذين) مفعول أول، و(خيرًا) مفعول ثان، ولا بد من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليصدُقَ الخبر على المبتدأ، والتقدير عنده: (ولا تَحْسبَنَّ بُخلَ الذين يبخلون)، وهذا الوجه ذكره السيرافي وجعله كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴿٨٢﴾﴾ [يوسف:٨٢]، معناه: أهل القرية[٥].

وقد ضعَّف العكبري هذا التقدير معللًا ذلك بأنَّ فيه إضمار لفظة (البخل) قبل ذكر ما يدلُّ عليه[٦]، ولكنَّ السمين الحلبي ردَّ قول العكبري وصحح الرأي بأنَّ الدلالة على المحذوف قد تكون متقدمة، وقد تكون متأخرة – كما ذكرنا سابقًا– وليس هذا من باب الإضمار في شيء حتى يشترط

---

[١] ينظر: الدر المصون: ٥١٠/٣، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٣٨.

[٢] ينظر: روح المعاني: ٣٥١/٢، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٣٨.

[٣] ينظر: المصدران أنفسهما.

[٤] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٤٨/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٤٠/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٩١/١، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٣٧.

[٥] ينظر: الكتاب: ٢١٢/١.

[٦] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٥٩/٣، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٢٤.

فيه تقدُّم ما يدلُّ على ذلك الضمير[١].

وأما قراءة الياء فيجوز فيها أن يكون الفعل مسندًا إلى ضمير غائب، ويجوز أن يكون مسندًا إلى (الذين) فإن كان مسندًا إلى ضمير غائب فـ(الذين) مفعول أول على حذف مضاف كما تقدَّم في قراءة التاء، أي بخل الذين، والتقدير ولا يحسبنَّ الرسول أو أحدٌ بخلَ الذين يبخلون خيرًا، فتتحد القراءتان معنىً وتخريجًا، وإن كان مسندًا لـ(الذين) ففي المفعول الأول وجهان، أحدهما: أنَّ المفعول (هو) نفسه وهو ضمير البخل الذي دلّ عليه (يبخلون) وقد ذكره العكبري[٢].

ولكنَّ السمين الحلبي أنكر ما ذهب إليه العكبري؛ لأنَّه ينبغي عنده أن يأتي به بصيغة المنصوب، فيقول: (إياه)، لكونه منصوبًا بـ(يحسبنَّ)[٣].

أمَّا الوجه الآخر: فإنَّه محذوف لدلالة (يبخلون) عليه، كأنَّه قيل: ولا يحسبنَّ الباخلون بخلهم هو خيرًا لهم، وهذا الوجه هو الذي رجَّحه السيرافي، الذي قال: ((وفي هذه القراءة استشهاد سيبويه، وهي أجود القراءتين في تقدير النحو، وذلك أنّ الذي يقرأ بالتّاء يضمر البخل من قبل أن يجرى لفظ يدل عليه، والذي يقرأ بالياء يضمر البخل بعد ما ذكر يبخلون))[٤].

نفهم من ذلك أنَّ القراءة بالياء أجود عند السيرافي من قراءة التاء؛ لعدم مخالفتها لصناعة النحو.

وخلاصة القول في المسألة، هو توجيه القراءتين على حذف المفعول الأول لـ (يحسبنَّ)؛ لوجود الدليل اللفظي على المحذوف وكذلك فأنَّهما متساويان في المعنى، ولكنَّ الفرق بين التوجيهين، أنَّ الدليل اللفظي في قراءة الياء ذُكر قبل الحذف وهذا ما يتماشى مع الصنعة النحوية، وذلك لأنَّه حذف بعد ذكر، وفي قراءة التاء أنَّه حذف المفعول قبل أن يدل عليه دليل وعلى هذه الحال يكون ذكر بعد حذف، وهذا ما يمنعه جمهرة النحاة من البصريين لذلك استشهدوا على ذلك بقولهم: (من كذب كان

---

[١] ينظر: الدر المصون: ٥١٠/٣، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٢٤.

[٢] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣١٥/١، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٢٤.

[٣] ينظر: الدر المصون: ٥١١/٣، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٢٤.

[٤] شرح كتاب سيبويه: ١٦٠/٣، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٢٥.

شرًا له)، أي الكذب، فجعلوا في (كان) ضمير الكذب؛ لأنَّ (كذب) قد دلّ عليه[١].

ومن المواضع الأخرى لحذف المفعول به هو ما ذكره الباحث (هاشم فالح حامد) من أنَّ المفعول به قد حُذف في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل:٥]، إذ ذكر الباحث أنَّ أبا حيان قال في حذف المفعول في هذه الآية المباركة: ((وحذف مفعولي أعطى، إذ المقصود الثناء على المُعْطِي دون تعرض لِلْمُعْطَى وَالْعَطِيَّةِ))[٢].

والواضح من ذلك أنَّ المقصود بالثناء على المعطي دون التعرض للمعطى والعطية فإنَّ ظاهره بذل المال في واجبٍ ومَندُوبٍ ومَكْرُمَةٍ[٣].

وبعد أن ذكر الباحث (هاشم فالح حامد) قول أبي حيان في حذف المفعول به للفعل أعطى، ذكر رأي السمين الحلبي بعده، إذ بين أنَّ مفعولي أعطى محذوفان؛ لأنَّه أُريد ذكر هذه الأحداث دون متعلَّقاتها[٤].

ومما يجدر ذكره هنا أنَّ الباحث (هاشم فالح حامد) اقتصر على قولي أبي حيان والسمين الحلبي، ولم يذكر آراء أخرى للعلماء ولم يتوسع في شرح المسألة وهذا منهجه الذي اتخذه في دراسته مقتصرًا على الرأي أو الرأيين من دون توسع وتفصيل في المسائل التي أوردها، إذ كان يمر عليها مرور الكرام، فهو يقف على الشاهد ويعضده برأي أحد العلماء من النحاة وأصحاب كتب التفسير ثم بعد ذلك يورد رأي السمين الحلبي الذي عُني بدراسته التي اختصت بالتأويل النحوي.

أمَّا الباحث (أسامة طه ياسين فحل الهيتي) فقد توسَّع في شرح المسألة وتعمَّق فيها مع أنَّ دراسته اختصت بالحديث الشريف، فهو يورد الأحاديث ويدرجها في ضمن مواضيع التأويل النحوي، ومن بينها موضوع الحذف، فقد أورد لهذا الموضوع مسائل كثر تتحدث عن المحذوفات من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لكنَّ الغالب على الشواهد التي يوردها من كتب الحديث الشريف

---

[١] ينظر: الكتاب: ٣٩١/٢.

[٢] البحر المحيط: ٤٩٣/١٠، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الدر المصون: ٣٣-٣٤.

[٣] ينظر: المصدران أنفسهما.

[٤] ينظر: الدر المصون: ٢٩/١١، والتأويل النحوي في تفسير الدر المصون: ٣٤.

أي يقتصر عمله على إيراد شواهد من الحديث الشريف لكنَّه في هذه المسألة أورد شاهدًا من القرآن الكريم، وهو خلاف طبيعة عمله في هذه الدراسة.

ولنعد إلى الموضوع الرئيس، فالباحث (أسامة الهيتي) ذكر أقوالًا للعلماء في حذف المفعول في الآية المباركة التي ذكرناها، ومن هذه الأقوال ما ذكره الزمخشري بأنَّه قدَّر مفعول الفعل الأول (أعطى): (حقوق ماله)، ومفعول الفعل الثاني (اتَّقى) هو لفظ الجلالة (الله)[١]، ووافقه أبو السعود في تقدير الأول، ولكنَّه قدر الثاني بـ(محارم الله)[٢].

وبيَّن الباحث نفسه أنَّ زكريا الأنصاري صاحب المنحة ذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري في تقدير مفعولي الفعلين (أعطى وأتقى)، إذ ذكر أنَّ مفعول الفعل الأول هو (حق الله)، ومفعول الفعل الثاني هو لفظ الجلالة (الله)[٣].

وكذلك ذكر قول أبي حيان: ((وقال قتادة: أعطى حق الله. وقال ابن زيد: أنفق ماله في سبيل الله. واتقى، قال ابن عباس: اتقى الله. وقال مجاهد: واتقى البخل. وقال قتادة: واتقى ما نهي عنه))[٤].

نلحظ من خلال ما تقدَّم أنَّ الباحثين اللذين ذكرا هذه المسألة لم يعطيا رأيهما فيها، واكتفيا بذكر الآراء فقط، ونرى أنَّ السبب في ذلك كون العلماء متفقون على حذف المفعول به في هذا الموضع، ولم يشذ أحدٌ منهم بقوله إنَّ الآية الكريمة ليس فيها حذفٌ، وكذلك أغلب العلماء اتفقوا على أنَّ المحذوف من الفعل (أعطى) يتعلق بالحقوق، فكان تقدير المفعول به المحذوف: (حقوق ماله)، والمحذوف من الفعل الثاني هو لفظ الجلالة؛ لأنَّ التقوى أو الوقاية تكون من الله تعالى، ونرى أنَّ عدم ترجيح أيّ من الآراء هنا هو سبب الاتفاق بين العلماء على المحذوف.

---

[١] ينظر: الكشاف: ٧٦٢/٤، والتأويل النحوي في منحة الباري: ١١٣.

[٢] ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١٦٦/٩، والتأويل النحوي في منحة الباري: ١١٣.

[٣] ينظر: منحة الباري: ٥٢٤/٣-٥٢٥ ، والتأويل النحوي في منحة الباري: ١١٣.

[٤] البحر المحيط: ٤٩٣/١٠، وينظر: التأويل النحوي في منحة الباري: ١١٣.

٢. حذف المفعول المطلق:

عرَّف النحاة المفعول المطلق بأنَّه: المصدر المنصوب، المؤكِّد لعامله، أو المبيِّن لنوعه، أو عدده [١]، أمَّا الحديث عن حذفه فقد قال فيه ابن جني: ((ولم أعلم المصدر حذف في موضع، وذلك أن الغرض فيه إذا تجرَّد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فإنما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكّد لا يجوز))[٢].

ولسنا هنا بصدد التعمق في بيان مفهومه وتوضيح ماهيته بقدر ما يعنينا من ذلك إيراد المسائل التي تدلُّ على حذفه وذلك بحسب ما أورده باحثونا في هذا الجانب.

ومن المواضع التي تدلُّ على حذف المفعول المطلق ما أوردته الباحثة (سحر هادي حسن ياسين العاني) أنَّ المفعول المطلق قد حذف في قول الشاعر[٣]:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِه فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

إذ ذكرت الباحثة أنَّ قوله: (يغضى) فعل مبني للمجهول، ونائب الفاعل هو ضمير المصدر (الإغضاء) المقدَّر، وقد ذكرت الباحثة قول ابن جني في ذلك: ((أي يُغْضى الإغضاء من مهابته لا بُدَّ من ذلك، ودَلَّ الفعل على مصدره. ولا يجوز أن يسند الفعل هنا إلى قوله: (من مهابته)، لاستحالته إقامة المفعول له مُقامَ الفاعل، وليس هذا المجرور هنا بمنزلة في: سِيرَ بزيدٍ؛ لأنّ زيدًا مفعول به في المعنى في أخرى))[٤].

ووافقه في ذلك الأعلم الشنتمري[٥]، وهناك رأي آخر للأعلم وهو بناء الفعل (يغضي) للمعلوم، وهو ما ذكرته الباحثة (سحر العاني) ذاكرةً قوله في ذلك، قال الأعلم: ((وروى بعضُهم فِرارًا من هذا التقدير: ويُغْضِي من مهابته أي ويُغضي الإغضاء – ببناء الفعل للمعلوم– فأضمر الإغضاء لدلالة

---

[١] ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٩٢.

[٢] الخصائص: ٣٨١/٢.

[٣] البيت للفرزدق من قصيدته التي يمدح فيها الإمام زين العابدين (عليه السلام): ديوانه: ٥١٢.

[٤] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥١٢، وينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام (رسالة): ١٥١.

[٥] ينظر: شرح حماسة أبي تمام: ٩٣٧/٢، والتأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: ١٥١.

يغضي عليه وجعل الفعل للإغضاء مبالغةً ومجازًا، وهذا بعيدٌ، والأول أقرب مأخذًا وأبينُ))[١].

أي أنَّ الرأي الأول هو الراجح وهو بناء الفعل للمجهول وجعل الضمير الذي في المصدر الذي هو (الإغضاء) المحذوف نائبًا عن الفاعل، وهذا الرأي استحسنته الباحثة (سحر العاني) ورجَّحته، إذ ذكرت أنَّ ما أجمع عليه الشُرَّاح هو الصائب والراجح معللةً ذلك بأنَّ المفعول المطلق من المنصوبات التي تُرفع نيابة عن الفاعل في الفعل المبني للمفعول، إذ لا يحق لغيره من المنصوبات أن ينوب عن الفاعل في هذا الموضع[٢].

وقد أحسنت الباحثة المذكورة فيما ذهبت إليه، إذ إنَّه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل إذا حُذف من المنصوبات إلا المفعول المطلق، وهذه قاعدة اتخذها النحاة في شروط حذف الفاعل، وإقامة غيره مقامه هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنَّ قوله (من مهابته) مفعول لأجله وهو من المنصوبات التي لا يجوز أن تنوب عن الفاعل[٣]، فيتعين هنا كون الفعل (يغضي) مبني لمجهول ويكون ضمير المصدر (الإغضاء) هو نائبه، والذي يدل على أنَّ قوله: (من مهابته) لا يجوز أن يكون نائبًا عن المصدر هو رأي الجمهور وتبعهم في ذلك الفارسي وابن جني، إذ ذكروا أنَّه لا يجوز أن يقام مقام الفاعل (المفعول لأجله) سواء أكان منصوبًا أم مجرورًا بحرف جر[٤]، وقد جاء المفعول لأجله هنا مجرورًا بحرف الجر (من) في قوله: (من مهابته)، لذلك لا يجوز أن يقوم مقام الفاعل إذا حُذف.

٣. حذف المفعول فيه:

هناك عدة مواضع يحذف فيها المفعول فيه اتساعًا في الكلام ومن ذلك حذفه إذا كان مضافًا وإقامة المضاف إليه مقامه، أو أنَّه قد يحذف من الكلام وتقوم صفته مقامه، ومن المواضع على حذف الظرف أيضًا، أنَّه قد يحذف إذا جاء مضافًا إلى المصدر، وقد ذكر ذلك الباحث (ضياء حسين

---

[١] شرح حماسة أبي تمام: ٩٣٧/٢، وينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: ١٥١.

[٢] ينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: ١٥١.

[٣] ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٧١/٣.

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٣٣٧/٣.

نوري) أنَّ المفعول فيه قد حُذف في قول الشاعر[١]:

وما هي إلاّ في إزارٍ وعلقةٍ مُغارَ ابنِ هَمّامٍ على حَيَّ خَثْعَما

إذ ذكر الباحث أنَّ الشاهد فيه (مغار ابن همام) وهو أنَّ (مغار) مصدر، والظرف محذوف تقديره (وقت إغارة ابن همام) واختار المبرد هذا المذهب[٢]، ووافقه ابن جني[٣].

وتابع الباحث نفسه الحديث ذاكرًا رأي سيبويه الذي يرى أنَّ قوله (مغار ابن همام) ظرف فصيَّره وقتًا من غير حذف[٤]، ولكنَّ المبرد والزجاج زعما أنَّ سيبويه أخطأ في ذكر هذا الموضع، وذلك أنَّه قدَّر (مغارًا) زمانًا، والزمان لا يتعدى، وإنَّما (مغار) مصدر، والدليل على ذلك أنّه قد عدَّاه، والتقدير: (زمن إغارة ابن همام على حي خثعم) مثل: مقدم الحاج[٥]، في حين غلَّط السيرافي كل من المبرد والزجاج في الرد على سيبويه، قال: ((وقد غلطا في الرد عليه؛ لأنَّ المصادر التي جعلها " سيبويه " ظروفًا إنَّما هي مضاف إليها الزمان، فتكون هي نائبة عنه، فمغار الذي في البيت وإن كان مصدرًا لم يخرج عما قاله " سيبويه " وتأويل البيت: أنه وصف امرأة، فذكر أنها في إزار وعلقة، وهي البقيرة، وهي قميص بلا كمين، يريد أنَّها– في وقت إغارة " ابن همام " – في هذا الزي، فإما أن تكون صغيرة، أو بمعنى آخر، ويقال إنَّ ابن همام كان لا يغير إلا وهو عريان، وهذا الذي ينساق على تأويل الزجاج كأنه شبه عريها بعري ابن همام))[٦].

أما ابن الفُرَّخَان الذي هو موضوع دراسة الباحث (ضياء حسين نوري) فقد ذهب إلى ما ذهب إليه المبرد والزجاج في حذف الظرف بعد إضافته للمصدر[٧].

---

[١] البيت ينسب لحميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري شاعر مخضرم، ينظر: الكتاب: ٢٣٤/١–٢٣٥، وشرح كتاب سيبويه: ١٣٣/٢، وقيل: للطرماح بن عامر، ينظر: الخصائص: ٢١٠/٢.

[٢] ينظر: المقتضب: ١٢٢/٢، والتأويل النحوي في كتاب المستوفى في النحو: ٥٢.

[٣] ينظر: الخصائص: ٢١٠/٢، والتأويل النحوي في كتاب المستوفى في النحو: ٥٢.

[٤] ينظر: الكتاب: ٢٣٥/١، والتأويل النحوي في كتاب المستوفى في النحو: ٥٢.

[٥] ينظر: المقتضب: ١٢١/٢–١٢٢، والتأويل النحوي في كتاب المستوفى في النحو: ٥٢.

[٦] شرح كتاب سيبويه: ١٣٣/٢، وينظر: التأويل النحوي في كتاب المستوفى في النحو: ٥٢–٥٣.

[٧] ينظر: المستوفى في النحو: ٢٧٨/١، والتأويل النحوي في كتاب المستوفى في النحو: ٥٣.

يتضح مما تقدم أنَّ حذف الظرف بعد أن أضيف للمصدر مختلف فيه، فالمبرد والزجاج ذهبا إلى حذف الظرف بعد إضافته للمصدر وتبعهم على ذلك ابن الفُرَّخَان، أما سيبويه فقد جعل (مغارًا) مؤولًا بالظرف، تقديره (زمانًا) من غير حذف الظرف، وتبعه السيرافي على ذلك مغلطًا المبرد والزجاج.

أما رأي الباحث المذكور في المسألة فقد رجَّح مذهب سيبويه وذلك بجعل (مغارًا) مصدرًا مؤولًا بالزمان وهو الأَولى عنده، معللًا ذلك بأنَّ المصادر التي جعلها ظروفًا إنَّما هي مضاف إليها الزمان فتكون هي نائبة عنه ويقصد بجعلها هنا أي – سيبويه جعلها– وهو ما ذهب إليه السيرافي أيضًا[١].

ونحن نؤيد ما ذهب إليه الباحث (ضياء حسين نوري) ونرجّحه فقد كان صائبًا في رأيه هذا، ونقول كما قال أبو حيان: ((وما ذهب المبرد والزجاج إليه من تخطئة سيبويه في جعله مُغارًا اسم زمان مع أنه عدَّاه بـ"على" باطل؛ لأنَّ المجرور يعمل فيه اللفظ المتضمن لمعنى الفعل. وتأويلها مغارًا على أنه مصدر، وهو على حذف مضاف، أي: وقت إغارة – لا يحتاج إلى ذلك، بل ما ذكره سيبويه أولى؛ لأنه لا يحتاج إلى حذف))[٢].

٤. **حذف الحال**:

النحاة متفقون على أنَّه يجوز حذف الحال وذكره، إذا دلَّت عليه قرينة، أو لأنَّه فضلة[٣]، وفي ذلك قال ابن جني: ((وحذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه))[٤]، وقال الرضي: ((ويجوز حذف الحال مع القرينة، كقولك: لقيته، في جواب مَن قال: أما لقيت زيدًا راكبًا))[٥].

فحذف الحال عند ابن جني والرضي جائز، لكنَّه عند ابن جني غير مستحسن إلا أنَّه أجازه.

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في كتاب المستوفى في النحو: ٥٣.

[٢] التذييل والتكميل: ٤٨/٨.

[٣] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٧٨٧، وجامع الدروس العربية: ٩٦/٣، والنحو الوافي: ٤٠٨/٢.

[٤] الخصائص: ٣٨٠/٢.

[٥] شرح الكافية للرضي: ٥٢/٢.

ومن المواضع التي تدلُّ على حذف الحال هو ما ذكره الباحث (إسامة الهيتي) من أنَّ الحال قد حذف، وقد جاء ذلك في قول الرسول (ﷺ): ((مَنْ تَركَ صلاةَ العصرِ فقد حَبِطَ عَملُهُ))[١]، ذاكرًا رأي زكريا الأنصاري فيه إذ قدَّر الأنصاري في هذا الحديث الشريف حالًا محذوفة، فيكون التقدير عنده: من ترك صلاة العصر عمدًا[٢].

وقد أورد الباحث المذكور جملةً من آراء العلماء في معنى الحديث وقد جمع هذه الآراء ابن القيم، إذ قال: ((وقد تكلَّم قومٌ في معنى هذا الحديث، فأَتَوا بما لا حاصل له. قال المهلَّب: معناه: من تركها مضيِّعًا لها، متهاونًا بفضل وقتها، مع قدرته على أدائها حَبِط عمله في الصَّلاة خاصَّة. أي: لا يحصل له أجر المصلِّي في وقتها، ولا يكون له عملٌ ترفعه الملائكة وحاصل هذا القول: أنَّ مَن تركها فاته أجرُها. ولفظ الحديث ومعناه يأبى ذلك، ويفيد حُبُوط عملٍ قد ثَبَت وفُعِل، وهذا حقيقة الحُبُوط في اللُّغة والشَّرع. ولا يُقَال لمن فاتَه ثواب عمَلٍ من الأعمال: إنَّه قد حبِط عملُه، وإنَّما يُقَال: فاتَه أجر ذلك العمل))[٣].

وتابع ابن القيم حديثه وقال: ((وقالت طائفةٌ: يحبط عمل ذلك اليوم، لا جميع عمله؛ فكأنَّهم استصعبوا حبوط الأعمال الماضية كلِّها بترك صلاةٍ واحدةٍ، وتركها عندهم ليس بردَّةٍ تُحْبِط الأعمال، فهذا الذي اسْتَشْكله هؤلاء هو واردٌ عليهم بعينه في حبوط عمل ذلك اليوم، والذي يظهر في الحديث _ والله أعلم بمراد رسوله_ أنَّ التَّرك نوعان: تركٌ كُلِّيٌ، لا يصلِّيْها أبدًا؛ فهذا يُحبِط العمل جميعه. وتركٌ معيَّنٌ، في يوم معيَّنٍ؛ فهذا يُحبِط عمل ذلك اليوم. فالحبوط العامُّ في مقابلة التَّرك العام، والحبوط المعيَّن في مقابلة التَّرك المعيَّن))[٤].

فإن سأل سائل هنا ما علاقة هذا الذي ذكره الباحث والذي يخص معنى الحديث وذكر الأوجه المتعددة له بالذي نحن بصدده، أي ذكر الوجه النحوي والآراء النحوية له كون موضوعنا يخص التأويل النحوي، نقول بإنَّ الباحث وإن خرج قليلًا عن مقتضى ما ينبغي إليه في هذه الدراسة إلا أنَّ

---

[١] صحيح البخاري: ١١٥/١.

[٢] ينظر: منحة الباري: ٢٦٨/٢، والتأويل النحوي في منحة الباري: ١٤٧.

[٣] كتاب الصلاة: ١٠٨-١٠٩، وينظر: التأويل النحوي في منحة الباري: ١٤٧.

[٤] كتاب الصلاة: ١٠٩، وينظر: التأويل النحوي في منحة الباري: ١٤٨.

صنيعه هذا يحسب له، فقد كان عارفًا بما يكتب؛ وذلك لأنَّ اختلاف المذاهب الفقهية التي وردت في هذا الحديث وغيره من الأحاديث هي سبب من أسباب تعدد التأويل، وبذلك فقد تعدد التأويل وظهر أمره جليًا بتعدد المذاهب الفقهية التي قيلت في معنى هذا الحديث الشريف.

والذي نقوله أيضًا من حيث الغرض النحوي لهذا الحديث بأنَّ الصناعة النحوية لا تطلب هنا تقدير حال محذوفة، إذ الجملة تامة، والذي دفع أصحاب هذه المذاهب ومن بينهم الأنصاري إلى القول بالحذف هو القول الفقهي المترتب على ظاهر النص، لذا ذكر الباحث (أسامة الهيتي) أنَّ (ابن عبد البر) أُتهم بأنَّه من الخوارج عندما أخذ النص على ظاهره ولم يؤول بتقدير حال حذفت في الحديث، وقد ذكر الباحث قول ابن عبد البر[١] في ذلك إنَّه: ((إذا عَمِلها بعد خُرُوج وَقتها، فقد حَبِط أجرُ عملها في وَقتها وفضلُهُ، والله أعلمُ لا أن يَحْبِطَ عملُهُ جُملةً في سائرِ الصلواتِ والإيمان، وسائرِ أعمالِ البِرّ، أعُوذُ بالله من مِثلِ هذا التَّأويل، فإنَّهُ مذهَبُ الخَوارِج، وإنَّما يُحبِطُ الأعمالَ الكُفرُ بالله، قال اللهُ عز وجل: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ۝٥﴾[المائدة:٥]. وقال عز وجل: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ۝٦٥﴾[الزمر:٦٥]. وفي هذا النَّصّ دليلٌ واضِحٌ، أنَّ من لم يَكْفُرْ بالإيمانِ، لم يَحْبَطْ عَملُهُ))[٢].

٥. حذف التمييز:

إنَّ النحاة جعلوا التمييز متعلقًا سواء أكان مذكورًا أم محذوفًا؟ بغرض المتكلم الذي حوله يكون الكلام، فإذا قصد المتكلم الايضاح والإبانة وجب هنا ذكر التمييز إلا أن يكون معلومًا، أما إذا أراد المتكلم الإبهام وحذف جانب البيان فلم يجب عليه ذكره[٣].

ونجد أنَّ الباحثة (إيثار شوقي سعدون) قد ذكرت أنَّ التمييز يجوز حذفه إذا قصد به الإبهام،

---

[١] هو أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، وهو فقيه مالكي ومحدّث وأديب أندلسي بارز من القرن الرابع والخامس الهجري (ت:٤٦٣هـ)، ينظر: وفيات الأعيان: ٦٦/٧.

[٢] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٣٣/٩-٣٤، وينظر: التأويل النحوي في منحة الباري: ١٤٧.

[٣] ينظر: الخصائص: ٣٨٠/٢، وهمع الهوامع: ٣٤٥/٢.

أو كان في الكلام ما يدلُّ عليه، ومن حذفه[١]:

أ. بعد (كم) الاستفهامية، نحو: كم صمت؟ أي كم يومًا؟

ب. ويحذف شذوذًا في باب (نِعْمَ) ووجه شذوذه أنَّه جيء به مفسِّرًا لضمير مستتر فاعل (نِعْمَ) وكذلك (بئس)، فإذا حذف المفسِّر فإنَّ الضمير المستتر يبقى بلا تفسير نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ ﴿١٤٢﴾﴾ [الأعراف:١٤٢]، فحذف مميز (عشر ليال) لدلالة ما قبله عليه[٢].

ومن المواضع على حذف التمييز ما ذكره الباحث (أكرم نعيم عطوان الحميداوي) أنَّ التمييز قد حُذف في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ ﴿١٦٠﴾﴾ [الأعراف:١٦٠]، إذ ذكر الباحث أنَّ الرازي نقل عن الزجاج أنَّ (أسباطًا) نعت لموصوف محذوف وهو (الفرقة)[٣]، وبعد أنَّ ذكر الباحث رأي الرازي نقل بعد ذلك جملةً من آراء النحاة في ذلك، ومنهم أبو حيان الذي ذهب إلى أنَّ التمييز في هذه الآية محذوف لوضوح المعنى والتقدير: اثنتي عشرة فرقة[٤].

والواضح أنَّ الباحث (أكرم الحميداوي) ذكر رأي أبي حيان لكنَّه لم يرجع إلى مؤلفه ليخرّج الرأي، وكذلك ذكر رأي أبي البقاء الذي ذكر أنَّ (أسباطًا) نعت لـ(أسباط)، أو بدل بعد بدل، ولا يجوز أن يكون (أسباطًا) تمييزًا؛ لأنَّه جمع، وتمييز هذا النوع لا يكون إلا مفردًا[٥].

أمَّا الباحث (عبد الهادي كاظم كريم حمزة الحربي) فقد ذكر أنَّ الآلوسي بيَّن أنَّ (أسباطًا) بدل من العدد والتمييز محذوف، والتقدير عنده: فرقة أو نحوه[٦]، وبين الباحث المذكور أنَّ الدليل على حذف التمييز في هذه الآية المباركة هي لفظة (أمم) معللًا ذلك بأنَّ التأنيث في العدد جاء لها وليس

---

[١] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٣٦/٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٣١ ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم- قصة موسى انموذجا- (بحث): ٦٠.

[٢] ينظر: البحر المحيط: ١٦٠/٥ ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم- قصة موسى انموذجا- : ٦١.

[٣] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٨٢/٢-٣٨٣، ومفاتيح الغيب: ٣٨٨/١٥، والتأويل النحوي عند الرازي: ٥٥.

[٤] ينظر: البحر المحيط: ١٩٨/٥-١٩٩.

[٥] ينظر: املاء ما منَّ به الرحمن: ١٦٠/١، والتأويل النحوي عند الرازي: ٥٥.

[٦] ينظر: روح المعاني: ٨٢/٥، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٥٨.

للأسباط[١]؛ لأنَّ (الأسباط) جمع مذكر، و(اثنتي عشرة) مؤنث؛ ولأنَّ تمييز العدد بعد العشرة يكون مفردًا وليس جمعًا فيكون (أسباطًا) بدلًا من (اثنتي عشرة) لا تمييزًا[٢].

في حين جعل الزمخشري (أسباطًا) هي التمييز، وإن جاءت للجمع؛ لأنَّ معناها جاء بمعنى القبيلة، والتقدير عنده: (وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة)، فكل قبيلة أسباط، لذلك وضع الزمخشري (أسباطًا) موضع (قبيلة)؛ لأنَّ الأسباط في بني إسرائيل كالقبائل في العرب[٣].

أما البغوي فقد ذكر أنَّ في هذه الآية المباركة تقديمًا وتأخيرًا، والمعنى عنده: (وقطعانهم أسباطًا أمما اثنتي عشرة)[٤].

فعلى هذا الرأي الذي ذكره البغوي نقلًا عن الباحث (عبد الهادي الحربي)، لا يوجد حذف في هذه الآية إنَّما هي من باب التقديم والتأخير، ونرى أنَّ الباحث (عبد الهادي الحربي) لم يضع تعليقًا له فيما يخصُّ المسألة وليس هذا من طبيعة عمله، إذ إنَّه في أغلب المسائل التي يوردها في هذه الدراسة يعطي رأيه ويعلق عليها ويفاضل بين الآراء ويرجّح أحدها، لكنَّه هنا سكت عن ذكر رأي له، فهو لم يرجح أي رأي قيل في الآية المباركة، وإنَّما فقط ذكر عدة آراء للعلماء والنحاة التي تخص المسألة من دون ذكر تعليق يخصُّه، وكأنَّ الآراء عنده صحيحة كلها أو لعل الأقرب عنده حذف التمييز؛ لأنَّه ذكره في بداية المسألة؛ لأنَّ التمييز واضح معناه في الآية المباركة، فضلًا عن أنَّ النص الشريف ونقصد به النص القرآني المقدس يسع لكل هذه التأويلات التي قيلت فيه وكذلك المعاني، فلا ضير إذن من القول بها جميعًا؛ لأنَّ فيها دلالات مختلفة قد تكون كلها مرادة والله أعلم.

٦. **حذف المنادى**:

نقول إنَّه كما يجوز حذف حرف النداء وبقاء المنادى دليلًا عليه كذلك يجوز حذف المنادى، وبقاء حرف النداء دليلًا عليه، وعدَّ ابن فارس هذا الحذف من سنن العرب في كلامها[٥].

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٩٧/١، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٥٨-٥٩.

[٢] ينظر: جامع البيان: ٥٠٢/١٠-٥٠٣، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٥٩ .

[٣] ينظر: الكشاف: ١٦٨/٢.

[٤] ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن: ٢٤١/٢، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٥٩.

[٥] ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٧٦.

وهناك نحاة ذهبوا إلى أنَّ المنادى يقدر محذوفًا إذا جاء بعد أداة النداء فعل أمر وما يجري مجراه، أما إذا ولي أداة النداء حرف فتكون للتنبيه وليس للنداء[١]، لذلك يمكن القول إنَّ النداء أسلوب لغوي وهو في اصطلاح النحاة ((تنبيه المدعو ليقبل عليك))[٢].

ومن المواضع التي تدلّ على حذف المنادى ما ذكره الباحث (فلاح إبراهيم نصيف الفهدي) أنَّ المنادى قد حذف في قول الرسول (ﷺ): ((يا ليتني فيها جذعًا، ليتني أكون حيًا إذ يخرجك قومك))[٣]، إذ ذكر الباحث قول بدر الدين العيني في ذلك، قال العيني: ((قوله: (يا ليتني فيها) أي في أيام النبوة أو في الدعوة، وقال أبو البقاء العكبري المنادى ههنا محذوف تقديره يا محمد ليتني كنت حيا نحو﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ٧٣﴾[النساء:٧٣]تقديره يا قوم ليتني))[٤].

أما أبو حيان فقد منع حذف المنادى هنا، إذ قال: ((والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست (يا) فيه للنداء وحذف المنادى؛ لأنَّه قد حذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه. ولو حذفنا المنادى، لكان في ذلك حذف جملة النداء، وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالًا كبيرًا، وإذا أبقينا المنادى ولم نحذفه، كان ذلك دليلًا على العامل فيه جملة النداء. وليس حرف النداء حرف جواب، كـ(نعم)، و(لا)، و(بلى)، و(أجل) فيجوز حذف الجمل بعدهن لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة، فـ(يا) عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه))[٥].

وقد فصَّل ابن مالك القول في هذه المسألة ولا سيما ما يخص حذف المنادى في الحديث الشريف كما ذكر ذلك الباحث (فلاح إبراهيم نصيف الفهدي)، ذاكرًا قول ابن مالك: ((يظن أكثر الناس أن "يا" التي تليها "ليت" حرف نداء، والمنادى محذوف، فتقدير قول ورقة على هذا: يا محمَّد، ليتني كنت حيًا. وتقدير قوله تعالى:﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ٧٣﴾[النساء:٧٣]: يا قوم ليتني كنت معهم.

---

[١] ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧٩.

[٢] الأصول في النحو: ٣٢٩/١.

[٣] صحيح البخاري: ٧/١.

[٤] عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٥٨/١، وينظر: التأويل النحوي في الحديث الشريف (كتاب): ١٥٦.

[٥] البحر المحيط: ٢٣٠/٨، وينظر: التأويل النحوي في الحديث الشريف : ١٥٦- ١٥٧.

وهذا الرأي عندي ضعيف؛ لأن قائل "يا ليتني" قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف، كقول مريم (عليها السلام) ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾[مريم:٢٣]، ولأنَّ الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادَّعى فيه حذفه مستعملًا فيه ثبوته، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء، فانه يجوز حذفه لكثرة ثبوته، فإنّ الأمر والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعوّ بتقديمه على الأمر والدعاء، واستعمل ذلك كثيرًا حتى صار موضعه منبهًا عليه إذا حذف، فحسن حذفه لذلك. فمن ثبوته قبل الأمر: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[البقرة:٣٥]... ومن ثبوته قبل الدعاء: ﴿يَٰمُوسَى ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ﴾[الأعراف:١٣٤]...، ومن حذف المنادَى المأمور قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ﴾[النمل:٢٥]، في قراءة الكسائي: "أَلَا يا اسْجُدوا" أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا.... فَحسُنَ حَذْفُ المنادى قبل الأمر والدعاء لاعتياد ثبوته في محل ادعاء الحذف، بخلاف "ليت" فإن المنادَى لم تستعمله العرب قبلها ثابتًا، فادعاء حذفه باطل، لخلوه من دليل. فيتعين كون "يا" التي تقع قبلها لمجرد التنبيهِ مثلَ "ألا"))[١].

في حين نجد أنَّ الباحث (فلاح إبراهيم نصيف الفهدي) ذكر رأي سيبويه آخر الآراء في هذه المسألة وهذا غير مقبول عندنا؛ لأنَّ سيبويه ذكر هذه المسألة قبل العلماء الذين ذكرناهم في المسألة فكان على الباحث أن يذكره أولًا ومن ثم يتابع ما ذكره العلماء بعده ليتسنى له معرفة من وافقه ومن خالفه، وهذا هي عادة الباحثين في ترتيب العلماء عند دراسة مسألةٍ ما، على أية حال، فالجدير بالذكر أنَّ الباحث ذكر أنَّ سيبويه ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ إنَّه أجاز أن تكون (يا) للتنبيه قبل فعل الأمر، إذ قال: ((وأما يا فتنبيه. ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبه المأمور))[٢].

وتابع ابن جني سيبويه في مجيء (يا) للتنبيه، إذ قال: ((إنه ليس المنادى هنا محذوفًا ولا مرادًا كما ذهب إليه محمد بن يزيد، وأن "يا " هنا أخلصت للتنبيه مجردًا من النداء))[٣].

---

[١] شواهِد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: ٥٩-٦١، وينظر: التأويل النحوي في الحديث الشريف: ١٥٧-١٥٨.

[٢] الكتاب: ٢٢٤/٤، وينظر: التأويل النحوي في الحديث الشريف: ١٥٨.

[٣] الخصائص: ٣٧٨/٢-٣٧٩، وينظر: التأويل النحوي في الحديث الشريف: ١٥٩.

نلاحظ أنَّ بعض النحاة لجؤوا إلى تقدير منادى محذوف، وأنَّ (يا) في الحديث الشريف هي (يا) النداء، وبعضهم الآخر ذهب إلى أنَّ (يا) هنا ليست (ياء النداء)، وإنما هي (يا) التنبيه، فمن جعل (يا) للنداء قدر أنَّ هناك منادى محذوفًا في الحديث الشريف، ومن جعل (يا) للتنبيه وليست للنداء ذهب إلى أنَّ المنادى ليس محذوفًا ولا مرادًا.

ولكنَّ الباحث (فلاح الفهدي) رجَّح رأي ابن مالك وأبي حيان، إذ قال: ((وأحسب أنَّ ما تمسَّك به ابن مالك وأبو حيَّان أقرب إلى واقع اللغة، وأشد ارتباطًا بالقواعد النحوية من الذي ذهب إليه بقية النحويين، فضلًا عمَّا ذكره ابن مالك من عدم تأييد السماع لما ذهبوا إليه، فحذف المنادى قبل (ليت) لم يسمع ثبوته قبلها، وهذا مخالف لما عليه أصل الحذف كما قرره ابن مالك وغيره))[١].

ونحن نؤيد ما ذهب إليه الباحث الفهدي ونرجّحه، فالذي نراه أنَّ النحاة لجؤوا إلى تقدير منادى محذوف، وهذا ناتج عن خوفهم فيما منعوه من دخول حرف النداء على غير الاسم، ودخول حرف على حرف وبالأخص إذا اشترك الحرفان في المعنى، فلجأوا إلى تقدير منادى محذوف، وهذا المنادى هو معمول لعامل محذوف مع فاعله، وقد عبَّر عنه بـ (يا)، فهذا الحرف (يا) عندهم هو مؤول لفعل محذوف مع فاعله، وكذلك فإنَّ المنادى مؤول على أنَّه محذوف أيضًا فصار عندنا جملة حُذفت جميعها.

٧. حذف المستثنى:

إنَّ المستثنى منه يحذف من الكلام ويكون ذلك في الاستثناء المفرغ، وخاصة إذا كان المستثنى منه عام ويكون واقعًا بعد نفي أو شبه النفي، ويسمى هذا الاستثناء بالاستثناء غير الموجب ومن ذلك: (ما ضرب إلا زيدٌ)، وإنما كان في كلام غير موجب ليفيد أنَّ المستثنى منه محذوف عام؛ وذلك لأنَّ النكرات تعمّ إذا جاءت في سياق النفي[٢].

ومن المواضع التي تدلُّ على حذف المستثنى منه ما ذكره الباحث (عبد الهادي الحربي) الذي ذكر أنَّ المستثنى منه قد حُذف في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمۡلِكُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ

---

[١] التأويل النحوي في الحديث الشريف: ١٥٨.

[٢] ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١٩٨/١.

بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ [الزخرف:٨٦]، إذ ذكر الباحث أنَّ الآلوسي أجاز أن يكون الاستثناء متصلًا، والمستثنى منه محذوفًا، والتقدير عنده: ولا يملك هؤلاء الملائكة وأمثالهم الشفاعة في أحد إلا فيمن وحَّد الله عن يقين وإخلاص، وأجاز أن يكون الاستثناء منفصلًا، والمعنى عنده: نفي امتلاك الآلهة الباطلة للشفاعة ولا للكفرة، ولا لمن شهد بالحق أيضًا، أو يكون المعنى: لا يملك الذين يدعونهم من دون الله الشفاعة مهما كانوا ومهما كانت أحوالهم، لكن من شهد بالحق يملك الشفاعة لمن شاء الله سبحانه من المؤمنين[١].

وبيَّن الباحث المذكور أنَّ البغوي رجَّح الرفع[٢]، في حين أنَّ الزمخشري أجاز أن يكون الاستثناء هنا متصلًا ومنقطعًا؛ معللًا ذلك بأنَّ قوله: (من شهد) مستثنى في الحالين مما قبل (إلا) الذي فيه الملائكة أيضًا[٣]، أما البيضاوي فقد عدَّ الاستثناء متصلًا بشرط أن تكون دلالة الموصول مطلقة تشمل كل ما عُبد من دون الله تعالى ويدخل تحت هذا القول الملائكة وعيسى (عليه السلام)، وعدَّ الاستثناء منقطعًا بشرط إذا أُريد بالاسم الموصول الأصنام والأوثان فقط[٤].

في حين جعل أبو حيان المستثنى منه محذوفًا على الاتصال، فالاستثناء يكون في المفعول المشفوع فيهم، والمعنى عنده: ولا يملك الذين يدعون من دون الله الشفاعة في أحد إلا فيمن شهد بالحق[٥].

أما ابن كثير فقد قصر معنى الآية على الاستثناء المنقطع، والتقدير عنده: لكن من شهد بالحق على بصيرة وعلم تنفع شفاعته عند الله تعالى بإذنه[٦].

نفهم من هذا كله أنَّ النحاة والمفسرين لا يكادون يخرجون عن قولين في هذه المسألة وفي هذه الآية المباركة هما:

---

[١] ينظر: روح المعاني: ١٠٦/١٣، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٥٥-٥٦.

[٢] ينظر: معالم التنزيل: ١٧١/٤، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٥٦.

[٣] ينظر: الكشاف: ٢٦٨/٤، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٥٦.

[٤] ينظر: معالم التنزيل: ٩٨/٥، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٥٧.

[٥] ينظر: البحر المحيط: ٣٩٢/٩، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٥٧.

[٦] ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٢٤٣/٧، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٥٧.

الأول: الاستثناء المتصل من الفاعل الذي لا يوجد فيه حذف، أو من المفعول المحذوف المستثنى منه.

الثاني: الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن).

وقد أحسن الباحث (عبد الهادي الحربي) الذي ذكر له رأيًا غير ما ذكره النحاة والمفسرون، إذ ذكر أنَّ هناك وجهًا آخر يحتمله سياق الآية وتسعه دلالتها، وهو أنّ نظم الآية فيه احتباك ناتج عن استثناءين اثنين نُظما محتبكين في صياغة واحدة، حُذف من كل واحد منهما شيء دلَّ عليه ما ظهر في أحدهما، فقد يكون المعنى – على ما رآه الباحث– أنَّ الله تعالى نفى أولًا أن تكون الشفاعة لكل ما عُبد من دونه مطلقًا كالأصنام والأوثان والأجرام الكونية، وكذلك الملائكة وعيسى وعزير وغيرهما، ثم بعد ذلك استثنى من شهد بالحق وهم الملائكة والأنبياء كعيسى (عليهم السلام) فأثبت الشفاعة، وهذا هو الاستثناء الأول، أما الاستثناء الثاني فبعد أن أثبت الله تعالى الشفاعة لمن استثناهم أولًا، نفى بعد ذلك أن ينال هذه الشفاعة كل أحد مطلقًا، فاستثنى ثانيًا من هذا النفي من شهد بالحق وهم يعلمون، أي: المسلمون والمؤمنون الموحدون الذين عبدوا الله ويعبدونه عن معرفة ويقين وإخلاص[1].

فالواضح من كلامه أنَّ في الاستثناء الأول حذف المستثنى، أما في الاستثناء الثاني فقد حذف المستثنى منه، فدلَّ ما ذُكر في الاستثناء الأول على ما حُذف في الثاني، ودلَّ ما ذُكر في الاستثناء الثاني على ما حُذف في الأول، ونرى أنَّ ذلك أمثلته كثيرة جدًا في القرآن الكريم والكلام العربي الفصيح شعره ونثره.

---

[1] ينظر: التأويل النحوي في تفسير روح المعاني:٥٧.

ثالثاً: الحذف في المجرورات.

درس عدد من الباحثين العراقيين ممن عنوا بدراسة التأويل النحوي المجرورات من الأسماء، ووقعت أغلب دراساتهم وإن لم نقل جميعها على حذف المضاف، والمضاف إليه، لذا ستكون دراستنا للتأويل النحوي فيما حُذِف من المجرورات في دراسات الباحثين العراقيين على النحو الآتي:

١. حذف المضاف:

عدَّ العلماء حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من أهم أنواع الحذف الذي يدل عليه المعنى؛ وذلك لأنَّ المضاف والمضاف إليه ليسا متلازمين فحسب، وإنَّما يترتب على ذلك تغيير في الحكم النحوي الذي يجعل المعنى بين نسبة الألفاظ خارجًا عن الحقيقة والمألوف، وبالطبع فإنَّ هذا الخروج في المعنى هو الأساس في تقدير اللفظ المضاف، وكثيرًا ما يرد المضاف محذوفًا ويقام المضاف إليه مقامه ويشترط في ذلك وجود قرينة تدلُّ على أنَّ المضاف قد حُذف من الكلام[١].

ومن المواضع التي تدلُّ على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ما ذكرته الباحثة (رنا ماجد حميد) في أنَّ المضاف قد حُذف في قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٨٢﴾ [يوسف:٨٢]، إذ ذكرت الباحثة أنَّ المضاف في هذه الآية المباركة محذوف والتقدير: (واسأل أهل القرية)[٢]، وقد استشهدت على ذلك بقول ذي الرمة[٣]:

عشِيَّة فرَّ الحارثيونَ بعدما قضى نَحْبَهُ في ملتقى القومِ هَوْبَرُ

والتقدير: (ابن هوبر) بحذف المضاف.

فيما نجد الباحث (إياد محمد علي الأرناؤوطي) قد ذكر أنّ إجماع الدارسين من مفسرين ونحويين وبلاغيين وأصوليين على أنَّ المضاف في الآية قد حُذف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير في الآية الكريمة: اسأل أهل القرية، وهو اجماع قلَّ نظيره في الدرس القرآني[٤].

---

[١] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٠٦/٢، و١١٧، وعلل النحو: ٤٩٠.

[٢] ينظر: ظاهرة التأويل وعلاقتها بالعامل النحوي (بحث): ١٢٧.

[٣] ديوانه: ٦٤٧/٢.

[٤] ينظر: تأويل النص القرآني دراسة تقويمية نحوية بلاغية (أطروحة): ٤١٧.

وقد أورد الباحث المذكور قول (سبيط النيلي)، إذ قال: ((فالقرية هي في القرآن (تجمع سكانيّ) وليست هي (الدور والأبنية) .... أما (أهل القرية) فهم الأفراد الذين يؤسسون النظام الاجتماعي للقرية. وهذا يعني أنَّ القرية بوصفها تجمعًا سكانيًّا يمكن أن تهتدي أو تكفر أو تؤمن أو تعذّب أو تُسأل، لأنَّها كيان اجتماعي له عقل جماعي ونظام صالح أو فاسد. فالقرية في القرآن لفظ يطلق على المدن الكبيرة المستقلة استقلالًا سياسيًا، مثل مكة، ومدين، وانطاكية، التي يمكن أن يطلق عليها اسم (المملكة) أو (الكيان) في استعمالاتنا المعاصرة))[١].

ويبدو أنَّ الباحث (إياد الأرناؤوطي) اعتمد اعتمادًا كبيرًا على العالم (سبيط النيلي) فلا يكاد يذكر عالمًا أو نحويًا آخر في هذه المسألة، وأنَّه في كل المسألة ما عدا رأيه الشخصي الذي ذكر أنَّ المضاف قد حذف في الآية الكريمة، ولم يتطرق إلى الجانب النحوي الذي يخص المسألة وهو ما يعنينا بالدرجة الأساس في هذا البحث، فلسنا بحاجة مثلًا إلى التفريق بين مفهومي (القرية) و(أهل القرية)، وليس بنا حاجة إلى ذكر أنَّ أصحاب أو أهل القرية قد آمنوا أو قد كفروا، نعم نستطيع أن نضيف القليل من ذلك على المسألة؛ لأنَّه من خلال المعنى وكذلك من خلال الجانب الفقهي نتوصل إلى الحكم النحوي الذي يخص المسألة، لكن هذا لا يعني أن يطغى المفهوم أو المعنى على الذي نحن بصدده وهو الجانب النحوي، وأنَّ تركيزه على عالم واحد في المسألة كلها على طولها وتوسعها يؤخذ عليه، إذ كان عليه ذكر الآراء المتعددة للعلماء والمفسرين والنحاة فيها حتى وإن كان دليل الحذف هنا هو المعنى وليس صنعة الإعراب.

أما الباحث (قاسم العبادي) فقد ذكر أنَّ السيرافي لم يقتصر في تأويله على حذف المضاف على المعنى فقط، بل للصنعة النحوية عنده أثر في هذا التأويل[٢]، وذكر الباحث أيضًا بأنَّ سيبويه أشار إلى أنَّ التوسع والاختصار هو معنى هذا الحذف، وأنَّ الفعل في الآية قد استعمل في اللفظ لا في المعنى، أي أنَّ (القرية) مفعول به لفظًا وقد نُصب بالفعل (اسأل) ولكن المعنى لـ (أهل) المحذوف، وفي ذلك إشارة إلى شيوع القول فيها، وأنَّ أهل القرية كلها تكلمت[٣]، وأيضًا فأنَّ هناك

---

[١] النظام القرآني: ١٢٦-١٢٧، وينظر: تأويل النص القرآني: ٤١٧-٤١٨.

[٢] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٣٠.

[٣] ينظر: الكتاب: ٢١٢/١، والتأويل النحوي عند السيرافي:١٣٠.

علماء من حمل الآية على المجاز وهو من باب اطلاق اسم المحل على الحال للمجاورة، ومنهم من حملها على الحقيقة فلا حذف فيها ولا مجاز، والسبب في ذلك أنّه يجوز أن يسأل القرية نفسها والإبل فتجيبه؛ لأنَّه نبي يجوز أن ينطق له الجماد والحيوان[١]، وهذا ما رفضه السيرافي معللًا ذلك الحذف بكثرة الاستعمال، فهو يرى أنَّه لا معنى للتشاغل بنقض حذف المضاف؛ لأنَّ جوازه في كلام العرب وغيرهم أشهر من أن نحتاج معه إلى إقامة دليل[٢].

والظاهر من ذلك أنَّ الباحث (قاسم العبادي) كان أكثر دقةً وأوفر حظًا من سابقيه من الباحثين الذين عنوا بدراسة هذه المسألة، ولا سيما أنَّه ركز بشكل كبير على إظهار الجانب النحوي إلى جانب المعنى، فكانت دراسته متوازنة إلى حد ما في هذه المسألة.

ونقول إنَّه حذف المضاف في هذه الآية المباركة كان على وجه الاتساع؛ وذلك أنَّه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح سؤاله في الحقيقة، والتشبيه أنَّها شبهت بمن يصح سؤاله لما كان بها، والتوكيد أنَّه في ظاهر اللفظ أحال بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنَّهم ضمنوا لأبيهم أنَّه إذا سأل الجماد والبهائم أنبأته بصحة قولهم وفي ذلك تناهٍ في تصحيح الخبر[٣].

٢. حذف المضاف إليه:

حذف المضاف إليه أقل ورودًا مقارنةً مع حذف المضاف، وفي ذلك يقول ابن هشام: ((يكثر في ياء المتكلم مضافا إليها المنادى نحو: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي ١٥١﴾[الأعراف:١٥١]، وفي الغايات نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ٤﴾[الروم:٤] أي من قبل الغلب ومن بعده وفي أي وكل وبعض وغير بعد ليس وربما جاء في غيرهن نحو: ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ ٣٨﴾[البقرة:٣٨]، فِيمَن ضم وَلم ينون أَي فَلَا خوف شَيْء عَلَيْهِم وَسمع سَلام عَلَيْكُم فَيحْتَمل ذَلِك أَي سَلام الله))[٤].

---

[١] ينظر: الدر المصون: ٥٤٤/٦، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٣٠.

[٢] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٠٦/٢، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٣٠.

[٣] ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢٨٣/١.

[٤] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨١٤.

ومن الملاحظ أيضًا أنَّ ابن عصفور جوّز حذف المضاف إليه قياسًا، قال: ((ويجوز حذف المضاف إليه بقياس إذا كان مفردًا، وكان المضاف اسم زمان، فإن كان المحذوف معرفةً بنيتَ اسم الزمان على الضم، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ ﴿٤﴾﴾[الروم:٤]، أي: من قبل الغلب ومن بعده، وإن كان نكرةً لم يُبنه))[١].

ومن المواضع التي تدلُّ على حذف المضاف إليه ما ذكره الباحث (قاسم العبادي) أنَّ المضاف إليه قد حذف في قول جرير[٢]:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ لا يوقعنَّكم في سَوءةٍ عمرُ

وقد بين الباحث المذكور أنَّ السيرافي ذكر أكثر من وجه إعرابي للفظة (تيم) الأولى، ورجحَّ أن يكون إعرابها منادى منصوبًا معللًا ذلك أنَّها مضافة إلى ما بعد (تيم) الثانية، أي: أنَّها مضافة إلى (عدي) ففتحتها فتحة إعراب، أما لفظة (تيم) الثانية فقد أقحمت بين المضاف والمضاف إليه ولكن الإضافة هنا لم تبطل، وعوملت في منع التنوين معاملة (تيم) الأولى، وعلى هذا جعل سيبويه (تيم) الثانية منصوبة على أنَّها توكيد للأولى؛ لأنَّه كرر المنادى في حال الإضافة، ولا يجوز فيه البدل؛ لأنَّ الاسم لا يبدل منه إلا بعد كماله[٣].

وتابع الباحث حديثه فذكر أنَّ الرضي علَّل تأكيد المضاف لفظًا قبل المضاف إليه لا بعده؛ لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوض عنه، ولا بناء على الضم، وجاز الفصل به بينهما في السعة على أنَّه لا يجوز الفصل بين المتضايفين إلا في الضرورة[٤].

في حين أجاز السيرافي وجهًا آخر وذلك بأن تكون الإضافة إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه الثانية، فيكون الأصل: يا تيمَ عدي تيم عدي، فحذف (عدي) الأول اكتفاء بالثاني، فالحذف من الأول، وهذا هو مذهب المبرد وتابعه في ذلك بعض العلماء[٥].

---

[١] المقرب: ٢١٤/١.

[٢] ديوانه: ٢١٢/١.

[٣] ينظر: الكتاب: ٢٠٦/٢، وشرح كتاب سيبويه: ٣١٦/١، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٣٣.

[٤] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٨٦/١، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٣٣.

[٥] ينظر: المقتضب: ٢٢٧/٤، وشرح كتاب سيبويه: ٣١٦/١، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٣٣.

وهناك وجه ثالث وقد نسب إلى السيرافي كما في قولهم: (يا زيدَ زيدَ عمرو) بأنَّ حركة الدال الأولى حركة اتباع لحركة الدال الثانية، قال السيرافي: ((وعندي وجه ثالث لم أعلم أحدًا ذكره، وهو قوي في نفسي، وذلك أن تجعل أصله: يا زيدَ زيدَ عمرو، فيكون زيد عمرو الثاني نعتًا للأول، مثل قولنا: يا زيدَ بن عمرو، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب))[١].

ومن الملاحظ أنَّ هذا النص الذي أورده الباحث (قاسم العبادي) الذي نسبه إلى السيرافي قد خرجه من كتاب سيبويه، ولكن عند رجوعنا إلى الكتاب لم نعثر عليه، وكذلك لم نعثر عليه في (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، ويبدو أنَّ الباحث توهم في نقله، والنص موجود في شرح الكافية الشافية.

وهناك نحاة آخرون أجازوا وجهًا رابعًا وهو أن يكون الاسمان مركبين تركيب (خمسة عشر)، أي مبني على فتح الجزأين ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ومجموعهما منادى مضاف[٢].

وقد استحسن الباحث رأي سيبويه والسيرافي ووجد رأيهما أليق من بقية الآراء معللًا ذلك بأنَّه يخلو من الحذف، وأنَّ الاستدلال بالثاني على الأول ضعيف، وإنَّما الجيد أن يحذف الثاني اكتفاءً بالأول؛ لأنَّ الأول إذا ورد فحكمه أن يوفى حقه من اللفظ[٣].

فعلى هذا الرأي الذي استحسنه الباحث المذكور تكون (تيم) الثانية مقحمة بين المضاف والمضاف إليه لغرض التوكيد، وأنَّ الضرورة ألجأت إلى تقديمها هنا؛ لأنَّه لو تأخرت لبقيت مضافة إلى غير مضاف إليه وذلك لا يستقيم، فكان تأخيره لمعنى مقصود، فلو قال: يا تيم عدي تيم، لم يجز باتفاق[٤].

---

[١] شرح الكافية الشافية: ١٣٢٢/٣، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٣٣.

[٢] ينظر: المصدران أنفسهما.

[٣] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٤/٢، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٣٣-١٣٤.

[٤] ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٧٢٦/٢.

المطلب الثاني: الحذف في الأفعال.

يرد في اللغة حذف الفعل وحده وكذلك يحذف هو وفاعله المضمر، وهناك مواضع ورد فيها حذف الفعل وجوبًا، إذ لا تكون الجملة حينئذٍ صحيحة نحويًا، إذا ذُكر الفعل المحذوف المقدر؛ لأنَّ عادة المتكلم أن يلتزم هذا الحذف، وهناك مواضع أخرى يكون فيها حذف الفعل جائزًا، أي أنَّ الجملة تكون صحيحةً نحويًا إذا أُظهر الفعل أو أُضمر[١]، لذلك فإنَّ حذف الفعل يحتاج إلى دليل أو قرينة تدلُّ عليه، قال ابن يعيش: ((فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، ودلالةِ الحال عليه))[٢]، لذلك يحذف الفعل إذا كان هناك دليل يدلُّ عليه في الكلام، فيكتفي بالدليل دون ذكر الفعل؛ لأنَّ ذكره في هذه الحال ضرب من الحشو والزيادة، إذا كانت بلاغة الجملة وسياقها لا يحتمل ذكره[٣].

وفي هذا المطلب سنعرض بعض المسائل التي عرضها باحثونا التي تُعنى بحذف الفعل وتأويله وقسمنا هذا المطلب على النحو الآتي:

أولًا: حذف الفعل في باب الشرط.

يحذف الفعل في الشرط كثيرًا إذا كان الفعل واقعًا بعد أدوات الشرط وهي على النحو الآتي:

١. حذف الفعل بعد (إذا) الشرطية، أي حذف جواب الشرط.

من المواضع التي تدل على حذف الفعل في جواب الشرط هو ما ذكره الباحث (هاشم محمد مصطفى) الذي ذكر أنَّ الفعل قد حذف في جواب الشرط، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ٧٣﴾ [الزمر:٧٣]، فقد بيَّن الباحث أنَّ الزركشي ذكر ثلاثة أقوال للنحاة في هذه المسألة[٤].

---

[١] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٣٥.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش: ٣٩٧/١.

[٣] ينظر: التأويل النحوي في تفسير الدر المصون: ٨٦.

[٤] ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٩٠/٣، والتأويل النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت٧٩٤هـ): ١٥٧.

أ. أنَّ الواو زائدة والجواب قوله: (فتحت)[١]، ويوجد في هذا الرأي قولان، أحدهما: أنَّ من النحاة من جعل هذه الواو في قوله: (وفتحت) واو الثمانية مع أنَّها زائدة[٢]، ومن النحاة من لم يثبتها[٣]، وفي ذلك قال الطبري الذي لم يثبت أنَّ الواو التي جاءت هنا هي (واو الثمانية) معلـلًا ذلك بقوله: ((لأنا لم نسمع جوابًا بالواو في إذا مبتدأة، ولا كلام قبلها، ولا في إذا، إذا ابتدئت؛ قال: وإنما تجيب العرب بالواو في قوله: حتى إذا كان، وفلما أن كان، لم يجاوزوا ذلك))[٤].

ب. أنَّ الجواب محذوف وقد عطف عليه قوله: (وفتحت)، كأنَّه قال: (حتى إذا جاؤوها، جاؤوها وفتحت أبوابها)[٥].

ت. أنَّ الجواب محذوف من آخر الكلام، كأنَّه قال: بعد الفراغ استقروا أو استووا، وذلك مما يقتضيه المقام، ولا يوجد فيه حذف معطوف، وكذلك يحتمل أن يكون التقدير فيه: إذا جاؤوها أذن لهم في دخولها وفتحت أبوابها، فالمجيء ليس سببًا مباشرًا للفتح، بل الأذن بالدخول كان السبب في ذلك[٦].

فهذه ثلاثة أقوال للنحاة ذكرها الباحث (هاشم محمد مصطفى) تدلُّ على أنَّ جواب الشرط محذوف ما عدا القول الأول الذي وجَّه فيه النحاة قوله: (فتحت) هي الجواب والواو زائدة، أما الباحث (قاسم العبادي) فقد ذكر أنَّ السيرافي أوَّل حذفًا في الآية الكريمة، وهو حذف جواب الشرط، وتقدير الكلام عنده: ((أي جاؤوها وقد فتحت أبوابها، أي: وهذه حالها، وحذفوا جاؤوها الثانية لتكرير اللفظ، وأنه غير مشكل))[٧].

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢١١/٢، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ١٥٧.

[٢] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٣٢/١، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ١٥٧.

[٣] ينظر: جامع البيان: ٢٣٤/٢٤، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ١٥٧.

[٤] جامع البيان: ٢٣٤/٢٤.

[٥] ينظر: الكشاف: ١٤٧/٤، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ١٥٨.

[٦] ينظر: مفاتيح الغيب: ٤٨٠/٢٧، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ١٥٨.

[٧] شرح كتاب سيبويه: ٣١١/٣، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٤١.

ويمكن إجمال القول في هذه الآراء الثلاثة التي قيلت في حذف الجواب، فالقول الأول هو قول الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنَّ الواو زائدة لغير معنى، والثاني رأي الأخفش وابن مالك، إذ الواو زائدة عندهما مع اختلاف في التقدير عن الكوفيين، والمعنى عندهما: حتى إذا جاؤوها قال لهم خزنتها[١].

وأما القول الثالث قول البصريين فهم لم يجيزوا وقوع الواو زائدةً، وقد عللوا ذلك بأنَّ الحروف وضعت للمعاني، وكذلك وضعت للاقتصار أو عوضًا عن ذكر الجمل كـ(الهمزة) فإنَّها عوضًا عن (استفهم)، إذن زيادة هذه الحروف تنقض هذا الحذف لذلك فإن ذُكرتْ هذه الحروف دون معناها يوجب اللبس وخلوها عن المعنى وهو خلاف الأصل[٢].

ونرى أنَّ الباحث (قاسم العبادي) كان على وعي تام وفهم عميق للمسألة حينما ذكر أنَّ رأي الكوفيين وعلى رأسهم الفراء الذين ذهبوا بزيادة الواو في قوله: (وفتحت) وأنَّها جواب أداة الشرط (إذا) فهذا القول لا يصحُّ عند الباحث العبادي ورفضه جملةً وتفصيلًا، وعلَّل ذلك بأنَّ: ((القول بزيادتها يستلزم تساوي حال الكافرين مع حال المتقين في سَوْقِهم إلى دار الجحيم بالنسبة للكافرين وإلى دار النعيم بالنسبة للمتقين وأنَّ الأبواب تُفتح حين دخولهم إليها. وهو أمر مرفوض؛ لأنَّ حالهم غير متساوٍ في الحياة الدنيا فضلًا عنه في الحياة الآخرة وما أعدّه الله تبارك وتعالى إعدادًا مناسبًا لكليهما يقتضي مراعاة حالهما في كل شيء))[٣].

وهذا الذي ذهب إليه الباحث نراه صائبًا راجحًا؛ لأنَّ تعبير الآية القرآنية المباركة في استعمال لفظة (السوق) عن ذهاب الكافرين كان مناسبًا في حقهم؛ لأنَّ في السوق هنا حثٌّ على المسير للإسراع لإهانة الكفرة وتعجيلهم إلى العقاب والآلام، وهناك فرق شاسع بين سوق المؤمنين وسوق الكافرين، فالسوق للمؤمنين كان المراد به في هذه الآية: السير للإسراع إلى الإكرام، لذلك كان السوق الأول تعجيلهم إلى العقاب، وكان السوق الثاني إسراعهم إلى الإكرام؛ وذلك لأنَّ المؤمنين عندما أحبوا لقاء الله تعالى أحبَّ الله لقاءهم، فلذا حثوا على دخول دار كرامته جلَّ شأنه[٤].

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢١١/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١٣٢/١، وشرح التسهيل: ٣٥٥/٣.

[٢] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٩/١.

[٣] التأويل النحوي عند السيرافي: ١٤٢.

[٤] ينظر: روح المعاني: ٢٨٧/٢.

وكذلك ردَّ الباحث (قاسم العبادي) قول الأخفش وابن مالك، إذ ذكر أنَّ الأخفش وابن مالك لا دليل لهما على زيادة الواو في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا ٧٣﴾[الزمر:٧٣]، معللًا ذلك بأنَّ القول بزيادتها هنا يستلزم زيادتها في الآية التي سبقتها التي وصفت حال الكافرين وكيف يساقون إلى جهنم أفواجًا، إذ كان الأجدر بهما أن يقولوا بزيادتها في قوله: (وفتحت)؛ لعدم وجودها في الآية التي سبقتها[١].

وقد استحسن الباحث العبادي رأي البصريين ومنهم السيرافي الذين ذهبوا إلى أنَّ في الآية حذفًا، وهو مطابق لما اقتضته صنعة النحو، وقد أورد لذلك قول سيبويه دليلًا على ترجيحه رأي البصريين، فقد سأل سيبويه الخليل عن جواب (إذا) في الآية، فقال له: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيّ شيءٍ وضع هذا الكلام))[٢].

نخلص من هذا كله أنَّ حذف الأجوبة يرد كثيرًا في القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر الاحتجاج والسبب في ذلك الحذف الإيجاز والاختصار، أو للعلم بالمحذوف، أو لإرادة تعظيمه وتفخيمه، ولهذا قال الفخر الرازي: ((وحذف الجواب ليس بغريب في القرآن والفائدة فيه أنه إذا كان محذوفًا كان أعظم وأفخم))[٣].

٢. حذف الفعل بعد (إنْ) الشرطية.

لا يختلف الأمر مع (إنْ) الشرطية عنه في (إذا) في المسألة السابقة سوى في العمل والأثر المترتب عليه.

ومن المواضع التي تدلُّ على حذف الفعل بعد (إنْ) الشرطية ما ذكره الباحث (عبد الهادي الحربي) أنَّ الفعل قد حُذف بعد (إنْ) الشرطية في قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ٦﴾[التوبة:٦]، إذ ذكر الباحث أنَّ الألوسي قدَّر أنَّ هناك فعلًا محذوفًا في الآية المباركة، والتقدير عنده: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، أي استأمنك

---

[١] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي:١٤٣.

[٢] الكتاب: ١٠٣/٣، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي:١٤٣.

[٣] مفاتيح الغيب: ٣٥٠/٢٦.

وطلب مجاورتك فآمنه، فـ(أحد) فاعل لفعل محذوف، دل عليه الفعل الظاهر في النص وهو قوله: (استجارك)؛ لأنَّ (إنْ) الشرطية من الأدوات المختصة بالفعل وحده، فلا تدخل على الاسم[١].

والمعروف أنَّ هذه المسألة وقع فيها خلاف بين نحاة البصرة والكوفة ، فالبصريون ذهبوا إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية فاعل لفعل محذوف، ويكون تقديره عندهم من جنس الفعل المذكور في الكلام نحو قولهم: (إن زيدٌ أتاني آته)، والتقدير: إن أتاني زيد، وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الاسم المرفوع الواقع بعد (إنْ) الشرطية فاعل للفعل المذكور بعده، فلا يقدر فعل محذوف عندهم، وأما الأخفش من البصريين فذهب إلى أنَّ الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية مرفوع بالابتداء، ولكنَّ أبا البركات ردَّ قول الأخفش والكوفيين ورجَّح رأي البصريين؛ معللًا ذلك بأنَّ الفاعل عند البصريين لا يتقدم على رافعه أبدًا، ولا يمكن رفع الاسم بلا رافع، فوجب أن يكون الفعل ههنا محذوفًا، وأما قول الأخفش فوصفه أبو البركات بأنَّه قول فاسد؛ لأنَّ سياق الشرط يقتضي الفعل ويختص به، وأما تقدير الابتداء فهو يقتضي الاسم الخالي من دلالة الشرط؛ وذلك لأنَّ أدوات الشرط لا تدخل على الأسماء[٢].

وكان الباحث (عبد الهادي الحربي) نبهًا عندما ذكر أنَّ الأخفش أجاز رفع الاسم بعد (إنْ) الشرطية على الابتداء، أو بفعل محذوف، ولكنَّه رجَّح الرفع على تقدير الفعل المضمر؛ لأنَّه أقيس الوجهين؛ إذ إنَّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، وإنَّما أجيز هذا في (إن) من دون غيرها لتمكنها من الأسماء[٣]، وعلى هذا يكون استقراء أبي البركات لما أورده عن الأخفش ناقصًا.

وبيَّن الباحث الحربي أنَّ الفراء جعل هذا من باب الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط، وكان هذا الفاصل هو الفاعل وأجاز ذلك في جميع أدوات الشرط، وهو كثير مع (إنْ)؛ لتمكنها من الأسماء والأفعال معًا، وكذلك كثرة دورانها على الألسنة، ولكنَّه قليل مع غيرها من أدوات الشرط الأخرى؛ لأنَّها لم تقوَ قوة (إنْ)، وكذلك فإنَّ استعمالها قليل، واستدل الفراء على هذا بشواهد من القرآن الكريم وكلام

---

[١] ينظر: روح المعاني: ٢٤٧/٥، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٦٣.

[٢] ينظر: الإنصاف: ٥٠٤/٢-٥٠٧.

[٣] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٥٤/١، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٦٣.

العرب[١].

وأما السيرافي فقد كان متابعًا لأصحابه البصريين كما ذكر ذلك الباحث (قاسم العبادي) ذاكرًا قوله في ذلك، إذ قال السيرافي: ((والذي عند أصحابنا البصريين أن الاسم الذي بعد (إن) يرتفع بإضمار فعل ما ظهر تفسيره كأنه قال: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، والفعل الذي بعد (أحد) تفسير المضمر الفعل))[٢].

وتابع الباحث العبادي حديثه فقال: ((ولعلّ البصريين قاسوا غير العاملة – يقصد إذا على العاملة إن– على العاملة في امتناع دخولها على الأسماء؛ لأنَّ هذه الأدوات تستعمل في سياق فعلي، فتأوّلوا التراكيب التي جاء فيها الاسم بعدها على حذف الفعل))[٣].

ولسائل أن يسأل إذا كان الاختلاف بين الأداتين (إنْ) و(إذا) هو العمل، و(إذا) لا عمل لها سوى دلالتها على الشرط، وهذا هو ما سهَّل دخولها على الجملة الاسمية، بخلاف (إن) فإنَّ فيها عمل ودلالة على الشرط، وهذا العمل يستلزم أن تكون (إنْ) أقوى في دلالتها الشرطية، وهذا ما يتعارض مع دخولها على الأسماء فكيف صح ذلك؟

نجد أنَّ جواب ذلك عند الباحث (قاسم العبادي) الذي تفنَّن في تحليل هذه الأداة، إذ ذكر أنَّه لمَّا كان العمل هو الفيصل بين الأداتين (أنْ، وإذا) كان لا بد من أن تدخل على الأفعال وتعمل فيها، فإنَّه في ظاهر هذه الأفعال لا عمل لها، لذلك لم يكسبها قوة العمل لو جاءت هذه الأفعال مضارعة ما سهَّل دخولها على الأسماء، واستدل على قوله بشواهد من القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴿١٧٦﴾﴾ [النساء:١٧٦]، ومن النثر قول العرب: ((إنْ كَذِبٌ نَجَّى فصِدقٌ أخلقُ))[٤]، كما استدل بقول سيبويه: ((واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، ... ويجوز

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٢٢/١، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٦٣.

[٢] شرح كتاب سيبويه: ٣٢٢/٣، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٣٨–١٣٩.

[٣] التأويل النحوي عند السيرافي: ١٣٩.

[٤] مجمع الأمثال: ٦٩/١، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٣٩.

الفرق في الكلام في (إن) إذا لم تجزم في اللفظ))[١]، وكذلك السيرافي بقوله: ((من بين حروف المجازاة في القوة، يحسن في " إن " خاصة تقديم الأسماء))[٢].

ولكنَّ الباحث (قاسم العبادي) لم يرجح رأيًا من الآراء في هذه المسألة، بخلاف الباحث (عبد الهادي الحربي) الذي رجَّح كفة الكوفيين ومنهم الفراء في هذه المسألة، فمذهبهم أحق بالاتباع؛ معللًا ذلك بأنَّ هذا الأمر يبعدنا عن التأويل المتكلِّف، ويشمل الضرورة وغيرها، فهو وراد في القرآن الكريم الذي لا ضرورة فيه بل هو موافق لسنن العرب وكلامها[٣].

ونحن نؤيد ما ذهب إليه الباحث (عبد الهادي الحربي)، ونذكر أنَّ تأويل الحذف غير صحيح أو غير سليم؛ لأنَّنا إذا قدرنا فعلًا محذوفًا بعد أداة الشرط فسنجعل النص مرتبكًا وتذهب جماليته ونظمه ورونقه وإيجازه.

لذلك كان كلام الباحث (عبد الهادي الحربي) واقعيًا وبعيدًا عن التكلف عندما قال: ((وأنا أعجب كيف خفي هذا الأمر على المفسرين فوافقوا النحاة القائلين به- يقصد ما ذهب غير الكوفيين به- وكان حريًّا بهم أن ينزهوا كلام الله سبحانه وتعالى عن مثله، ولا سيَّما أنَّ في تقديم الفاعل على فعله في سياق الشرط مزيدَ بيان وإضافة معانٍ يجدر الاهتمام بها ولا سيَّما من المفسرين، منها إفادة العموم والشمول والإطلاق))[٤].

ونزيد على ذلك أنَّه لا يوجد دليل على أنَّ حروف المجازاة مختصة بالأفعال دون غيرها سوى افتراض النحويين، لذلك نراهم قد تكلَّفوا في التقدير وكل ذلك في سبيل أن يسلم لهم الأصل الذي فرضوه من تقدير فعل قبل الاسم الواقع بعد أداة الشرط[٥].

---

[١] الكتاب: ٣/١١٢، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٤٠.

[٢] شرح كتاب سيبويه: ١/٤١٠، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٤٠.

[٣] ينظر: التأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٦٤.

[٤] المصدر نفسه: ٦٤-٦٥.

[٥] ينظر: نحو التيسير: ٥٩.

٣. حذف الفعل بعد (لو) الشرطية.

من المواضع التي تدلُّ على حذف الفعل بعد أداة الشرط ما ذكره الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) أنَّ الفعل قد حُذف بعد أداة الشرط (لو) في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ ﴿١٠٠﴾﴾[الإسراء:١٠٠]، فقد ذكر الباحث أنَّ الجرجاني ذهب إلى أنَّ (لو) تختص بالفعل، فحمل قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾ على حذف الفعل، قال الجرجاني: ((أنتم: مرفوع بفعل لو أَظهرَ لتنزل الواو فيه منزلته نحو: لو تملكون تملكون، كأنَّه لو يملك أنتم تملكون، ثم جاء الضمير المتصل لمَّا برزَ الفعل إلى اللفظ))[١].

فوجه التأويل عنده كغيره من النحويين أنَّ (لو) تختص بالفعل، إذ ذكر أنَّه لا خلاف في اختصاصها بذلك، إذ قال: ((و(لو) مختص بالفعل. ألا ترى أنك لا تقول: لو زيدٌ أخوك لكان كَذا وكذا، وإنما تقول: لو خرجَ لكان كذا وكذا. فإن جاء بعده الاسم فعلى اضمار الفعل كقولهم: لو ذاتُ سوارٍ لَطَمْتَنِي، التقدير: لو لَطَمْتَنِي ذاتُ سوارٍ لَطَمْتَنِي))[٢].

ونرى أنَّ تأويل هذه الآية هو على الحذف، وظاهره مجيء الضمير (أنتم) وهو ضمير رفع بعد أداة الشرط (لو)، والأصل أن يليها فعل وليس اسم أو نحوه، وتأويله أنَّ الضمير (أنتم) فاعل لفعل محذوف وجوبًا مفسَّر بالفعل الظاهر بعده وهو (تملكون)، وتقدير الكلام: لو تملكون تملكون، فأضمر الفعل هنا ولكن بشرط التفسير، فلما حُذف الفعل انفصل الضمير، وهو (الواو) وعُوّض عنه الضمير المنفصل (أنتم)؛ وذلك لسقوط ما يتصل به من الكلام وهو الفعل (تملك)، فهذا الفعل لا يجوز إظهاره ويجب حذفه؛ لأنَّه هو والفعل المفسر كالعوض والمعوض عنه، وحينئذٍ لا يجوز الجمع بينهما[٣].

وقد بين الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) أنَّ بعضهم حمل قوله (أنتم) بأنَّه مرفوع بالفعل الناقص (كان) المحذوفة؛ لأنَّ حذفها يكثر بعد (لو) الشرطية، والتقدير: لو كنتم تملكون، فلما حذفت

---

[١] المقتصد في شرح الإيضاح: ٤٧٦/١، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٢.

[٢] المصدران أنفسهما

[٣] ينظر: الكشاف: ٦٥١/٢.

(كان) انفصل الضمير[١]، وقد رُدَّ هذا لأنَّ المتعارف حذف (كان) واسمها بعد (لو)[٢]، وذهب بعضهم إلى أنَّ قوله: (أنتم) توكيد لاسم (كان) المحذوف معها، والأصل: لو كنتم أنتم تملكون، فلما حُذفت (كان) واسمها بقي المؤكِد (أنتم)[٣]، وهذا مردود أيضًا؛ لأنَّ الحذف على هذا الوجه منافٍ للتوكيد فكيف يجمع بينهما[٤].

نفهم من ذلك أنَّ النحويين أوّلوا هذه الآية ونحوها تصحيحًا للأصل النحوي، وكذلك هذا التأويل الذي أوّله النحاة وهو حذف الفعل بعد (لو) الشرطية له فائدة ودلالة لا تفاد من التركيب إذا ذُكر الفعل أي جاء التركيب على أصله، فحذف فعل عمل في (أنتم) وجعل الفعل (تملكون) موضحًا ومبينًا ومفسرًا للمحذوف ((هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب. فأمّا ما يقتضيه علم البيان، فهو: أنّ أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص، وأنّ الناس هم المختصون بالشح المتبالغ... وذلك لأنّ الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر، وبرز الكلام في صورة المبتدأ والخبر))[٥].

ثم إنَّ الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) بيَّن أنَّ هذا التأويل إنَّما يكون لقصد بليغ وهو لتأكيد المعنى وتقويته للإشعار بأنَّ ذكر الفعل بعد (لو) ثم ذكر فاعله ثم ذكر الفعل مرة ثانية تقويةً وتأكيدًا، وكأنَّ المعنى: لو اختصصتم بملك خزائن رحمة الله لما أنفقتم على الفقراء شيئًا، وذلك أشد في التقريع وفي الامتنان بتخييل أنَّ إنعام غيره كالعدم[٦].

لذلك كان إضمار الفعل أقوى وأبلغ من إظهاره؛ لأنَّ: ((الشيء إذا أُضمر ثم فُسر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار ألا ترى أنك تجد اهتزازًا في نحو قوله تعالى﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ ﴿١٠٠﴾﴾[الإسراء:١٠٠]، لا تجد مثله إذا قلت: لو تملكون خزائن رحمة ربي إذ الفعل المفسر في تقدير

---

[١] ينظر: البحر المحيط: ١١٨/٧-١١٩، والتأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٢.

[٢] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٥٤، والتأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٢.

[٣] ينظر: البحر المحيط: ١١٨/٧، والتأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٢.

[٤] ينظر: الدر المصون: ٤١٨/٧، والتأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٢.

[٥] الكشاف: ٦٩٦/٢.

[٦] ينظر: التحرير والتنوير: ٢٢٣/١٥، والتأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٣.

المذكور مرتين))[١].

وهذا يعطي أيضًا – إضمار الفعل– توسعًا في المعنى، وهذا ما ذكره الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) إذ بيَّن أنَّ هذا التأويل الذي اقتضى إضمار الفعل وجوبًا بعد (لو)، لم يكن تصحيحًا للقاعدة فحسب، وإنَّما كان سببًا في توسيع دائرة المعنى، وكذلك كان سببًا في توليد معنى جديد لم يكن هذا المعنى موجودًا من قبل[٢].

ثانياً: حذف الفعل في باب الاشتغال:

الاشتغال وهو أن يتقدم اسم أو يتأخر عنه عامل مشتغل عن العمل في ذلك الاسم، يقول ابن عصفور: ((هو أن يتقدم اسم أو يتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه ولو لم يعمل فيه لعمل الاسم المشتغل عنه، أو في موضعه))[٣]، ومعنى ذلك أنَّ الفعل لولا أنه انشغلَ بضمير الاسم أو متعلِّقه، لعمل بالاسم الرفع والنصب إذا تسلَّط عليه.

ويقوم الاشتغال شأنه في ذلك شأن بقية العوامل على نظرية العامل، وقد وقع خلاف بين النحاة في هذا الباب والاختلاف وقع في عامل النصب في الاسم المنصوب الذي تقدَّم على الفعل المشتغل بضمير ذلك الاسم[٤].

ولسنا هنا بصدد إظهار الخلاف الحاصل بين العلماء في هذا الباب بقدر ما يعنينا حذف الفعل فيه لذا سنورد حذف الفعل في باب الاشتغال وتأويله من خلال ما درسه باحثونا في هذا الجانب.

من المواضع التي تدلُّ على حذف الفعل في الاشتغال هو ما ذكره الباحث (قاسم العبادي) الذي ذكر أنَّ الفعل قد حُذف في الاشتغال، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر:٤٩]، ذاكرًا قول السيرافي في ذلك: ((واعلم أن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم متقدم،

---

[١] البرهان في علوم القرآن: ٣/٩٠.

[٢] ينظر: التأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٣.

[٣] المقرب: ١/٨٧.

[٤] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٤٤.

أو في محل بعينه كان سبيلها كسبيلها إذا وقعت مبتدأة، ويختار فيها ما يختار في الابتداء. ... ، وإنما صار الاختيار الرفع في هذه الأشياء؛ لأنك جئت بهذه الجمل، وهي كلام قائم بنفسه، فوضعته في موضع خبره، فينبغي أن تعطي الكلام حقه وإعرابه، ثم توقعه في هذا الموقع))[١].

فالرفع ترجيح البصريين؛ وذلك لأنَّه لم يتقدمه ما يقتضي إضمار ناصب، وأما الكوفيون فقد رجحوا النصب؛ لأنَّه قد تقدَّمه عامل ناصب وهو (إنَّ) فاقتضى ذلك اضمار الفعل (خلقنا)، وأما قوله: (خلقناه) فهي مفسِّرة للفعل المحذوف[٢].

وقد احتكم لسيرافي واعتمد على المعنى في توجيه الإعراب لذلك رجَّح النصب في قوله: (كل) وقد عدَّ الباحث (قاسم العبادي) ما ذهب إليه السيرافي راجحًا، ذاكرًا قوله في ذلك، قال السيرافي إنَّ: ((في النصب هاهنا دلالة على معنى لا يوجد ذلك المعنى في حالة الرفع؛ وذلك أنك إذا قلت: " إنا كلّ شيء خلقناه بقدر "، فتقديره: إنا خلقنا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر، فهو يوجب العموم؛ لأنه إذا قال: إنا خلقنا كلّ شيء فقد عمّ، ... ويكون " بقدر " خبرًا لكل، ولا تكون فيه دلالة لفظه على خلق الأشياء كلها، بل تكون فيه دلالة على أن ما خلق منها خلقه بقدر))[٣].

لذلك نرى أنَّ النصب في هذه الآية المباركة يمنع أن يكون قوله: (خلقناه) صفة لـ(شيء)؛ لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف لذا نرى أنَّ سيبويه لم يعدّ إيهامَ الصفة السبب في ترجيح النصب، كما فعل ابن مالك الذي قال: ((ومن مرجحات النصب أن يكون مخلّصًا من إيهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ٤٩﴾[القمر:٤٩]، فنصْب كلَّ شيءٍ يرفع توهم كون خلقناه صفة لشيء إذ لو كان صفةً له لم يفسّر ناصبًا لما قبله. وإذا لم يكن صفةً كان خبرًا، فتعين عموم خلق الأشياء بقدر خيرًا كانت أو شرًا وهو قول أهل السنّة. ولو قرئ كلُّ شيء بالرفع لاحتمل أن يكون خلقناه صفةً مخصصةً وأن يكون خبرًا، فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحًا))[٤].

---

[١] شرح كتاب سيبويه: ٧/٢، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٤٥.

[٢] ينظر: الكتاب: ١٤٨/١، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٤٥.

[٣] شرح كتاب سيبويه: ٨/٢، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٤٥.

[٤] شرح التسهيل: ١٤٢/٢-١٤٣.

يتبين من ذلك أنَّ الرفع يوهم أن يكون قوله: (خلقناه) صفةً مخصصةً لما قبله، ولكن النصب يدفع ذلك التوهم، يجوز جعل قوله: (خلقناه) صفة؛ وذلك لأنَّنا إذا جعلناه صفةً في هذه الآية المباركة لم تكن عاملة في الموصوف أو فيما قبله، إذ إنَّ الذي لا يعمل لا يمكن أن يُفسِّر عاملًا[١].

وأما قراءة الرفع فقد رجَّحها ابن جني، وقد ذكر ذلك الباحث (علاء صالح محمد عطا الله)، إذ قال ابن جني: ((الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب؛ وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته، ...؛ وذلك لأنَّها جملة وقعت في الأصل خبرًا عن مبتدأ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: هند زيد ضربها، ثم تدخل إنّ، فتنصب الاسم، وبقى الخبر على تركيبه الذى كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر))[٢].

وتابع الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) الحديث عن وجه الإعراب في هذه الآية، فقد ذكر أنَّ الجرجاني أوَّل نصب (كل) في الآية، وأنَّه نُصب بفعل مضمر فسَّره المذكور (خلقناه)، والتقدير: خلقنا كل شيء خلقناه، ورجَّح وجهَ النصب، إذ قال: ((لو يُرفع لم تكن فائدته كفائدة النصب. بيان ذلك أنَّك إذا قُلت: إنا كل شيءٍ خلقناه بقدر على تقدير: خلقنا كل شيءٍ خلقناهُ، اشتمل الخلقُ على جميع الأشياء البتة. كما أنَّك إذا قلت: خَلقنا كل شيءٍ بقدر كان كذلك))[٣].

ويتبيَّن من ذلك أنَّ الجرجاني اختار وجه النصب في الآية؛ لأجل أنَّه لا يوهم معنى باطلًا.

وبين الباحث المذكور أنَّ الجرجاني أيضًا ذكر وجه الرفع فقال: ((إذا قلتَ: إنَا كلُّ شيءٍ خلقْنَاهُ بقدرٍ، بالرفع لم يكن مُتَمحِضًا للعموم، لأنَّه يجوز أن يجوز أن يُظَنَّ أنَّ خلقناهُ صفةٌ لشيءٍ في قوله: كلُّ شيءٍ، حتى كأنَّه قيل: انّا كل شيءٍ مخلوقٌ لنا بقدرٍ، أي كائنٌ بقدر، فيجوز أن يكون ها هنا ما ليس بمخلوق في الأشياء... ففي النصب هنا فائدة عظيمة، وبذلك اختير))[٤].

وبعد هذا العرض يتبيَّن لنا أنَّ أغلب النحاة وجهوا الآية بالنصب، وقليل منهم من ذكر وجه الرفع ورجَّحه، والباحثان اللذان ذكرا هذه المسألة رجحا وجه النصب أيضًا.

---

[١] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٤٧/١٧.

[٢] المحتسب: ٣٥٠/٢، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٩.

[٣] المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٣٢/١، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٩.

[٤] المصدران أنفسهما.

فالباحث (قاسم العبادي) قال: ((وعلى هذا يكون رأي السيرافي ومن معه في ترجيح قراءة النصب أوجه الآراء؛ لاعتماده على المعنى في التوجيه النحوي للآية الكريمة))[١].

أما الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) فقد رجَّح وجه النصب أيضًا في الآية المباركة، إذ قال: ((وهذا التأويل لا يقتضي تصحيح الأصل النحوي فحسب، بل يقتضي تصحيح المعنى أيضًا- كما ذُكر-، فضلًا عن ذلك أنَّه نصب (كل) على الاشتغال وقدَّمه على (خلقناه)؛ ليتأكد مدلوله بذكر اسمه الظاهر ابتداءً، وذكر ضميره ثانيًا، وذلك يقتضي العدول إلى الاشتغال في فصيح الكلام العربي؛ فيحصل توكيد للمفعول بعد تحقيق نسبة الفعل إلى فاعله بالحرف (إنّ) المفيد توكيد نسبة الخبر؛ وليتصل قوله: بقدرٍ، بعامله وهو (خلقناه)؛ لئلا يلتبس بالنعت لـ"شيء"))[٢].

ونحن نرى أنَّه لا فرق في توجيه الرفع أو النصب في هذه الآية ولسنا بذاهبين بما ذهب إليه الباحثان اللذان ذكرا هذه المسألة، بل نذهب مذهب نتفرد به عنهما، ونذهب فيما ذهب إليه الرضي الذي ذكر أنَّ المعنى لا يختلف، سواء جُعل الفعل خبرًا أو وصفًا، لأنَّ المراد في الآية المباركة في قوله: (كل شيء)، أي كل مخلوق، سواء كان (كل) مرفوعًا أو منصوبًا، وسواء جعلنا (خلقناه) صفةً مع الرفع أم خبرًا عنه، فمعنى (كل شيء خلقناه بقدر) بجعل (خلقناه) هو الخبر، إذ المعنى هنا: كل مخلوقٍ: مخلوقٌ بقدر، والمعنى بجعل (خلقناه) صفة: كل شيء مخلوقٍ كائن بقدر، والمعنيان متساويان[٣].

فضلًا عن ذلك أنَّ سيبويه لم يرَ أنَّ النصب في الآية هو المرجح عنده، بل ذكر: إنَّما هو على قوله: زيدًا ضربته، أي بالنصب، وهو عربي كثير[٤]، فالذي نفهمه من هذا أنَّ سيبويه عنده الوجهان صحيحان ولكن توجيه النصب هو الأكثر.

---

[١] التأويل النحوي عند السيرافي: ١٤٦.

[٢] التأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٠.

[٣] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٦٣/١.

[٤] ينظر: الكتاب: ١٤٨/١.

ثالثاً: حذف الفعل في جواب الأمر.

يحذف الفعل إذا كان واقعًا في جواب الأمر ويرد هذا النوع من الحذف كثيرًا في كلام الله تعالى، أو كلام نبيه (ﷺ) أو كلام العرب شعرًا ونثرًا.

من المواضع التي تدل على حذف الفعل في جواب الأمر ما ذكره الباحث (حسين خضير عباس عبد الجليل الغزي) أنَّ الفعل قد حذف في جواب الأمر في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ ﴿٦١﴾﴾ [البقرة:٦١]، إذ ذكر الباحث أنَّ الطبرسي ذهب إلى أنَّ الفعل (يخرج) ورد في الآية الكريمة مجزومًا؛ لأنَّه وقع جوابًا للأمر، وقد قدَّر الطبرسي ذلك الأمر بقوله: ((وقوله: (يخرج لنا) مجزوم؛ لأنَّه جواب أمر محذوف، لأنَّ تقديره: أدع لنا ربك وقل له أخرج لنا يخرج لنا))[١].

وقد تابع الطبرسي في هذا التقدير الزجاج الذي ذهب إلى أنَّ الفعل (يخرج) مجزوم، والتقدير عنده: سَلْهُ وقُلْ له اخرج لنا يخرج لنا هو[٢]، وممن ذهب هذا المذهب أيضًا القرطبي[٣]، لكنَّ القرطبي ذهب إلى هذا المذهب في أحد قوليه وهو ما ذكره الباحث (حسين خضير عباس عبد الجليل الغزي)، ولكن لم يذكر القول الآخر الذي ذكره القرطبي الذي ذكر تأويل ذلك هو على معنى الدعاء على تقدير حذف اللام[٤]، إذ التقدير عنده على هذا القول: ادع لنا ربك ليخرج لنا.

وذكر الباحث (حسين خضير الغزي) أيضًا أنَّ النحاس حمل النص القرآني على ظاهره من دون تقدير محذوف وذلك بالحمل على المعنى، إذ الفعل (يخرج) عنده مجزوم بالفعل (ادع)[٥]، وتابعه على ذلك أبو حيان[٦]، أي أنَّ الفعل هنا على هذا التقدير جُزم؛ لأنَّه وقع جوابًا للأمر، وفيه معنى المجازاة.

---

[١] مجمع البيان: ١٦٧/١، وينظر: التأويل النحوي في تفسير (مجمع البيان) للطبرسي (ت٥٤٨هـ) (رسالة): ٢٥.

[٢] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٤٢/١، والتأويل النحوي في تفسير مجمع البيان: ٢٥.

[٣] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٤٢٣/١، والتأويل النحوي في تفسير مجمع البيان: ٢٦.

[٤] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٤٢٣/١-٤٢٤.

[٥] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٥٧/١، والتأويل النحوي في مجمع البيان: ٢٦.

[٦] ينظر: البحر المحيط: ٤٠٥/١، والتأويل النحوي في مجمع البيان: ٢٦.

وبعد هذا العرض الذي ذكره الباحث الغزي لآراء العلماء في هذه المسألة، قال: ((وبعد عرض هذه الآراء في توجيه النص القرآني أرى أنَّ الأولى أن نختار رأي النحاس الذي يقول: إن الفعل (يخرج) مجزوم بالفعل (ادع) وفيه حمل النص على ظاهره، وهو مطابق لقواعد النحويين لوقوع الفعل في جواب الأمر))[١].

وقد كان الباحث (حسين خضير الغزي) محقًا حين رجَّح رأي النحاس، ونحن نذهب إلى ما ذهب إليه؛ وذلك لأنَّ جملة (يخرج لنا) هي: ((مضمون ما طلبوا منه أن يدعو به فهي في معنى مقول قول محذوف كأنه قيل قل لربك يخرج لنا ومقتضى الظاهر أن يقال أن يخرج لنا فعدل عن ذلك إلى الإتيان بفعل مجزوم في صورة جواب طلبهم إيماء إلى أنهم واثقون بأنه إن دعا ربه أجابه حتى كأن إخراج ما تنبت الأرض يحصل بمجرد دعاء موسى ربه، وهذا أسلوب تكرر في القرآن مثل قوله: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿٣١﴾ ﴾ [إبـــــراهيم: ٣١] ، و﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴿٥٣﴾ ﴾ [الإسراء: ٥٣]، وهو كثير فهو بمنزلة شرط وجزاء كأن قيل إن تدع ربك بأن يخرج لنا يخرج لنا، وهذا بتنزيل سبب السبب منزلة السبب فجزم الفعل المطلوب في جواب الأمر بطلبه لله للدلالة على تحقق وقوعه لثقتهم بإجابة الله تعالى دعوة موسى، وفيه تحريض على إيجاد ما علق عليه الجواب كأنه أمر في مُكْنَتِهِ فإذا لم يفعل فقد شح عليهم بما فيه نفعهم))[٢].

رابعاً: حذف (كان) الناقصة.

يمكن القول إنَّ (كان) تختص من بين سائر أخواتها بأن تحذف ويبقى عملها، وهذا جائز، مما يدل على سعة التصرف في بابها[٣]، فحذفها يكون بعد (أن) المصدرية ويكون حذفها هنا واجبًا ويبقى معمولاها الأول وهو اسمها مرفوع، والثاني وهو خبرها منصوب، وعند حذفها يُعوض عنها بـ (ما)؛ وذلك في موضع أُريد فيه تعليل فعل بفعل نحو قولهم: أمَّا أنت منطلقًا انطلقت، فأصل هذا: انطلقا لأنَّ كنت منطلقًا، فتقدمت اللام وما بعدها على الفعل لقصد الاختصاص أو للاهتمام به فصار

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في مجمع البيان: ٢٦.

[٢] التحرير والتنوير: ٥٢٢/١.

[٣] ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٢/١، وارتشاف الضرب: ١١٨٧/٣.

التقدير: لأن كنت مُنطلقًا انطلقت، ثم بعد ذلك حذفت اللام اختصارًا كما يحذف قياسًا مع (أن)، ثم حذفه (كان) للاختصار أيضًا، فانفصل الضمير فصار: أنْ أنت، ثم زيد عليها (ما) عوضًا فصارت (أن ما أنت) ثم بعد ذلك أدغمت النون في الميم فصار (أمَّا أنت)[١].

ومن المواضع التي تدلُّ على حذف (كان) ما أوردته الباحثة (مها محمد أحمد حسين) من أنَّ (كان) قد حذفت، وقد جاء ذلك في قول عباس بن مرداس[٢]:

أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفرٍ فإنَّ قوميَ لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ

فقد ذكرت الباحثة أن تقدير البيت: (لأن كنت ذا نفر فَخَرْتَ)، فحذف الفعل وزاد (ما) عوضًا عن الفعل[٣].

فأصل ((الكلام عند البصريين: فَخَرْتَ عليَّ لأن كنت ذا نفر، فحذفت لام التعليل ومتعلقها، فصار الكلام: أن كنت ذا نفر، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصدًا إلى التخفيف، فانفصل الضمير الذي كان متصلًا بكان لأنَّه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير ثم عوض من كان بما الزائدة، فالتقى حرفان متقاربان – وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة– فأدغمهما، فصار الكلام: أما أنت ذا نفر))[٤].

وقال ابن عقيل أيضًا: ((فأن مصدرية وما زائدة عوضًا عن كان وأنت اسم كان المحذوفة وذا نفر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما لكون ما عوضًا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض))[٥].

أمَّا الباحثة (دعاء صبحي فتحي عبود)، فقد فصلت في المسألة، فذكرت أنَّ قوله (ذا) في الظاهر حقها أن تأتي مرفوعةً؛ لأنَّها خبر لـ(أنت)، لكنَّها جاءت هنا منصوبةً، فاقتضى أن يكون

---

[١] ينظر: شرح قطر الندى: ١٣٩.

[٢] ديوانه: ١٠٦.

[٣] ينظر: الإنصاف: ٦٠/١، والتأويل النحوي والصرفي في كتاب المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت٤٥٨هـ) (رسالة): ٤٧.

[٤] شرح ابن عقيل (الحاشية): ٢٩٧/١–٢٩٨.

[٥] المصدر نفسه: ٢٩٨/١.

تأويل البيت أنَّ (ذا) خبر لـ(كان) المحذوفة، إذ إنَّها تحذف ويعوض عنها بـ(ما)، وقد حُذفت في البيت وعُوض بـ(ما)، وجيء بالضمير المنفصل (أنت)، فجعل نائبًا عن الاسم، وإنَّما فعل الشاعر ذلك في البيت؛ لأنَّ (كان) ليست في قوة الفعل التام في الإظهار، والإضمار، وإنَّما تعمل ظاهرةً فقط، ولا تضمر إلا في كل موضع هو بالفعل أولى وأحق، أو على سبيل التعويض منها، والذي قوى حذف (كان) في البيت أنَّ في الكلام حرف شرط وهو (إنْ) التي قُلبت نونها ميمًا وأدغمت في ميم (ما) فقيل: (إمَّا)، و(إنْ) يليها الفعل وهي به أولى، فلما كان في الكلام حرف يقتضيه، حسن إضمارها قليلًا، وصارت (ما) في البيت عوضًا منها[١].

ولنعد إلى الجانب النحوي الذي يهمنا في دراستنا لهذا البحث، ونذكر أنَّ هذا التوجيه وهذا التقدير متفق عليه بين النحاة، لذلك نراهم حينما وقفوا على هذا الشاهد وجدناهم متفقين على توجيه البيت، وفي ذلك يقول ابن جني: ((أي: لأن كنت ذا نفر قويت وشدّدت والضبع هنا السنة الشديدة، فإن قلت: بم ارتفع وانتصب "أنت منطلقًا"؟ قيل: بـ"ما"؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب، وهذه طريقة أبي علي وجُلَّة أصحابنا من قبله في أنَّ الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه))[٢].

في حين نرى أنَّ أبا البركات الأنباري حذف اللام الجارة من (أن) المصدرية والتقدير عنده: إن كنت ذا نفر، وقد ذكرت الباحثة (دعاء صبحي فتحي عبود) قوله في ذلك، قال أبو البركات الأنباري: ((والتقدير فيه: إن كنت ذا نفر، فحذف الفعل، وزاد "ما" على أنْ عوضًا عن الفعل، كما كانت الألف في اليَمَاني عوضًا عن إحدى ياءي النسب، والذي يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها؛ لئلا يُجْمَع بين العوض والمعوض))[٣].

---

[١] ينظر: الإفصاح في شرح مشكلة الإعراب: ٢٨٩، والتأويل النحوي في كتاب الإفصاح في شرح مشكلة الإعراب للفارقي (ت٤٨٧هـ) (رسالة): ٧٠-٧١.

[٢] الخصائص: ٣٨٣/٢.

[٣] الإنصاف: ٦٠/١-٦١، وينظر: التأويل النحوي في كتاب الإفصاح: ٧١.

نرى أنَّ الباحثة هنا قد وهمت في نسبة حذف اللام الجارة من (أن) المصدرية في هذا النص، فأبو البركات لم يتحدث في هذا النص عن حذف اللام، وإنَّما شرح كيف تكون العبارة في البيت الشعري بعد حذف (كان) فكان عليها أن تتوثق جيدًا قبل نقل النصوص من مظانها.

ونرى أنَّ الباحثتين اللتين ذكرتا هذه المسألة اكتفتا بذكر الآراء فقط، وإن كانت الباحثة الأولى (مها حسين) قد اكتفت بذكر رأي واحد في المسألة، بخلاف الباحثة (دعاء صبحي فتحي عبود) فقد توسَّعت في المسألة، ولكن لم تعطِ كلا الباحثتين أي رأي يذكر في المسألة، وهذا أمر واضح؛ لأنَّه قد اتفقت كلمة النحاة على التوجيه النحوي للبيت، ولا يوجد منهم من ذهب خلاف ما ذهب إليه جمهرة النحاة.

فالكوفيون لم يختلفوا عن البصريين في تقديرهم (كان) محذوفةً، ولكن وقع الخلاف بينهم في (أن) المفتوحة الهمزة في البيت أهي أداة شرط كـ(إنْ) أم لا؟ لذلك دخلت الفاء في جوابها، وكذلك فقد اتفقوا على حذف الفعل لعلمهم بأنَّ (أن) تقع بعدها الأفعال فقط، وكذلك اتفقوا على أنَّه إذا حذفت (ما) وجيء بالفعل كانت (إنْ) مكسورة وهي عند البصريين غير (أنْ) المفتوحة[1].

[1] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٩/٢.

المطلب الثالث: الحذف في الحروف.

للحرف أهمية في تكوين الجمل، وأيضًا هو قسم من أقسام الكلام، ولا يجب أن نلتفت إلى من يبخس حقه بدعوى قصوره الدلالي، فهو الرابط الدلالي الذي يوصل بين المعاني ويوائم بين الألفاظ، والمقصود بالحروف في بحثنا هذا القسمة الثلاثية المشهورة للكلمة، أي أنَّه قسيم للأسماء والأفعال، فكل حرف يُعدُّ كلمة ذات دلالة معينة داخل التركيب اللغوي[١].

وقد تعددت آراء النحاة وتباينت في جواز حذف الحرف وعدمه، فأكثر النحاة ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز حذف الحرف، وعلى رأسهم سيبويه الذي قال: ((ومن العرب من يقول: الله لأفعلنَّ، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه))[٢]، لكن الظاهر من كلام سيبويه أنَّه أجاز الحذف.

أما ابن جني فقد قال في ذلك: ((اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف، وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة. فأما وجه القياس في امتناع حذفها من قبل أن الغرض من الحروف إنما هو الاختصار،...، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفًا لأفرطت في الإيجاز؛ لأنَّ اختصار المختصر إجحاف به))[٣]، وقال في موضع آخر: ((هذا هو القياس: ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى))[٤]، أي إنَّ هذا الواقع اللغوي خالف القياس الذي لا يتفق مع واقع اللغة التي ورد فيها حذف الحروف.

ولهذا استبعد ابن يعيش الحذف في الحروف حين قال: ((إنَّ الحذف في الحروف بعيدٌ جدًّا؛ لأنَّه نوع من التصرّف، والحروفُ لا تصرُّفَ لها لعدم اشتقاقها. والأمر الآخر أن هذه الحروف وُضعت اختصارًا نائبةً عن الأفعال دالّةً على معانيها، .... فلو اختصرتَ هذه الحروف وحذفت منها

---

[١] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٦١.

[٢] الكتاب: ٤٩٨/٣.

[٣] سر صناعة الإعراب: ٢٨٠/١.

[٤] الخصائص: ٢٨٢/٢.

شيئًا لكان اختصارًا لمختصَرٍ، وذلك إجحافُ، فلذلك بعُد الحذف فيها، ووجب إقرارها على ما هي عليه لعدم الدلالة على المحذوف))[١].

وقد قسمنا هذا المطلب على وفق الترتيب الذي اخترناه لدراستنا، وقد جاء على النحو الآتي:

أولًا: الحذف في حروف الجر.

إنّ أهم ما يميز حروف الجر كثرة دورانها على الألسنة في الكلام العربي، وكثرتها في العربية، فكان الداعي لحذفها في مواضع شتى تخفيفًا للكلام؛ وذلك ((لأنَّ الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردت أقُلْ... فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره))[٢].

أما مواضع حذف حرف الجر فقد جاءت على النحو الآتي:

١. **حذف حرف الجر (الباء).**

من المواضع التي تدل على حذف حرف الجر (الباء) ما ذكره الباحث (عبد الهادي الحربي) الذي ذكر أنَّ (الباء) قد حذفت في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ٢﴾[العنكبوت:٢]، إذ بيَّن الباحث أنَّ الآلوسي ذهب إلى ما ذهب إليه الزجاج في أنَّ (أنْ) الأولى في موضع نصب بـ(حسب)، و(أن) الثانية في محل نصب على نزع الخافض، والتقدير: أحسب الناس أن يتركوا لأن يقولوا أو بأن يقولوا، وأجاز نصب (أن) الثانية بالفعل (حسب) والتقدير: أحسب الناس ... أيقولوا أمنا وهم لا يفتنون، وعلى وفق ذلك لـ(أن) الثانية ثلاثة أوجه، الأول: النصب على نزع الخافض (الباء) أو (اللام)، والثاني: الجر بحرف جر محذوف، الثالث: النصب بـ(حسب) على نية تكراره أو على البدل من المصدر المؤول (أن يتركوا)[٣]، وقد رُدَّ هذا؛ لأنَّه ليس من أقسام

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦/٥.

[٢] الكتاب: ١٩٦/٢.

[٣] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٥٩/٤-١٦٠، وزاد المسير: ٣٩٩/٣، وروح المعاني: ٣٣٩/١٠، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٢٣.

البدل[١].

وذكر الباحث أنَّ ابن عطية رجَّح تقدير الباء قبل (أن) الثانية، واستبعد أن يكون التقدير اللام، والسبب في ذلك أنَّ المعنى في الباء واللام مختلف، لذلك رجَّح حذف الباء؛ لأنَّ معنى الإلصاق أنسب لمعنى الآية من اللام التي بمعنى من أجل (أن حسبوا) أنَّ أيمانهم كله للترك[٢].

ويواصل الباحث (عبد الهادي الحربي) حديثه فيذكر أنَّ الآلوسي رجَّح تقدير اللام معللًا ذلك بأنَّ في اللام تعليلًا لاعتقادهم الذي حكته الآية المباركة[٣]، والمعنى: فهم قد اعتقدوا أنَّهم بمجرد قولهم: (آمنا) لا يفتنون، فجاءت الآية لتفيد ((إنكار حسبانهم أن يتركوا غير مفتونين بمجرد أن يقولوا آمنا واستبعاد له وتحقيق أنَّه تعالى يمتحنهم بمشاق التكاليف كالمهاجرة والمجاهدة ورفض الشهوات ووظائف الطاعات وفنون المصائب في الأنفس والأموال ليتميز المخلص من المنافق والراسخ في الدين من المتزلزل فيه))[٤].

وقد تابع ابن عاشور الآلوسي في هذا المعنى أيضًا[٥].

أما الباحث (ضياء حسين نوري) فقد ذكر الأوجه الإعرابية في تأويل قوله تعالى: ﴿أَن يَقُولُوٓاْ ۝٢﴾ [العنكبوت:٢]، فقد أورد للعلماء في تأويل ذلك ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ قوله: (أنْ يقُولُوا) في موضع نصب على تقدير إسقاط حرف الجر، والتقدير: (بأنْ يقولوا)، قال ابن عطية: ((والمعنى في الباء واللام مختلف وذلك أنه في الباء كما تقول تركت زيدًا بحاله وهي في اللام بمعنى من أجل أن حسبوا أن إيمانهم علة للترك))[٦].

والوجه الثاني: أنَّ قوله: (أنْ يقُولُوا) على نية التكرير، ويكون التقدير: (أحسبَ الناسُ أنْ يُتْرَكُوا أحسِبُوا أنْ يقولوا آمنا).

---

[١] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٤١.

[٢] ينظر: المحرر الوجيز: ٤/٣٠٥، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٢٣.

[٣] ينظر: روح المعاني: ١٠/٣٣٩، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٢٣.

[٤] روح المعاني: ١٠/٣٤٠، وينظر: التأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٢٣.

[٥] ينظر: التحرير والتنوير: ٢٠/٢٠٢، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٢٣.

[٦] المحرر الوجيز: ٤/٣٠٥-٣٠٦، وينظر: التأويل النحوي في كتاب المستوفى في النحو: ٨٧.

والوجه الثالث: أنَّ قوله: (أنْ يقُولُوا) بدل من (أنْ يتركوا) أبدل مصدرًا مؤولًا من مثله، وهذه الأوجه قال بها الطبري، والزجاج، والنحاس، والثعلبي، ومكي القيسي، وابن عطية، وابن عاشور[١].

وبيَّن الباحث (ضياء حسين نوري) أنَّ ابن الفُرَّخَان اختار الوجه الأول موردًا قوله في ذلك، قال ابن الفُرَّخَان: ((وقد يعرض لـ(إنْ) هذه أن يحذف منها حرف الجر، في نحو قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ٢﴾ [العنكبوت:٢]، وكان التقدير: بأنْ يقوْلُوا))[٢].

ونرى أنَّ كلا الباحثين اللذين ذكرا المسألة لم يرجحا أي رأي من الآراء التي ذكراها في هذه المسألة، وإنما اكتفيا بذكر آراء العلماء فيها، ونرى أنَّ تقدير حذف حرف الجر موافق لمعنى الآية؛ لأنَّ هذا المعنى يثبته تقدير حذف حرف الجر اللام، وإن كان فيه معنى التعليل واضحًا جليًا، أو أن يكون حكاية؛ لأنَّهم اعتقدوا بأنَّ قولهم: آمنا أو إيمانهم سيجنبهم الاختيار والفتنة، وهذا المعنى دفعه الاستفهام المجازي الذي أفاد إنكار هذا الاعتقاد، وتوبيخهم عليه[٣]، لذلك أنَّ ما قدره العلماء من نحاة ومفسرين هو الراجح والأصح لمعنى الآية ودلالتها.

٢. **حذف حرف الجر(على).**

ومن المواضع التي تدلَّ على حذف حرف الجر (على) ما ذكره الباحث (دارا جبار كريم) الذي ذكر أنَّ حرف الجر (على) قد حُذف في قوله تعالى: ﴿وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٍۚ ٥﴾ [التوبة:٥]، إذ ذكر الباحث أنَّ قوله: (كل مرصد) منصوب عند الأخفش[٤] على حذف (على)، وقد حكى سيبويه[٥]: ضُرب الظهرَ والبطنَ، أي (على) فنصب عند حذف حرف الجر (على)، ونصبه

---

[١] ينظر: جامع البيان: ٣٥٦/١٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٥٩/٤، وإعراب القرآن: ١٦٨/٣، والكشف والبيان: ٢٦٩/٧-٢٧٠، ومشكل إعراب القرآن: ٥٥٠/٢، والمحرر الوجيز: ٣٠٥/٤، والتحرير والتنوير: ٢٠٢/٢.

[٢] المستوفى في النحو: ٥٣/٢، وينظر: التأويل النحوي في كتاب المستوفى في النحو: ٨٧.

[٣] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٦٠/٤، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن: ٥٥٠/٣.

[٤] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٥٣/١.

[٥] ينظر: الكتاب: ١٥٩/١.

على الظرف حَسَنٌ، كما تقول: قعدتُ له كلَّ مذهبٍ، أي في كل مذهب[١]، وقد نقل ذلك عن سيبويه والأخفش، مكي القيسي.

وقد بيَّن الباحث المذكور أنَّ انتصاب قوله: (كل مرصد) له وجهان:

أحدهما: أنَّه منصوب على الظرف المكاني مثل: ذهبتُ مذهبًا، وهذا القول للزجاج، وتابعه على ذلك النحاس، ومكي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو حيان[٢].

فعلى هذا الرأي فإنَّ قوله: (كل مرصد) هو ظرف كقولك: ((ذهبت كل طريق، فلست تحتاج أن تقول في هذا إلا ما تقوله في الظروف مثل خلف وأمام وقدام))[٣].

وقد ردَّ أبو علي الفارسي هذا الوجه معللًا ذلك بأنَّ المرصد المكان الذي يرصد فيه العدو، فهو مكان مخصوص، لذا فإنَّ الحرف لا يحذف منه إلا في السماع كما حكى سيبويه: دخلت البيت[٤]، وكقول ساعدة بن جؤية[٥]:

لَذٍّ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فيه كما عسلَ الطريقَ الثعلب

يريد في الطريق.

وقد ردَّ أبو حيان ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، إذ بيَّن أبو حيان أنَّه يصحُّ انتصاب قوله (كل مرصد) على الظرفية؛ لأنَّ((«واقعدوا لهم» ليس معناه حقيقة القعود، بل المعنى: ارصدوهم في كل مكان يرصد فيه، ولما كان بهذا المعنى جاز قياسًا أن يحذف منه (في) كما قال: وقد قعدوا منها كل مقعد، فمتى كان العامل في الظرف المختص عاملًا من لفظه أو من معناه، جاز أن يصل إليه

---

[١] ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٢٩٢٧/٤-٢٩٢٨، والتأويل النحوي في تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) (أطروحة): ١١٢.

[٢] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٣١/٢، وإعراب القرآن: ١٠٩/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية: ٢٩٢٨/٤، والكشاف: ٢٤٧/٢، والمحرر الوجيز: ٨/٣، والبحر المحيط: ٣٧٣/٥.

[٣] معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٣١/٢.

[٤] ينظر: البحر المحيط: ٣٧٣/٥.

[٥] ينظر: الكتاب: ٣٦/١، ٢١٤/١ وديوان الهذليين:١٩٠/١.

بغير واسطة (في)، فيجوز: جَلَسْتُ مجلِسَ زِيدٍ، وَقَعَدْتُ مجلِسَ زِيدٍ، تُرِيدُ فِي مَجلِسِ زيدٍ. فكما يتعدى الفعل إلى المصدر من غير لفظه إذا كان بمعناه، فكذلك إلى الظرف))[١].

أمَّا **الوجه الآخر**: الذي ذكره الباحث (دارا جبار كريم)، فهو أن يكون قوله: (كلَّ مرصد) منصوبًا على تقدير حذف حرف الجر، وتقديره عند الفراء والأخفش: (على كل مرصد)[٢]، أي: على تقدير حذف حرف الجر (على).

وبيَّن الباحث المذكور أنَّ العلماء ردّوا هذا الوجه؛ لأنَّ نزع الخافض غير مقيس، ولاسيما إذا كان الخافض حرف الجر (على)، وذكروا أنَّ ذلك مخصوص في الشعر لا غير[٣]، في حين نقل الآلوسي عن ابن المنير أنَّه كان يجّوز أن يكون (مرصدًا) مصدرًا ميميًا فهو عنده مفعول مطلق، والعامل فيه الفعل الذي بمعناه والمعنى عنده: وأرصدوهم كل مرصد[٤].

وبعد أن ذكر الباحث (دارا جبار كريم) آراء العلماء في هذه المسألة وتباينهم في تأويل المسألة ذكر أنَّ أولى هذه الأقوال بالقبول هو قول الزجاج معللًا ذلك بأنَّ تقدير الزجاج بعيد عن التكلف[٥].

ونحن نذهب خلاف ما ذهب إليه الباحث ونذكر أنَّ كل ما قيل من التقدير في قوله: (كلَّ مرصد) يمكن أن يلاقي وجه القبول والرضى في تقدير المسألة، فإنَّه يمكن أن ينتصب قوله: ((كل مرصد إما على المفعول به بتضمين اقعدوا معنى (ألزموا) كقوله تعالى: ﴿لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ١٦﴾[الأعراف:١٦]، وإما على التشبيه بالظرف لأنَّه من حق فعل القعود أن يتعدى إليه بـ(في) الظرفية فشبه بالظرف وحذفت (في) للتوسع))[٦]، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإنَّ تقدير حرف الجر (في) أولى من تقدير حرف الجر (على)؛ لأنَّ (في) من الحروف التي تستعمل غالبًا للظروف غير المبهمة بخلاف (على).

---

[١] البحر المحيط: ٥/ ٣٧٣.

[٢] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٢١/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٩/٢، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١١٣.

[٣] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٧٥٠، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١١٣.

[٤] ينظر: روح المعاني: ٢٤٦/٥، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١١٣.

[٥] ينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١١٣.

[٦] التحرير والتنوير: ١١٦/١٠.

٣. **حذف حرف الجر (عن).**

ومن المواضع التي تدلَّ على حذف حرف الجر (عن) ما ذكره الباحث (عبد الهادي الحربي) أنَّ حرف الجر (عن) قد حذف في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا قَالَ بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي مِنۢ بَعۡدِيٓۖ أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡۖ وَأَلۡقَى ٱلۡأَلۡوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأۡسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيۡهِۚ قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي وَكَادُواْ يَقۡتُلُونَنِي فَلَا تُشۡمِتۡ بِيَ ٱلۡأَعۡدَآءَ وَلَا تَجۡعَلۡنِي مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٥٠﴾ [الأعراف:١٥٠]، إذ ذكر الباحث أنَّ الآلوسي ذهب إلى أنَّ في الآية الكريمة حذف وهو حذف حرف الجر (عن) مع الفعل (أعجلتم)، والتقدير عنده: أعجلتم عما أمركم به ربكم[١].

وبيَّن الباحث عبد الهادي الحربي آراء العلماء في هذه المسألة، فقد ذكر أنَّ الفراء ذهب إلى أنَّ الفعل (أعجلتم) متعدٍ بنفسه إلى مفعوله كما تقول: عجلتُ الشيء سبقته، وأعجلته استحثثته[٢]، في حين ذهب الأخفش إلى أنَّ الفعل (أعجلتم) متعدٍ بحرف جر محذوف في الآية، والتقدير: عن أمر ربكم[٣].

أما الطبري فقد ذهب في أحد قوليه إنَّه على معنى إسقاط حرف الجر (عن)[٤]، وذهب في القول الآخر من دون تقدير محذوف والمعنى عنده على هذا الوجه: أسبقتم أمر ربكم في نفوسكم، وذهبتم عنه[٥].

وتابع كل من الزجاج والنحاس ما ذهب إليه الفراء في تقدير المعنى في الآية الكريمة، إذ لا حذف للحرف عندهما، وأنَّ الفعل متعدٍ بنفسه إلى المفعول به[٦].

في حين حمل الزمخشري هذا المعنى على تضمين الفعل (عجل) معنى الفعل (سبق) فيعدى

---

[١] ينظر: روح المعاني: ٦٣/٥، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٣٤.

[٢] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٩٣/١، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٣٤.

[٣] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٢٢/١، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٣٤.

[٤] ينظر: جامع البيان: ٩٥/١٠، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٣٤.

[٥] ينظر: جامع البيان: ٤٥٠/١٠، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٣٥.

[٦] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٧٨، وإعراب القرآن: ٧٢/٢، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٣٥.

تعديته، فيقال: عجلتُ الأمر، والمعنى أعجلتم عن أمر ربكم[١].

بينما جعل ابن عطية الفعل (عجلتم) متعديًا بنفسه دون تضمين معنى فعل آخر؛ لأنَّ المعنى (عجل فلان الأمر): إذا سبقه فيه، ومعنى (أعجلتم) أسابقتم قضاء ربكم واستعجلتم إتياني قبل الوقت الذي قدر به[٢].

وأجاز أبو حيان والسمين الحلبي النصب على المفعول به بالفعل (أعجلتم) سواء كان على أصله إذ حكي عن العرب قولهم: عجلت الشيء سبقته، وأعجلت الرجل استعجلته أي حملته على العجلة، أم على تضمين معنى الفعل (سبق) وكذلك أجاز النصب على إسقاط حرف الجر[٣].

فالباحث (عبد الهادي الحربي) بعد أن ذكر جملة من آراء العلماء في هذه المسألة لم يبدِ رأيه الشخصي فيها خلاف ما رأيناه في بقية المسائل التي درسها، فقد كان يحلل ويوازن بين الآراء ويرجح أحدها معتمدًا على مخزونه اللغوي أو على ما موجود في المدونة اللغوية ليدعم رأيه، أما في هذه المسألة فقد اكتفى بذكر الآراء فقط.

وخلاصة القول في هذه المسألة إنَّ هناك ثلاثة أوجه قيلت في هذه المسألة وقد تباينت آراء العلماء في هذه الأوجه، فمنهم من ذهب إلى تقدير حرف الجر (عن) أي إنَّ الفعل (عجلتم) يتعدى بحرف الجر (عن) وقد حذف توسعًا، وهناك من يقول إنَّه ليس في الآية حذف، وأنَّ الفعل (عجلتم) متعدٍ بنفسه، وهناك رأي ثالث يقول: إنَّ الفعل (عجلتم) متضمن معنى الفعل (سبق) فهو متعدٍ أيضًا بنفسه، وهناك رأي يضاف إلى هذه الآراء وهو رأي أبي حيان والسمين الحلبي أنَّهما أجازا وجهين في المسألة، أحدهما: تضمين الفعل (عَجِلَ) معنى الفعل (سبق) لذلك يتعدى بتعديته، وأجازا وجهًا آخر النصب على إسقاط حرف الجر.

والذي نراه أنَّ قوله: (أمر ربكم) إما منصوب على حذف حرف الجر، أو منصوب بتعدي الفعل (عَجِلَ) بنفسه، والوجه الأول هو الصائب والراجح وهو المذهب الذي نرتضيه في تقدير المسألة؛ وذلك لأنَّ الفعل (عَجِلَ) كما يقول ابن عاشور: ((أكثر ما يستعمل قاصرًا، بمعنى فعل

---

[١] ينظر: الكشاف: ١٦١/٢، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٣٥.

[٢] ينظر: المحرر الوجيز: ٤٥٧/٢، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٣٥.

[٣] ينظر: البحر المحيط: ١٨١/٥، والدر المصون: ٤٦٦/٥، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٣٥.

العجلة أي السرعة، وقد يتعدى إلى المعمول بـ(عن) فيقال: عجل عن كذا بمعنى لم يتمه بعد أن شرع فيه، وضده تم على الأمر إذا شرع فيه فأتمه، ويستعمل عجل مضمنًا معنى سبق فعدي بنفسه على اعتبار هذا المعنى، وهو استعمال كثير، ومعنى (عَجِلَ) هنا يجوز أن يكون بمعنى لم يتم، وتكون تعديته إلى المفعول على نزع الخافض))[١].

٤. **حذف حرف الجر (رُبَّ).**

ومن المواضع التي تدل على حذف حرف الجر (رُبَّ) ما ذكره الباحث (قاسم العبادي) أنَّ حرف الجر (رُبَّ) قد حذف في قول رؤبة بن العجاج[٢]:

وبـــــلدٍ عامــيةٍ أعمـــاؤُهُ كأنَّ لـــــونَ أرضـــهِ سماؤُهُ

إذ ذكر الباحث أنَّ السيرافي تأول حذف حرف الجر (رُبَّ) في البيت الشعري، إذ قال إنَّها: ((بمعنى: وربَّ بلدٍ. ولا يجوز أن تقول: بلدٍ. بمعنى: ربَّ بلدٍ))[٣]، أي لا يجوز (رُبَّ) وحدها بلا الواو، وبيَّن الباحث المذكور أنَّ تأويل السيرافي يمثل رأي البصريين الذي رأوا أنَّ عامل الجر في الاسم المجرور بعد الواو بـ(رُبَّ) المحذوفة وليس بالواو[٤].

وقد استدل البصريون على رأيهم بأن الواو ليست عاملة إذا كانت حرف عطف؛ لأنَّ حروف العطف لا تعمل شيئًا، فالحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا، وحرف العطف غير مختص، فوجب أن يكون العامل (رُبَّ) المقدرة وحدها دون الواو[٥].

أمَّا الكوفيون والمبرد من البصريين فذهبوا إلى أنَّ واو (رُبَّ) هي التي تعمل في الاسم النكرة الجر بنفسها مستدلين على رأيهم بأن الواو نائبة عن (رُبَّ) التي عملت الجر، ولأنَّ الواو نابت عنها لذلك تعمل عملها، وشبهوها بواو القسم التي تنوب عن الباء في الجر فعملت عملها لنيابتها عنها، وأنَّ

---

[١] التحرير والتنوير: ١١٤/٩.

[٢] ديوانه: ٣.

[٣] شرح كتاب سيبويه: ٤٠٨/٣، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٦٦.

[٤] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٦٦.

[٥] ينظر: الإنصاف: ٣١١/١، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٦٦.

هذه الواو تكون في أول الكلام وفي بداية القصائد، ولو كانت عاطفة ما جاز فيها ذلك[١].

وفضلًا عمَّا ذكره الباحث أنَّ الرضي اشترط شرطين لعمل (رُبَّ) وهي محذوفة، إذ قال: ((ويحذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله، إذا كان الجار (رُبَّ) بشرطين: أحدهما أن يكون ذلك في الشعر خاصة، والثاني أن تكون بعد الواو، أو الفاء، أو بل))[٢].

وقد رجَّح الباحث ما ذهب إليه البصريون والذين ذهبوا إلى أنَّ الجر يكون بـ(رُبَّ) المحذوفة، وأن الواو كذلك والفاء وبل يمكن أن تكون أحرف ابتداء أو عطف بحسب السياق، وأنَّها ليست عوضًا من (رُبَّ) المحذوفة، فهي حينئذٍ لا تعمل، وإنَّما هي أحرف جيء بها لإكمال النقص اللفظي في الجملة الناتج عن حذف حرف الجر (رُبَّ)، واستدل الباحث على ما ذهب إليه بأنَّ النحويين ذكروا أنَّ الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، سواء في أثناء الكلام، أو في افتتاحه، أو ما في نفس المتكلم نحو قول السهيلي: ((فإنك تجدها في أول الكلام كثيرًا إشارة منهم إلى تعداد المذكور قبلها، من فخر أو مدح أو غير ذلك، فهذه كلها معان مضمرة في النفس، وهذه الحروف عاطفة عليها))[٣]، وإما على سؤال مقدر جاءت (رُبَّ) ومعمولها جوابًا له، وفي ذلك قال ابن السراج: ((والنحويون كالمجتمعين على أن رُبَّ جواب إنما تقول: رُبَّ رجل عالمٍ، لمن قال: رأيت رجلًا عالمًا، أو قدرت ذلك فيه فتقول: رُبَّ رجل عالم، تريد: رُبَّ رجل عالم قد رأيتُ))[٤].

أمَّا الفاء فالأكثر فيها أن تكون عاطفة أو واقعة في جواب الشرط، وكذلك في (بل) فالأصل فيها أن تكون للإضراب، أي لانقطاع كلام واستئناف آخر، وهذا هو الأصل في هذه الأحرف[٥].

ونحن نرى ما يراه الباحث (قاسم العبادي) ونذكر أنَّ هذه الأحرف ليست نائبة عن (رُبَّ) ولا عوضًا عنها، والدليل على ذلك أنَّه يحسن ظهور هذه الأحرف معها، فيقال: ورُبَّ بلدٍ، وبل رُبَّ بلدٍ،

---

[١] ينظر: المقتضب: ٢/٣٤٧-٣٤٨، والانصاف: ١/٣١١-٣١٢، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٦٧.

[٢] شرح الرضي على الكافية: ٤/٢٩٧.

[٣] نتائج الفكر: ٢٠٦، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٦٧.

[٤] الأصول في النحو: ١/٤١٧، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٦٧.

[٥] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٦٧.

وفرُبَّ بلدٍ، ولو كانت هذه الأحرف عوضًا عن (رُبَّ) لما جاز ظهورها مع (رُبَّ)؛ لأنَّه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض عنه[١].

فضلًا عن ذلك أنَّ هذه الأحرف (الواو– الفاء– بل) نستطيع أن نقول إنَّها غير عاملة؛ لأنَّها تشترك في الدخول على الأفعال والأسماء على حدٍ سواء، أما واو القسم فهي حرف من حروف الجر كالباء تدخل على الاسم فقط وهي حينئذٍ تؤدي معنى القسم، فلو كانت هذه الأحرف نائبة عن (رُبَّ) التي عملت الجر لجاز دخول حرف العطف عليها، كما دخلت الواو العاطفة على واو القسم في نحو: ووالله لأفعلنَّ، فالعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه[٢].

وختم الباحث (قاسم العبادي) حديثه بالقول: ((إنَّ حروف الجر من العوامل الضعيفة لا تقوى على العمل محذوفة أولى بالأخذ من القول بأن "الواو والفاء وبل" تعمل بالنيابة عن حرف الجر (رُبّ) المحذوفة؛ لأنَّها لا تعمل أصلًا، فإذا تقرر أن الجر إنما هو بـ(رُبَّ) مقدرة بعد الواو والفاء وبل تارة، ومجردة منها تارة أخرى، فلا معنى لنسبة هذه الأحرف إلى "رُبَّ"))[٣].

وخلاصة المسألة أنَّ الخفض في الحقيقة ليس بالواو؛ لأنَّها حرف عطف، وحرف العطف لا يختص، فهو يدخل على الاسم وعلى الفعل، وهذا خلاف ما يذهب إليه النحاة من أنَّ العامل لابدَّ أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه، فتعيَّن أن يكون الجر بـ(رُبَّ) المحذوفة.

٥. حذف حرف الجر (إلى).

ومن المواضع التي تدلُّ على حذف حرف الجر (إلى) ما ذكرته الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) أنَّ حرف الجر (إلى) قد حذف في قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء:١٦٤]، وقد ذكرت الباحثة قول الفراء في نصب قوله: (رسلًا): ((نصبه من جهتين. يكون من قولك: كما أوحينا إلى رسل من قبلك، فإذا ألقيت (إلى) والإرسال اتصلت بالفعل فكانت نصبًا كقوله: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾﴾

---

[١] ينظر: الإنصاف: ٣١٤/١.

[٢] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٤/٢.

[٣] التأويل النحوي عند السيرافي: ١٦٨.

[الإنسان:٣١]، ويكون نصبا من" قصصناهم"))[١]، إذ إنَّه أجاز النصب بنزع الخافض على أنَّه مفعول به لقوله: قصصنا[٢].

ويبدو أنَّ الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) لم تذكر الوجه الآخر لقوله: (رسلًا) الذي ذكره الفراء واستحسنه جاعلًا إياه أحسن من قراءة النصب، إذ قال: ((ولو كَانَ رفعًا كَانَ صوابًا بِمَا عاد من ذكرهم. وَفِي قراءة أُبيَّ[٣]، بالرفع: وَرُسُلٌ قَدْ قَصَصْنَاهم عليك من قَبْل ورسلٌ لَمْ نقصصهم عليك))[٤].

والظاهر أنَّ الباحثة احتكمت إلى ما موجود في المصحف الشريف وهي قراءة النصب وعلى أثر ذلك ذكرت التوجيه النحوي له؛ لأنَّه هو المعني هنا بالدراسة.

وبيَّنت الباحثة أيضًا أنَّ من النحاة من يرى أنَّ قوله: (رسلٍ) وما بعده مجرور لفظًا ولكنَّه منصوب في المعنى، فجاز أن يعطف قوله: (رسلًا) على الذي قبله، وذلك على تضمين الفعل (أوحينا) معنى الفعل (أرسلنا)، أي أنَّهم جعلوا الآيتين متصلتين من جهة المعنى[٥]، ويكون التقدير على هذا الرأي: (إنَّا أوحينا إليك)، ذهب هذا المذهب الزجاج والنحاس.

وقد رجَّحت الباحثة رأي الزجاج والنحاس على رأي الفراء، إذ قالت: ((ويبدو أنَّ ذلك أوجه مما قدّره الفراء؛ لأنَّ الآية الأولى تحدثت عن الأنبياء ابتداءً بنوح وانتهاءً بداود (عليهم السلام)، ثم قال سبحانه: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ . . . ﴿١٦٤﴾﴾[النساء:١٦٤]، إلى آخر الآية، فهذا يدلُّ على أنَّ الآيتين وردتا في سياق واحد وهو ذكر الأنبياء والمرسلين (عليهم السلام)، والتذكير بقصصهم، ثم إنَّ الاحتكام إلى دلالة النص أدى إلى حملهِ على ظاهره، وهذا أولى من التأويل؛ لأنَّه الأصل))[٦].

---

[١] معاني القرآن للفراء: ٢٩٥/١، وينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩٠-٩١.

[٢] ينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩١.

[٣] لم نجد هذه القراءة في كتب القراءات، وهي في جامع البيان: ٤٠٣/٩، والكشف والبيان: ٨٨/١١، وتفسير البغوي: ٣١١/٢.

[٤] معاني القرآن للفراء: ٢٩٥/١.

[٥] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٣٣/٢، وإعراب القرآن: ٢٥١/١، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء:٩١.

[٦] التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩١.

ونحن نرجح ما ذهبت إليه الباحثة فكان رأيها صائبًا راجحًا، فهو على تضمين الفعل (أوحينا) والمعنى: إنَّا أوحينا إليك، كما أوحينا إلى نوح وإلى رسل قد قصصناهم عليك، ورسل لم نقصصهم عليك، ولعل قائلًا يقول: ((فإذا كان ذلك معناه، فما بال قوله: "ورسلًا" منصوبًا غير مخفوض؟ قيل: نصب ذلك إذ لم تعد عليه "إلى" التي خفضت الأسماء قبله، وكانت الأسماء قبلها، وإن كانت مخفوضة، فإنها في معنى النصب؛ لأن معنى الكلام: إنا أرسلناك رسولًا كما أرسلنا نوحًا والنبيين من بعده، فعُطفت "الرسل" على معنى الأسماء قبلها في الإعراب
لانقطاعها عنها دون ألفاظها، إذ لم يعد عليها ما خفضها))[١].

ثانياً: الحذف في حروف النفي.

حرف النفي يطرد حذفه كثيرًا مع الفعل المضارع إذا كان واقعًا في جواب القسم، ويقل ذلك مع الفعل الماضي، ويحذف مع غير القسم أيضًا[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ١٧٦﴾[النساء:١٧٦]، أي لئلا تضلوا، وقيل المحذوف مضاف، أي: كراهة أن تضلوا[٣].

ولا يحذف من حروف النفي غير (لا) والدليل ما ذكره ابن هشام، إذ قال: ((قال ابن الخباز وما رأيت في كتب النحو إلا حذف (لا) وقال لي شيخنا لا يجوز حذف (ما)؛ لأنَّ التصرف في (لا) أكثر من التصرف في " ما"))[٤].

فضلًا عن ذلك أنَّ الباحثين العراقيين ممن عنوا بدراسة التأويل النحوي لم يتطرقوا بالدراسة في الحذف سوى إلى (لا)، وهذا يؤكد ما ذكرناه آنفًا.

---

[١] جامع البيان: ٦٨٨/٧- ٦٨٩.
[٢] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٣٤.
[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٨٣٥.
[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٨٣٦.

١. **حذف حرف النفي (لا).**

من المواضع التي تدلُّ على حذف حرف النفي (لا) ما ذكره الباحث (أكرم الحميداوي) أنَّ حرف النفي (لا) قد حذف في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ ٨٥﴾ [يوسف:٨٥]، إذ ذكر الباحث أنَّ الرازي نقل قولي ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في هذه المسألة، قال الرازي: ((قال ابن السكيت يقال: ما زلت أفعله وما فتئت أفعله وما برحت أفعله ولا يتكلم بهن إلا مع الجحد. قال ابن قتيبة يقال: ما فتيت وما فتئت لغتان فتيا وفتوا إذا نسيته وانقطعت عنه قال النحويون وحرف النفي هاهنا مضمر على معنى قالوا: ما تفتؤ ولا تفتؤ وجاز حذفه لأنه لو أريد الإثبات لكان باللام والنون نحو والله لتفعلن فلما كان بغير اللام والنون عرف أن كلمة لا مضمرة وأنشدوا قول امرئ القيس[١]:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قطّعوا رأسِي لدَيكِ وأوْصَالي

والمعنى: لا أبرح قاعدا ومثله كثير))[٢].

والذي يظهر من ذلك أنَّ الباحث (أكرم الحميداوي) نراه في كل مسائل دراسته يورد قول الرازي في المسألة التي يوردها ويكتفي بقوله، ونادرًا ما نجده يزيد على قول الرازي قول أو قولان، ولكنَّه في هذه المسألة ذكر قول الرازي فقط، وهذه هي طبيعة دراسته، فهو يركز بشكل رئيس على سرد الكلام على مظاهر التأويل النحوي مبينًا حالتها وأسبابها وشروطها، وعندما يأتي إلى الشواهد نجده يكتفي بقول الرازي كما ذكرنا أو يزيد عليه قليلٌ من أقوال العلماء قول، أو قولين.

وكذلك نجد الباحث (عبد الهادي الحربي) سار على النهج نفسه الذي سار عليه الباحث السابق، إذ اختصر المسألة على قول الآلوسي، ولم يذكر رأيًا آخر إلى جانب قول الآلوسي، وهذا خلاف ما وجدناه عنده، إذ إنَّه في كل مسألة يوردها نراه يشرح ويحلل ويستطرد في الكلام، ويذكر جملةً من آراء العلماء من نحاة ومفسرين في المسألة، لكنَّه هنا اكتفى بذكر قول الآلوسي فقط؛ لأنَّه في هذا الموضع الذي يخصُّ الحذف في النفي لم يركز على المسائل بشكل كبير بقدر تركيزه على

---

[١] ديوانه: ١٣٧.

[٢] مفاتيح الغيب: ٤٩٩/١٨، وينظر: التأويل النحوي عند الرازي: ١٢١.

الحديث في حذف حرف النفي، وأي من الحروف التي يمكن أن تحذف وذكر أمثلة متعددة على حذف حرف النفي (لا) إلى جانب الشاهد الذي نحن بصدد دراسته.

فالباحث هنا نقل قول الآلوسي في حذف (لا) في هذه الآية المباركة، إذ إنَّ الآلوسي بيَّن أنَّ حرف النفي (لا) قد حذف والتقدير عنده: لا تفتأ ولا تزال تذكر يوسف، فحُذف حرف النفي هنا وهو (لا)، قال الآلوسي: ((" تَاللَّهِ تَفْتَؤُا " أي لا تفتأ ولا تزال تَذْكُرُ يُوسُفَ تفجعًا عليه فحذف حرف النفي .... ؛ لأنَّ القسم إذا لم يكن معه علامة الإثبات كان على النفي وعلامة الإثبات هي اللام ونون التأكيد وهما يلزمان جواب القسم المثبت فإذا لم يُذكرا دلَّ على أنه منفي؛ لأنَّ المنفي لا يقارنهما ولو كان المقصود هاهنا الإثبات لقيل: (لتفتأن)، ولزوم اللام والنون مذهب البصريين، وقال الكوفيون والفارسي: يجوز الاقتصار على أحدهما))[١].

ونرى الذي سوغ هذا الحذف استبعاد التركيب الموجب للجملة، إذ إنَّ القسم إذا كان مثبتًا وللاستقبال، وجب أن تأتي باللام والنون، فتقول: أقسم لأفعلنَّ، وأقسمت بالله عليك لتفعلنَّ، ولا يجوز أن يكون جواب القسم المثبت بغير اللام، قال سيبويه: ((وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام؛ وذلك قولك: واللَّه لفعلت))[٢]، أمَّا إذا جاء هذا الفعل الواقع بعد القسم بغير اللام فهو منفي لا مثبت، إذ ذكر سيبويه ذلك بقوله: ((وإذا حلفت على فعلٍ منفيٍّ لم تغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: واللَّه لا أفعل))[٣].

لهذا نجد الباحث (قاسم العبادي) يذكر أنَّ السيرافي قال: ((وقد كثر في كلامهم حذف (لا) في القسم لكثرة القسم في كلامهم، وزوال اللبس، لأنَّ الموجب في القسم تلزمه اللام والنون، فإذا قالوا: والله أقوم، علم بسقوط اللام والنون منه أنه نفي))[٤].

وأورد الباحث أيضًا رأي السيرافي في حذف (لا) في هذه الآية، إذ ذكر السيرافي علتين لحذف (لا) النافية من جواب القسم، الأولى: كثرة القسم، فمن المعلوم أنَّ استعمال القسم بكثرة عند العرب

---

[١] روح المعاني: ٣٩/٧-٤٠، وينظر: التأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٣٧.

[٢] الكتاب: ١٠٥/٣.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] شرح كتاب سيبويه: ٣١٨/٣، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٧٤.

يبيح فيه ما لا يبيح في غيره، فأكثروا التصرف فيه وتوخوا ضروبًا من التخفيف جريًا على عاداتهم فيما كثر دورانه على ألسنتهم، إذ يميلون فيه إلى التخفيف والاختصار، قال ابن يعيش: ((اعلم أنّ اللفظ إذا كثُر في ألسنتهم واستعمالهم، آثروا تخفيفَه، وعلى حسب تفاوُت الكثرة يتفاوت التخفيفُ. لمّا كان القسم ممّا يكثر استعمالُه، ويتكرّر دَوْرُه، بالَغُوا في تخفيفه من غير جهة واحدة))[١].

والعلة الثانية أمن اللبس ورفع التوهم، والمراد بها هنا أن يزول اللبس مع الفعل المضارع المثبت، والذي يدلُّ على حذف (لا) أمران[٢]:

الأول: أنَّه لو كان الفعل (تفتأ) مثبتًا لوجب اقترانه بلام الابتداء ونون التوكيد، ولقيل فيه: (لتفتأنَّ)، فخلوه من لام الابتداء والتوكيد بالنون دليل على أنَّه منفي، ونفيه حاصل بـ(لا) المحذوفة.

والثاني: أنَّ الأفعال (زال، تفتأ، برح، أنفك) لا تعمل عمل (كان)، إلا أن يسبقها نفي، و(لا) هي أم الباب في النفي.

ويبدو أنَّ ((جواب القسم هو تفتؤا تذكر يوسف باعتبار ما بعده من الغاية؛ لأنَّ المقصود من هذا اليمين الإشفاق عليه بأنه صائر إلى الهلاك بسبب عدم تناسيه مصيبة يوسف(عليه السلام) وليس المقصود تحقيق أنه لا ينقطع عن تذكر يوسف. وجواب القسم هنا فيه حرف النفي مقدر بقرينة عدم قرنه بنون التوكيد لأنَّه لو كان مثبتًا لوجب قرنه بنون التوكيد فحذف حرف النفي هنا))[٣].

ويمكن الجزم أيضًا بأنَّ هذه الآية هي الموضع الوحيد في القرآن الذي وقع في جواب القسم منفي، ولم يذكر معه حرف النفي (لا) في القرآن الكريم كله، فما سبب ذلك؟ الجواب نجده عند الباحث (قاسم العبادي) الذي قال: ((المقام ليس مقام توكيد أصلًا، والقسم هنا غير واقع حقيقة وغير متيقن، لذلك وجب حذف حرف النفي (لا) مع أنه معلوم بالدلالة. وهذا ما يعرف بالتوسع في المعنى في القرآن الكريم))[٤].

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش: ٥/٢٤٨-٢٤٩، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٧٤.

[٢] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/٣١٨، و٣/٢٨٤، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٧٤.

[٣] التحرير والتنوير: ١٣/٤٤.

[٤] التأويل النحوي عند السيرافي: ١٧٦.

ويبدو أنَّ هذا الحذف محل اتفاق بين العلماء من نحاة ومفسرين في التأويل والتقدير والدلالة والمعنى[١].

ثالثاً: حذف حرف النصب (أن).

ذكر النحاة أنَّ (أن) الناصبة للفعل المضارع تُضمر بعد أحرف الجر (اللام، كي، حتى) واضمارها يكون على القياس، ويكون حذفها واجبًا مع (حتى، كي) وكذلك (لام الجحود) المسبوقة بكون منفي، ويكون حذفها جائزًا مع لام التعليل وهذا مذهب البصريين، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّه لا يوجد حذف، ونصب الفعل إنَّما يكون بالأحرف نفسها، وكذلك تحذف (أن) وجوبًا بعد أحرف العطف (أو، واو المعية، فاء السببية) واشترطوا أن تكون (أو) بمعنى (إلى) أو بمعنى (إلا) وأن تسبق الفاء بنفي محض أو بطلب ليس باسم فعل[٢].

ومن المواضع التي تدلُّ على حذف حرف النصب (أن) ما ذكرته الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) التي ذكرت أنَّ الحرف (أن) قد حذف في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْىِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ﴿٢٤﴾﴾[الروم:٢٤]، إذ ذكرت الباحثة أنَّ الفراء قدَّر في الآية الكريمة حرف نصب محذوف وهو (أن) مع الفعل (يريكم) ذاكرةً قوله في ذلك، قال: ((وقبل ذَلِكَ وبعده (أَنْ أَنْ) وكلٌّ صواب. فمن أظهر (أنْ) فهي فِي موضع اسم مرفوع كما قَالَ ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴿٢٣﴾﴾[الروم:٢٣]، فإذا حذفت (أنْ) جعلت (من) مؤدية عَن اسم متروك يكون الفعل صلةً لَهُ كقول الشاعر[٣]:

وما الدهرُ إلا تارتانِ فمنهُما أمُوتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٥٤/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية: ٣٦١٩/٥، والكشاف: ٤٩٨/٢، والدر المصون: ٥٤٦/٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٣٤، وروح المعاني: ٣٩/٧-٤٠.

[٢] ينظر: الإنصاف (مسألة: ٧٩، ٨٢): ٤٧٣/٢-٤٨٦، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ١٣٨.

[٣] هو ابن مقبل، ديوانه: ٣٨.

كأنه أراد: فمنهما ساعة أموتها، وساعة أعيشها. وكذلك من آياته آية للبرق وآية لكذا))[١].

وعلقت الباحثة بعد أن ذكرت نص الفراء بقولها: ((فيكون المصدر المؤول من (أنْ والفعل) في محل رفع مبتدأ مؤخرًا للخبر (من آياته)، هذا إذا اظهرت (أنْ) فإن لم تظهر فعلى تقدير موصوف يعرب مبتدأ تقديره: (ومن آياته آيةٌ) وجعله (يُرِيكُم) متصلة بالمحذوف؛ لأنها صفةٌ لها))[٢].

على أنَّ الفراء أجاز وجهًا آخر عدم التقدير كما ذكرت ذلك الباحثة (غادة غازي عبد المجيد)، ذاكرةً قوله في ذلك، قال: ((وإن شئت: يريكم من آياته البرق فلا تضمر (أن) ولا غيره))[٣]، أي على نية التقديم والتأخير.

بينما نجد الباحثة (هدى محمد الصافي) ذكرت إلى جانب قول الفراء- وقد ذكرناه آنفًا- رأي الزمخشري الذي ذهب إلى أنَّه هناك وجهان للمسألة، الأول: إضمار (أن)، وقد وافق الفراء في ذلك، والوجه الثاني: إنزال الفعل منزلة المصدر[٤]، واستشهد الزمخشري لذلك بالمثل المشهور ((تسمع بالمعيدي خير من أن تراه))[٥]، ولكنَّ الباحثة (هدى محمد الصافي) لم تذكر هذا المثال الذي استشهد به الزمخشري لوقوع الفعل هنا موقع المصدر، ونحن ذكرنا ذلك زيادة للإيضاح والبيان.

وأضافت الباحثة (هدى محمد الصافي) وجهًا ثالثًا على الوجهين السابقين تقدير صفة محذوفة ليكون الكلام: ومن آياته آيةٌ يريكم، أو من آياته شيء أو سحاب، ويكون فاعل يريكم ضمير (شيء) المحذوف[٦].

بينما نجد الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) ذكرت أنَّ العكبري ذكر وجهًا آخر وهو أن يكون قوله: (من آياته) حالًا من قوله (يريكم)، والتقدير عنده: يريكم البرق كائنًا من آياته[٧].

---

[١] معاني القرآن للفراء: ٣٢٣/٢، وينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩١-٩٢.

[٢] التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩٢.

[٣] معاني القرآن للفراء: ٣٢٣/٢، وينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩٢.

[٤] ينظر: الكشاف: ٤٧٤/٣، والتأويل النحوي عند الفراء: ٦٤.

[٥] الكشاف: ٤٧٤/٣.

[٦] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٣٨/٢-١٠٣٩، وروح المعاني: ٣٤/١١، والتأويل النحوي عند الفراء: ٦٤.

[٧] ينظر: التبيان: ١٠٣٨/٢، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ٩٢.

وعلى هذا الذي ذكرته لنا الباحثتان (غادة غازي عبد المجيد، وهدى محمد الصافي) صار لدينا أربعة أوجه في توجيه إعراب الآية، وهو إما إضمار (أن) فيكون المصدر المؤول من (أن والفعل) في محل رفع مبتدأ مؤخر للخبر (من آياته)، والوجه الثاني: هو وقوع الفعل موقع المصدر، أي أنَّ التقدير في قوله: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) يصبح: سماعك بالمعيدي، والوجه الثالث هو تقدير صفة محذوفة ليكون التقدير: ومن آياته آيةٌ، وعلى هذا يكون الفاعل في (يريكم) ضمير (شيء) الذي حُذف، والوجه الرابع: جعل قوله (من آياته) حالًا من الفعل (يريكم) ويكون التقدير: يريكم البرق كائنًا.

والظاهر أنَّ الباحثتين لم تعطيا أي رأي في المسألة، ولم ترجحا قول من أقوال النحاة التي وردت فيها، فالباحثة (هدى محمد) هذه عادتها في الدراسة توجز المسألة وتورد قولًا أو قولين فيها، وفي الغالب لا تعطِ رأيها في المسألة، بخلاف الباحثة (غادة غازي) فقد رأيناها تحلل وترجح وتفاضل بين الآراء وفي نهاية المسألة تعطي رأيها الذي ينم عن وعي وإدراك بما تكتب، لكنَّها في هذه المسألة اكتفت بذكر أقوال النحاة فيها مكتفيةً بذكر الوجوه الإعرابية التي تحتملها الآية المباركة.

في حين نجد أنَّ الباحث (هاشم محمد مصطفى) ذكر أنَّ الزركشي قدَّر حذف (أن) في الآية، والتقدير عنده: ومن آياته أن يريكم[١]، وأورد الباحث بيتًا لطرفة بن العبد[٢]:

ألا أيُّهَا الزَّاجري احْــضر الــوَغى وأن أشهدَ اللذات هل أنت مخلد

إذ بيَّن الباحث أنَّ ابن هشام الأنصاري علَّق على هذا البيت الشعري بأنَّ تقدير (أن) في البيت هو الأشهر، إذ هي محذوفة قبل (أحضر) سواءً روي بالنصب، إذ يتعين هذا التقدير، أو بالرفع الذي يقتضيه المعنى[٣].

ولأنَّ الباحثين الذين ذكروا هذه المسألة لم يرجحوا رأيًا على آخر، أصبح لزامًا علينا أن نرجّح نحن واحدًا من الآراء التي ذكرت في المسألة، ونقول كما ذكر ابن عاشور: إنَّ أوجه الآراء التي قيلت

---

[١] ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢١٤/٣، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ١٨٥.

[٢] وردت كلمة (اللائمي) بدلًا من (الزاجري) في الديوان، ينظر: ديوانه: ٢٥.

[٣] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٣٩-٨٤٠، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ١٨٥.

في هذه المسألة هو الرأي القائل إنَّ الفعل المضارع (يريكم) ناب عن مصدره ولكن من غير أن يقدر حذف (أن) في الآية، فيكون المعنى: ((ومن آياته إراءته إياكم البرق... فلذلك قال أئمة النحو: يجوز هنا جعل الفعل المضارع بمعنى المصدر من غير وجود (أن) ولا تقديرها، أي من غير نصب المضارع بتقدير (أن) محذوفة، ... ومن بديع الاستعمال تفنن هذه الآيات في التعبير عن معاني المصدر بأنواع صيغه الواردة في الاستعمال،- أي تنوع التعبير القرآني عن معاني المصدر تتنوع صيغه في العربية- من تعبير بصيغة صريح المصدر تارة كقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴿٢٢﴾﴾[الروم:٢٢]، وقوله: ﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ﴿٢٣﴾﴾[الروم:٢٣]، وبالمصدر الذي ينسبك من اقتران أن المصدرية بالفعل الماضي ﴿أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا ﴿٢١﴾﴾[الروم:٢١]، واقترانها بالفعل المضارع كقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦٓ ﴿٢٥﴾﴾[الروم:٢٥]، وباسم المصدر تارة كقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ ﴿٢٣﴾﴾[الروم:٢٣]، ومرة بالفعل المجرد المؤول بالمصدر، كقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴿٢٤﴾﴾[الروم:٢٤]))[1].

فهذا التنوع في التعبير القرآني وفي استعمال الألفاظ للدلالة على معنى المصدر بصور مختلفة يبين لنا أنَّ تنوع الألفاظ يؤدي إلى تنوع المعاني، وهذا من بدائع النظم القرآني..

رابعاً: حذف الحرف (قد).

اختلف النحاة في جواز وقوع الفعل الماضي حالًا، فذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز ذلك، ووافقهم الأخفش من البصريين، أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالًا إذا اقترن بـ(قد) سواء كانت ظاهرة أو مضمرةً، أو وقع وصفًا لمحذوف[2].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون أفصح وأبعد عن التكلف لاستدلالهم على مذهبهم بالنقل والقياس، فأما النقل فهو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴿٩٠﴾﴾[النساء:٩٠]، الذي هو

---

[1] التحرير والتنوير: ٢١/٧٨-٧٩.

[2] ينظر: الإنصاف: ١/٢٠٥.

موضع البحث فيه هنا، وأما القياس فهو كل ما جاز أن يكون صفةً لنكرة جاز أن يكون حالًا لمعرفة، والفعل الماضي يجوز أن يكون حالًا لمعرفة ويجوز أن يكون صفةً للنكرة نحو: مررت برجل قعد[١].

ومن المواضع التي تدلُّ على حذف (قد) ما ذكره الباحث (هاشم فالح حامد) أنَّ (قد) حذفت قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ۝٩٠﴾ [النساء:٩٠]، إذ ذكر الباحث أنَّ مذهب السمين الحلبي في هذه المسألة هو مذهب البصريين، إذ إنَّه قدر (قد) في المواضع جميعها التي جاء فيها الفعل الماضي حالًا، قال السمين: ((على إضمار (قد) لأنَّها تُقَرِّب الماضي من الحالة، هذا إذا كان الماضي متصرِّفًا، أما إذا كان جامدًا فلا يحتاج إلى (قد) لا لفظًا ولا تقديرًا))[٢]، وقال في موضع آخر: ((ولا بد من إضمار (قد) ليصِحَّ وقوعُ الماضي حالًا))[٣].

والذي يظهر من ذلك أنَّ السمين الحلبي اشترط صحة وقوع الفعل الماضي حالًا إذا اقترن بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة وهو مذهب البصريين، ويبدو من كلامه أنَّ هذا الشرط سار على كل المواضع أو المواقف التي جاء فيها الفعل الماضي حالًا في القرآن الكريم.

أمَّا الباحثة (هدى محمد الصافي) فقد ذكرت أنَّ العكبري أضاف وجهًا آخر، وهو أن تكون الجملة صفة لموصوف محذوف تقديره: أو جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم[٤]، في حين ذهب الفراء مذهب البصريين في تقدير (قد)، والمعنى عنده: (جاءوكم قد حصرت صدورهم)[٥].

فالباحثة هنا اكتفت بهذين الرأيين في هذه المسألة، فكانت المسألة عندها مختصرة جدًا، شأنها شأن الباحث الذي سبقها (هاشم فالح حامد)، إذ إنَّه اقتصر على رأي السمين الحلبي دون ذكر آراء أخرى في المسألة.

بينما نجد الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) قد ذكر رأي الجرجاني الذي حمل الآية المباركة على إضمار (قد)، والتقدير: قد حصرت صدورهم، أو أنَّه يجعل قوله: حصرت، صفة لموصوف

---

[١] ينظر: الإنصاف: ١/٢٠٥-٢٠٦.

[٢] الدر المصون: ٦/٤٧٣، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الدر المصون: ٩٦.

[٣] الدر المصون: ١/٢٣٨، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الدر المصون: ٩٦.

[٤] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٧٩، والتأويل النحوي عند الفراء: ٦٦.

[٥] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٢٤، والتأويل النحوي عند الفراء: ٦٦.

محذوف هو حال، أي: جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم، وكأنَّ المعنى: جاؤوكم موصوفين بحصر الصدور[١].

نفهم من ذلك أنَّ ما ذهب إليه الجرجاني قد تابع فيه نحاة البصرة، والفراء من الكوفة، بأنَّ الماضي لا يكون حالًا في الظاهر؛ إلا إذا اقترن بـ(قد)؛ وذلك لأنَّ هذه الأداة تقرب الماضي من الحال، فيجري بذلك مجرى الفعل الحاضر.

وبيَّن الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) أنَّ أبا علي الفارسي أنكر أن يكون قوله: حصرت صدورهم، على معنى الدعاء كما ذهب إلى ذلك المبرد[٢]، الذي خرَّجها للدعاء وهذا الوجه وصفه أبو علي الفارسي ووافقه الجرجاني في ذلك بأنَّه ليس بسديد؛ لأنَّ الآية المذكورة جاء بعدها قوله تعالى: ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ ٩٠﴾[النساء:٩٠]، إذ إنَّ هذا هو أجمل أحواله بأن يكون بمنزلة قوله: ضيَّق الله صدورهم من قتالكم أو قتال قومهم، وجعل الله مكروهًا لديهم أحد القتالين، وذلك أنَّك قد دعوت لهم: بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم؛ وذلك لا يجوز لأنَّه دعاء من حيث إنَّهم إذا كرهوا قتال قومهم قويت شوكتهم، ولم يتبدد شملهم، وإنَّما ينبغي أن يكون الدعاء بأن يحبَّب إليهم قتال قومهم نحو: جعل الله بأسهم بينهم[٣].

وذكر الباحث (دارا جبار كريم) وجهًا رابعًا هو رأي الزجاج الذي أجاز أن يكون ذلك خبرًا بعد خبر، أي: أو جاؤوكم، ثم أخبر بعد ذلك فقال: حصرت صدورهم فهي جملة خبرية مستقلة وليست حالًا[٤].

وأضاف الباحث نفسه وجهًا خامسًا هو أن يكون في موضع خفض على النعت لقوله: (قوم) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ ٩٠﴾[النساء:٩٠]، وهذا الوجه ذكره النحاس[٥].

---

[١] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٩١٥، والتأويل النحوي في المقتصد: ٧٧.

[٢] ينظر: المقتضب: ١٢٤/٤.

[٣] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٩١٥/٢-٩١٦، والتأويل النحوي في المقتصد: ٧٧-٧٨.

[٤] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٨٩/٢، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٤٥.

[٥] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٣١/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٤٦.

نخلص مما تقدَّم أنَّ في المسألة خمسة أوجه، الأول: وهو رأي البصريين والفراء من الكوفيين على إضمار (قد)، أي: قد حصرت صدورهم، والثاني: رأي الكوفيين والأخفش من البصريين أنَّ الفعل الماضي وقع في موضع الحال، ولكن بغير (قد)، والثالث: أنَّه على معنى الدعاء، وهو رأي المبرد، والتقدير: أحصر الله صدورهم، والرابع: هو رأي النحاس أنَّ يكون في موضع خفض على النعت لـ(قوم).

ويظهر أيضًا أنَّ الباحثين الذين ذكروا هذه المسألة لم يعطِ أي منهم رأيه في الترجيح سوى الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) الذي رجَّح مذهب الكوفيين والأخفش، أي أنَّه لا يحتاج إلى اضمار (قد) قبل الفعل الماضي (حصرت)، وهو مع ذلك يكون في موضع الحال؛ وذلك لكثرة مجيء الحال ماضيًا، وأنَّ عدم التأويل أولى من التأويل[١]، وقد أحسن الباحث فيما ذهب إليه، فنحن نؤيد ما ذهب إليه الباحث من أنَّ رأي الكوفيين والأخفش الذين ذكروا أنه لا يحتاج إضمار (قد) قبل الفعل (حصرت) ويجوز أن يقع حالًا، إذ إنَّ ((الصحيح جواز وقوع الماضي حالًا بدون (قد) ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك وتأويل الكثير ضعيف جدًا؛ لأنَّا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة))[٢].

وفي ذلك قال عباس حسن: ((وهذا الرأي حسن، وفي الأخذ به تيسير تؤيده النصوص الكثيرة المسموعة))[٣].

خامساً: حذف فاء جواب الشرط.

يكاد يتفق النحويون على اقتران جواب الجزاء بالفاء، وفهم بذلك يتابعون سيبويه الذي قال: ((واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء فأما الجواب بالفعل فنحو قولك: إن تأتني آتك، وإن تضرب أضرب، ونحو ذلك. وأمَّا الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك. ولا يكون الجواب في هذا الموضع بـ"الواو"، ولا بـ"ثم"))[٤].

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في المقتصد: ٧٨.

[٢] همع الهوامع: ٣٢٦/٢.

[٣] النحو الوافي: ٣٩٩/٢.

[٤] الكتاب: ٦٣/٣.

ونجد أنَّ ابن جني فصَّل في هذا الأمر، إذ بيَّن أنَّ المعنى الذي يعقد بوقوع الأفعال لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف، قال: ((لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره، وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال، لأنَّه إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف، بل هو من الحروف أبعد، فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره؛ لأنَّ أوله فعل، وآخره اسمان، والأسماء لا يعادل بها الأفعال، أدخلوا هناك حرفا يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدها، فلذلك اختصوها من بين حروف العطف))[١].

وقد تحذف هذه (الفاء) كثيرًا في كلام العرب ولاسيما في الشعر، وقد تأول النحويون هذا الحذف في عدة مواضع.

ومن بين المواضع التي تدلُّ على حذف (الفاء) في الجزاء، ما ذكره الباحث (قاسم العبادي) الذي بيَّن أنَّ (الفاء) قد حذفت في الجزاء في قول الشاعر[٢]:

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ الله يَشْكُرُها والشرُّ بالشرّ عند الله مثلان

إذ بيَّن الباحث هنا أنَّ أغلب النحاة وكذلك سيبويه تأولوا حذف الفاء لضرورة الشعر، إذ ذكر قول السيرافي في ذلك، قال السيرافي: ((وقد حذفت العرب (الفاء) في الجواب في ضرورة الشاعر، وسهل ذلك أن أصل الجواب لا يكون فيه (فاء) على ما ذكرناه، وتقديره: من يفعل الحسنات فالله))[٣].

وقصد السيرافي بـ(أصل الجواب) أي أنَّ الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلًا فلا يحتاج حينئذٍ إلى الفاء، ولأنَّ الجواب هنا كان اسمًا فقد اضطر الشاعر إلى ربط الجواب بالفاء المقدرة.

وتابع الباحث (قاسم العبادي) الحديث عن هذه الفاء ذاكرًا أنَّ الأخفش ذهب إلى جواز اختيار حذف الفاء في الشعر والنثر، وتابعه على ذلك ابن مالك، ولكن على ندرة عنده[٤]، في حين أنَّ المبرد منع حذف الفاء من جواب الشرط في الشعر والنثر مطلقًا، وقد ردَّ رواية حذف الفاء في الشاهد

---

[١] سر صناعة الإعراب: ٢٦٤/١.

[٢] البيت ينسب إلى حسان بن ثابت، ديوانه: ٥١٦/١.

[٣] شرح كتاب سيبويه: ٢٦٤/٣، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٦٩.

[٤] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٦٨/١، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٩٢، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ١٩٢٤/٤، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٧٠.

الشعري، فذكر أنَّها من صنع النحويين، وأنَّ الرواية الصحيحة فيه: من يفعل الخير فالرحمن يشكره، قال المبرد: ((فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلح))[١].

أما ابن الحاجب فقد ذكر توجيهًا آخر نسبه إلى بعض النحويين، إذ إنَّهم حملوه على التقديم والتأخير، والتقدير: (الله يشكرها من يفعل الحسنات)، ولكن ابن الحاجب ردَّ هذا الرأي وعدَّه فاسدًا لمخالفته المعنى معللًا ذلك بأنَّه لو كان التقدير: الله يشكر الحسنات من فاعل الحسنات، لكان ذكر (مَن) لا معنى له إذا تقدم ذكر الفاعل[٢].

وبعد أن أورد الباحث (قاسم العبادي) جملةً من آراء العلماء في هذه المسألة، قال: ((ويبدو أن الذين خصوا حذف الفاء بالضرورة الشعرية – ومنهم السيرافي– قد نظروا إلى صنعة النحو من أجل أن تستقيم القاعدة النحوية التي ذكرها سيبويه بأن جواب الجزاء لا يكون إلا بفعل أو بالفاء، أمَّا الذين أجازوا حذفها في غير الضرورة – ومنهم الفراء والأخفش– فقد نظروا إلى سلامة المعنى، ومعلوم أن سلامة المعنى أولى بالتقديم والعناية من غيرها))[٣].

نخلص مما تقدَّم إلى أنَّ الفاء تحذف في الجواب إذا كان الجواب ليس فعلًا، ولكنَّها عند بعض النحاة لا تحذف إلا في ضرورة الشعر وعند البعض الآخر يجوز حذفها في الشعر والنثر، ومن النحاة من منع هذا الحذف مطلقًا سواء في الشعر أم في غيره، أمَّا الباحث فلم يرجح أيًا من الآراء التي قيلت بل ذكر أنَّه يمكن التوفيق بين الأمرين، أي بين أن يكون الأصل هو اقتران الجواب بالفاء إذا كان جملةً اسميةً كان صالحًا للاستئناف، وكذلك يجوز حذف هذه الفاء إذا لم يؤد ذلك إلى لبس في المعنى، بحيث يستوي فيه حذف الفاء وذكرها على حد سواء[٤].

ويؤخذ على الباحث رأيه هذا؛ لأنَّ الجزاء إذا كان أمرًا أو نهيًا أو ماضيًا صريحًا أو مبتدأ وخبرًا، فلا بد من وجود الفاء في الجواب نحو: (إن أتاك زيد فأكرمه)، و(إن ضربك فلا تضربه)، و(إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس)، و(إن جئتني فأنت مكرم)، لكنَّ الفاء جاءت هنا محذوفة

---

[١] المقتضب: ٧٣/٢، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٧٠.

[٢] ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٦٧/٢، والتأويل النحوي عند السيرافي: ١٧٠.

[٣] التأويل النحوي عند السيرافي: ١٧١.

[٤] ينظر: المصدر نفسه.

للضرورة[١]، إذ إنَّه يجوز للشاعر التصرف في القول ومخالفة الأصول ما لا يجوز لغيره، والجواب كان في البيت وهو قوله: (الله يشكرها) مبتدأ أو خبر، والنحاة متفقون على أنَّه إذا كان كذلك فلا بد من الفاء ليستقيم المعنى، لذا نرى أنَّ ما ذهب إليه الباحث في البيت ليس براجح.

[١] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٤٠.

المبحث الثاني

الزيادة

توطئة:

شغلت الزيادة عند العلماء من نحاة ومفسرين وبلاغيين وأصوليين حيزًا كبيرًا في تراكيب العربية الفصيحة منذ القدم، فيرى بعضهم أنَّ هناك واحدًا من مكونات التركيب ورد زائدًا في نصوص لغوية فصيحة وبليغة، والمراد بكونه زائدًا أنَّه لم يؤت به قصدًا إلى معنى في ذاته بل يتوصل به إلى زيادة المعنى الكائن قبل وجوده، أي أنَّ التركيب لا يتوقف على وجوده، والحاصل أنَّه وصف بالزيادة؛ لأنَّه زائد على الأصل في تأدية الجملة أو العبارة لمثل المعنى الذي أُريد به لها أن تؤديه، والبعض الآخر يرى أنَّ الزيادة هي من باب السماع، فلا يجب أن يُقاس على الزائد.

ويرى الباحث (قاسم العبادي) أنَّ علماء النحو درسوا الزيادة في (تركيب الجملة) على وفق نهجهم في دراسة الزيادة في مباني الكلمات، وذلك حين ((وضعوا أساسًا تقوم عليه الجملة من (مسند ومسند إليه)، وعدُّوا كل ما زاد على هذا الأساس فضلةً، فقد أدرك علماء النحو أن الزيادة مما لا يختص بالبناء وحده، وإنما هي شاملة تقع في التركيب كما تقع في البناء، وغالبًا ما تكون الزيادة في الأدوات؛ لأنَّ الأسماء والأفعال هي الأركان الأساسية التي يقوم عليها بناء الجملة العربية))[١].

إذن الغالب أن تكون الحروف هي الزائدة وأمَّا الأسماء والأفعال فنادرًا مما يزاد منها لذا نرى أنَّ الباحث (مرتضى سعد جاسم) علَّق على هذه المسألة موردًا رأي المجاشعي الذي حكم على زيادة الحروف، ولكنَّه رفض أن يكون ثمة اسمًا زائدًا، قال المجاشعي: ((وهذا إن شاع في الحروف فإنه في الأسماء بعيد))[٢].

---

[١] التأويل النحوي عند السيرافي:١٨٥، وينظر: التأويل بالزيادة عند السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، (بحث): ١.

[٢] النكت في القرآن الكريم: ٤٦١، وينظر: التأويل النحوي في كتاب النكت في القرآن الكريم للمجاشعي (٤٧٩هـ) (بحث): ١٨٣.

أمَّا الأفعال فقد ذكر الباحث (مرتضى سعد جاسم) أنَّ المجاشعي لم يتطرق للحديث عنها، ولعل السبب في ذلك أنَّ الأفعال عنده لا تزاد أبدًا؛ لأنَّها تشكِّل مع الفاعل جملةً، فضلًا عن أن تكون كذلك مع المفعول، فإذا كانت كذلك فهي حينئذٍ لا يمكن زيادتها[١].

ومصطلح (الزيادة) من عبارات البصريين، ويقابلها مصطلح (الحشو) أو (الصلة) عند الكوفيين، قال ابن يعيش في تسمية المصطلح: ((والصلةُ والحَشوُ من عبارات الكوفيين، والزيادةُ والإلغاءُ من عبارات البصريين))[٢].

نلاحظ أنَّ في هذا النص ثلاثة خلافات، الأول: خلاف بصري بصري، إذ إنَّ بعضهم يسميه الزيادة، والبعض الآخر يسيمه الإلغاء، والثاني: خلاف كوفي كوفي، إذ إنَّ بعضهم يسميه الصلة، والبعض الآخر يسميه الحشو، والثالث: خلاف بصري كوفي، إذ إنَّ كل فريق يصطلح على تسميته ما لا يصطلح عليه الفريق الآخر.

أمَّا التعريف اللغوي والاصطلاحي للزيادة فقد ذكره عدد من الباحثين العراقيين ممن عنوا بدراسة التأويل النحوي.

الزيادة لغةً:

ذكر الباحث (أمجد عويد الحياني) أنَّ ابن منظور بيَّن أنَّ الزيادة في اللغة تعني: ((الزيادة: النُّمو، وكذلك الزُّوادَةُ. والزِّيَادَةُ: خلاف النقصان. زَاد الشيءُ يزيدُ زَيْدًا وزِيدًا وَزِيَادَةً وَزِيَادًا ومَزِيدًا ومَزادًا أَي ازدَاد.... وإذا أعطى رجلًا شيئًا فطلب زيادة على ما أعطاه قيل: قد استزاده))[٣].

ومعنى كلام ابن منظور أنَّ معنى الزيادة عنده تجاوز حد معين، أي أنَّ ما يتوقف عند الحد المعين والقدر المعلوم من كل شيء هو أصل ذلك الشيء، وما زيد عليه فهو فضلة[٤].

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في كتاب النكت: ١٨٣.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش: ٦٤/٥.

[٣] لسان العرب (زيد): ١٩٨/٣، وينظر: التأويل بالزيادة في كتاب مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار لابن الملك (ت٨٥٤هـ) (بحث): ١٦٤.

[٤] ينظر: التأويل بالزيادة في كتاب مبارق الأزهار: ١٦٤.

في حين أوردت الباحثة (دعاء صبحي فتحي الحيالي) معنىً آخر للزيادة هو الفضلة أو (الفضل) كما يسميه ابن فارس، قال: ((الزاء والياء والدال أصل يدلُّ على الفضل. يقولون زاد الشيء يزيد، فهو زائد. وهؤلاء قوم زيد على كذا، أي يزيدون))[١].

يتَّضح من التعريف اللغوي للزيادة أنَّها تدلُّ على معنيين هما النمو والفضل.

الزيادة اصطلاحًا:

ذكرت الباحثة (سحر العاني) التعريف الاصطلاحي للزيادة، موردةً تعريف ابن السراج لها الذي استعمل مصطلح الإلغاء، قال: ((الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إنْ كانت مما تعرب، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيدًا أو تبيينًا))[٢].

في حين ذكر الباحث (هاشم فالح حامد) تعريفًا للزيادة وهي: ((وجود كلمة لا محل لها من الإعراب، بحيث إذا حذفت من الكلام لم يختل المعنى، ولا يفهم من الزيادة، هنا أن الكلمة الزائدة لا معنى لها))[٣].

ويمكن أن نذكر تعريف ابن يعيش هنا أيضًا الذي عرَّفه عند حديثه عن حروف الصلة، إذ قال: ((يريد بالصلة أنها زائدة. ويعني بالزائد: أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداثٍ معنى))[٤].

ويشترط في الزيادة كما يذكر الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) أن تكون آخرًا أو حشوًا، ولا تكون زائدة إذا وقعت أولًا لما فيه من التناقض؛ لأنَّ قضية الزيادة يمكن اطراحها، وقضية صدارة الكلام تكون للاهتمام[٥].

---

[١] مقاييس اللغة (زيد): ٤٠/٣، وينظر: الزيادة مظهرًا تأويليًا، دراسة في كتاب الافصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي (بحث): ١٧٦.

[٢] الأصول في النحو: ٢٥٧/٢، وينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: ١٩٣.

[٣] المعجم المفصل في النحو العربي: ٥٤٢/١، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الدر المصون: ١٥٠.

[٤] شرح المفصل لابن يعيش: ٦٤/٥.

[٥] ينظر: التأويل النحوي في المقتصد: ٩٢.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الباحثة (دعاء الحيالي) ذكرت أنَّ الزيادة في التراكيب اللغوية مكملة لمعاني الحذف، ففي الحذف يُدَّعى سقوط بعض المعمولات أو العوامل، أما الزيادة فإنَّه يُدَّعى سقوط بعض العوامل حتى لا يضطر النحوي لتقدير معمولاتها[١].

وبيَّنت الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) أنَّ النحاة اختلفوا في وقوع الزائد في القرآن الكريم، فانقسم النحاة إزاء ذلك على قسمين[٢]:

الأول: يمنع وقوعها، وقد نسبه الزركشي[٣] إلى المبرد وثعلب وغيرهما من النحاة ومن المانعين أيضًا الطبري[٤] الذي لم يجز ورود حرف لا معنى له في كتاب الله، ونقل عن بعض النحاة أنَّه ليس في كلام العرب زائد؛ لأنَّه متكلم بغير فائدة، وقد حملوا ما جاء منه على التوكيد.

الثاني: الذي عليه الأكثرون جواز وقوع الزائد في القرآن الكريم، غير أنَّ منهم مَنْ قصر الزيادة على الزيادة النحوية، ومنهم من جعلها عامةً.

وبعد هذا العرض الذي قدمناه عن هذا المظهر من مظاهر التأويل النحوي، نشرع الآن إلى ذكر المسائل التي أوردها باحثونا في هذا المجال ودراستها، وجاء ترتيبنا هذا على وفق ما وجدناه في دراسات الباحثين العراقيين الذي درسوا التأويل النحوي، والذين افتتحوا المبحث بالحروف ثم الأفعال، ثم الأسماء، هذا من جانب ومن جانب آخر فإنَّ المتعارف عليه بين الباحثين قدامى ومحدثين أنَّ الزيادة تكون في الحروف غالبًا وهي ضعيفة بل بعيدة جدًا عن الأسماء والأفعال؛ لذلك صبَّ اهتمام بحثنا هذا بالدرجة الأساس على الحروف، فكانت في صدارة هذا المبحث، ومن ثم جاء بعدها الأفعال؛ لأنَّها أقل من الحروف درجةً في هذا الجانب، ومن ثم بعدها الأسماء؛ لأنَّها أضعف من الحروف والأفعال في الزيادة فكانت متأخرةً عنهما.

---

[١] ينظر: الزيادة مظهرًا تأويليًا، دراسة في كتاب الافصاح: ١٧٧.

[٢] ينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ١١٨.

[٣] ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٧٢/٣، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ١١٨.

[٤] ينظر: جامع البيان: ٣٠٧/٢، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ١١٨.

المطلب الأول: الزيادة في الحروف.

يقول ابن جني عن الزيادة في الحروف: ((وزيادة الحروف كثيرة، وإن كانت على غير قياس))[١]، وقال في موضع آخر: ((هذا هو القياس: ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى))[٢].

وبناءً على ذلك هناك جملة من المسائل قدَّمتها بين يدينا الباحثة (سحر العاني) هي:

١. زيادة الحروف ليست قياسًا عند ابن جني، فالقياس عنده أنَّه لا يجوز أن تزاد؛ لأنَّ الغرض من الحروف الاختصار، ومع ذلك جاءت زائدة في اللغة[٣].
٢. تقسم الحروف على قسمين: حروف مبانٍ وهي حروف الهجاء، وتأتي زائدة في الميزان الصرفي، وجمعت في كلمة (سألتمونيها)، وحروف معانٍ وهي نوعان، عاملة وغير عاملة[٤]، والذي يهمنا في هذا البحث هو حروف المعاني.
٣. الحروف الزائدة لا تتعلق، فالأصل في حروف الجر أن تتعلق بمتعلق، ولكنَّ النحاة استثنوا من القاعدة الحروف الزائدة؛ لأنَّ الحرف الزائد إنَّما جيء به في الكلام للتقوية والتأكيد وليس لشيء آخر مما تحتمله معاني الحروف غير الزائدة[٥].

وبعد هذا العرض الموجز عن الزيادة في الحروف نستطيع الآن أن ندرس المسائل التي تخصُّ هذا الجانب، وكما تناولها الباحثون العراقيون وأوَّلوا حذفها وهي على النحو الآتي:

---

[١] الخصائص: ٢٨٦/٢.

[٢] المصدر نفسه: ٢٨٢/٢.

[٣] ينظر: الخصائص: ٢٨٢/٢، والتأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: ١٩٦.

[٤] ينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٦/١، والتأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: ١٩٦.

[٥] ينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: ١٩٦.

أولًا: الزيادة في الحروف الأحادية.

١. زيادة (الباء).

ذكر ابن هشام أنَّ الباء تزاد في ستة مواضع تأتي للتأكيد، وتكون زيادتها واجبة وغالبة وللضرورة الشعرية، فالواجبة أن تقع بعد أفعل التعجب نحو: أحسن بزيد، والغالبة في فاعل (كفى) نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٢٨﴾﴾ [الفتح:٢٨]، وأمَّا للضرورة فمثل قول الشاعر[١]:

ألم يأتِيكَ والأنبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبونُ بني زِيَاد

فالباء في قوله: (بما) زائدة و(ما) فاعل يأتيك، وتزاد الباء في المفعول نحو تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴿١٩٥﴾﴾ [البقرة:١٩٥]، وتزاد أيضًا في المبتدأ نحو: (بحسبك درهم)، أو ما أصله مبتدأ نحو: (إنَّ بحسبك درسهم)، وتزاد في الخبر، وهو ضربان، غير موجب فينقاس نحو: (ليس زيد بقائم)، وموجب على السماع وهو قول الأخفش ومن تابعه، وتزاد الباء أيضًا في الحال المنفي عاملها نحو قول الشاعر[٢]:

فما رجَعَتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنتهاها

وتزاد الباء أيضًا إذا جاءت بعد (نفس وعين) إذ إنَّها تأتي لزيادة التوكيد[٣]، وهذا هو الموضع السادس لزيادة الباء.

ومن المواضع التي تدلّ على زيادة (الباء) ما ذكره الباحث (هاشم فالح حامد) أنَّ (الباء) قد زيدت في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ [الرعد:٤٣]، إذ ذكر الباحث أنَّ (الباء) في هذه الآية المباركة زيدت مع الفاعل، والتقدير عند الزجاج: كفاك الله شهيدًا[٤]، في حين ذهب أبو البقاء إلى زيادة الباء أيضًا وذكر سبب زيادتها، إذ قال: ((والباء زائدة،

---

[١] البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣١٦/٣، وينسب لقيس بن زهيرٍ العبسي، ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٢٣/٢، وخزانة الأدب: ٥٢٤/٩.

[٢] البيت لم يعرف قائله، ينظر: خزانة الأدب: ٢٧٨/١٠.

[٣] ينظر: مغني اللبيب: ١٤٤- ١٥٠، والتأويل النحوي في كتاب "مفردات ألفاظ القرآن" للراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ) (بحث): ٦.

[٤] ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٦٦٩/٢، والتأويل النحوي في تفسير الدر المصون: ١٥٥.

دخلت لتدل على معنى الأمر، إذ التقدير: اكْتَفِ بِاللَّهِ))[١]، ووافقه ابن عطية، إذ قال: ((وَكَفى بِاللَّهِ في موضع رفع بتقدير زيادة الخافض، وفائدة زيادته تبيين معنى الأمر في لفظ الخبر))[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ فاعل (كفى) يجوز فيه وجهان، أحدهما: هو اسم الله، والباء زائدة دخلت لتدل على معنى الأمر، والتقدير: (اكتفِ بالله) وقد ذكرنا ذلك، والوجه الثاني: أنَّ الفاعل مضمر، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، فبالله على هذا هو في موضع نصب مفعولًا به، والفاعل (كفى) يتعدى إلى مفعولين، وقد حُذفا في هذه الآية الكريمة، وعلى هذا يكون تقدير الآية: كفاك الله شهيدًا[٣].

وأمَّا الباحث (أياد الأرناؤوطي) فقد ذكر قول سيبويه في ذلك، قال سيبويه: ((إنّما هي كفى اللهُ، ولكنَّك لمّا أَدخلتَ الباءَ عَمِلَتْ، والموضُع موضعُ نصب وفي معنى النصب. وهذا قولُ الخليل (رحمه الله)))[٤].

يتضح من هذا النص أنَّ لفظ الجلالة موضعه في هذه الآية (النصب) على أنَّه مفعول به أي أنَّ الباء هنا زيدت مع المفعول به، وليس مع الفاعل فلو كانت زيادتها مع الفاعل لقال إنَّ الموضع موضع رفع، فيكون ما ذهب إليه سيبويه هو الوجه الثاني، أي أنَّ الفاعل مضمر، إذ التقدير كما أسلفنا: كفى الاكتفاء بالله، وعلى هذا يكون لفظ الجلالة مفعولًا به على رأي سيبويه والخليل.

والأمر ينطبق تمامًا على ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾[النساء:٦، الأحزاب:٣٩]، إذ إنَّ الآيتين تؤديان مؤدى واحدًا وتقديرًا واحدًا، لذا نجد الباحث (أياد الأرناؤوطي) يذكر أنَّ أبا حيان فصَّل القول في الفعل (كفى)، إذ قال: ((وفي كفى خلاف: أهي اسم فعل، أم فعل؟ والصحيح أنَّها فعل، وفاعله اسم الله، والباء زائدة. وقيل: الفاعل مضمر وهو ضمير الاكتفاء، أي: كفى هو، أي الاكتفاء بالله، والباء ليست بزائدة، فيكون بالله في موضع نصب، ويتعلق إذ ذاك بالفاعل. وهذا الوجه لا يسوغ إلا على مذهب الكوفيين، حيث يجيزون إعمال ضمير المصدر كإعمال ظاهره. وإن عنى بالإضمار الحذف ففيه إعمال المصدر وهو موصول، وإبقاء معموله وهو عند البصريين لا يجوز،

---

[١] التبيان: ٣٣٢/١، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الدر المصون: ١٥٥.

[٢] المحرر الوجيز: ٦١/٢، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الدر المصون: ١٥٥.

[٣] ينظر: التبيان: ٣٣٢/١.

[٤] الكتاب: ٩٢/١، وينظر: تأويل النص القرآني: ٤٣٧.

أعني: حذف الفاعل وحذف المصدر. وانتصب حسيبا على التمييز لصلاحية دخول (من) عليه، وقيل على الحال، وكفى هنا متعدية إلى واحد وهو محذوف، التقدير: وكفاكم الله حسيبًا. وتأتي بغير هذا المعنى، فتعديه إلى اثنين كقوله: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ ﴿١٣٧﴾﴾ [البقرة:١٣٧]))[١].

وقد علَّق الباحث (الأرناؤوطي) على جملة من الأمور[٢]:

١. افترض القائلون بزيادة الباء أنَّ للتركيب أصلًا بحذفها، ولم يرد ما ادَّعوه أصلًا في موضع آخر من القرآن الكريم.
٢. لم يتطرّق أحد هذا التركيب إلا بالتأويل.
٣. ورد هذا التركيب في القرآن الكريم فضلًا عن الموضع المذكور في واحد وعشرين موضعًا، دلَّ على المدح في تسعة عشر، ودلَّ على الذم في موضعين.

ولم يذكر أحد من الباحثين ممن ذكر هذه المسألة رأيًا له والسبب في ذلك أنَّ العلماء أنفسهم لم يختلفوا في التوجيه الإعرابي في هذه الآية المباركة، ويمكن أن نضيف أمرًا على المسألة وهو أنَّ الباء إنَّما زيدت هنا لتأكيد الاتصال، أي لتأكيد شدة ارتباط الفعل بفاعله؛ لأنَّ الفعل يطلب فاعله طلبًا لابدَّ منه، وأما وجود الباء في الفعل فهي توصل الأول إلى الثاني، فكأنَّ الفعل يصل إلى الفاعل، وزادته هذه الباء اتصالًا[٣].

ونرى أنَّ ابن الشجري قد لمَّح إلى سر زيادة الباء هذه، إذ قال: ((وفعلوا ذلك إيذانا بأن الكفاية من الله سبحانه ليست كالكفاية من غيره، في عظم المنزلة، فضوعف لفظها لتضاعف معناها))[٤].

٢. زيادة (الفاء):

ذكر المرادي أنَّ الفاء تزاد وزيادتها على ضربين، قال: ((وأما الفاء الزائدة فهي ضربان: أحدهما الفاء الداخلة على خبر المبتدأ، إذا تضَّمن معنى الشرط. نحو: الذي يأتي فله درهم. فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، ... والثاني التي دخولها في الكلام كخروجها. وهذا القسم لا يقول به

---

[١] البحر المحيط: ٥٢٣-٥٢٤، وينظر: تأويل النص القرآني: ٤٣٨.
[٢] ينظر: تأويل النص القرآني: ٤٤٠-٤٤٣.
[٣] ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٨٣/٣.
[٤] أمالي ابن الشجري: ٣١٠/١.

سيبويه، وقال به الأخفش، وزعم أنهم يقولون: أخوك فوجد. ... وقال ابن برهان: واعلم أن الفاء تكون زائدةً عند أصحابنا جميعًا))[١].

ونرى أنَّ الفاء في زيادتها تكون على قسمين، أحدهما: لازمة الزيادة أي أنَّها قياسية في بابها وهي القسم الأول الذي ذكرناها في النص، والقسم الآخر: هي الزائدة غير اللازمة أي التي يكون دخولها كخروجها ولكنَّها قياسية عند الأخفش، وتزاد في الخبر مطلقًا[٢].

ومن المواضع التي تدلُّ على زيادة (الفاء) ما ذكره الباحث (فلاح الفهدي) أنَّ الفاء قد زيدت في حديث الرسول (ﷺ): ((اشْفَعُوا فَلْتُؤْجَرُوا، وَلْيَقْضِ اللهُ على لسانِ رَسُولِهِ ما شاءَ))[٣].

وقد ذكر الباحث قول الكرماني في تعليقه على هذا الحديث، قال الكرماني: ((قوله (فلتؤجروا) فإن قلت: ما هذه الفاء؟ قلت: هي فاء السببية التي ينتصب بعدها الفعل المضارع واللام بالكسر بمعنى (كي) وجاز اجتماعهما لأمر واحد أو الجزائية؛ لكونها جوابا للأمر أو زائدة على مذهب الأخفش، أو هي عاطفة على اشفعوا واللام للأمر، أو على مقدر؛ أي اشفعوا لتؤجروا فلتؤجروا نحو: ﴿وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾[البقرة:٤٠]، فإن قلت ما فائدة اللام. قلت اشفعوا تؤجروا في تقدير إن تشفعوا تؤجروا والشرط متضمن للسببية فإذا ذكرت اللام فقد صرحت بالسببية، وقال الطيبي[٤]: الفاء واللام مقحمان للتأكيد؛ لأنه لو قيل: (اشفعوا تؤجروا) واضح أي إذا عرض المحتاج حاجة علي فاشفعوا له إلي فإنكم إذا شفعتم حصل لكم الأجر سواء قبلت شفاعتكم أولًا))[٥].

نلاحظ في النص تأويلات بدت لنا غريبة بعض الشيء، إذ إنَّ الكرماني ذكر الفاء واللام مجتمعين وكلاهما مما ينتصب بعدهما الفعل المضارع بـ(أن) الناصبة المضمرة، فنحن نعرف جيدًا أنَّه لا يجوز اجتماعهما في موضع واحد ليدلا على نصب فعل مضارع بحرف ناصب له، هذا التأويل الأول.

---

[١] الجنى الداني: ٧٠-٧٢.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٧١.

[٣] صحيح البخاري: ١٢/٨.

[٤] ينظر: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ(الكاشف عن حقائق السنن): ٣١٧٧/١٠.

[٥] الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ١٧٩/٢١-١٨٠، وينظر: التأويل النحوي في الحديث الشريف:٣٣٥.

أما التأويل الثاني، فقد جعل (الفاء) عاطفة وهذا فيه من الغرابة ما لا يخفى إذ كيف يعطف الفعل المتصل باللام المتضمِّن للجواب على فعل الأمر المتضمِّن للشرط، فهذان التأويلان بعيدان عن واقع اللغة وقوانينها.

وقد أحسن الباحث (أسامة الهيتي) حين ذهب إلى أنَّ الفاء كانت في الحديث للسببية، وأنَّ اجتماعها مع اللام لأمر واحد لم نجد له نظيرًا، هذا التأويل الأول الذي ذكرناه، وأما التأويل الثاني الذي ذكرناه أيضًا وعلَّق عليه الباحث المذكور من أنَّ الفاء كونها عاطفة على المفعول، فمعلوم أنَّ الفعل لازم، وحينئذٍ لا يصح العطف[١].

وذكر أيضًا قول زكريا الأنصاري في التوجيه الإعرابي للحديث الشريف، وهو مقارب كثيرًا لما ذكره الكرماني، قال الأنصاري: ((" فلتؤجروا" الفاء للسببية التي ينتصب المضارع بعدها واللام بالكسر بمعنى: كي، وجاز اجتماعهما؛ لأنهما لأمر واحد أو هي زائدة على مذهب الأخفش، أو عاطفة على المفعول واللام بالسكون للأمر، أو على مقدر أي: اشفعوا لتؤجروا (فلتؤجروا) نحو: ﴿وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ ٤٠﴾[البقرة:٤٠]، وقيل: الفاء واللام زائدتان ويوافقه سقوطهما من نسخة))[٢].

وأضاف الباحث نفسه أمرًا ثالثًا قد علَّق عليه، إذ ذهب إلى أنَّ القول بالعطف على مقدَّر والتمثيل لذلك بالآية الكريمة: ﴿وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ ٤٠﴾، فمرد ذلك إلى الصناعة النحوية البحتة، وفي الآية اشتغل الفعل بالمفعول، وبقي الضمير بلا ناصب، فوجب تقدير ناصب محذوف[٣].

ثم إنَّ قول الباحث (فلاح الفهدي) الذي قال: ((ولضعف هذه التقديرات أثبت ما قلته آنفًا من أنَّ الفاء رابطة للفعل المتضمن للجواب بفعل الأمر المتضمِّن للشرط، ولا مانع من أن يكون فيها معنى المجازاة والتوكيد وتوثيق اتصال الجواب بالأمر، ولا حاجة للقول: إنَّها زائدة؛ لأنَّها أفادت معنى لا يتحصل بدونها))[٤].

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في منحة الباري: ٢٤٨.

[٢] منحة الباري: ١٨٤/٩، وينظر: التأويل النحوي في منحة الباري: ٢٤٨.

[٣] ينظر: التأويل النحوي في منحة الباري: ٢٤٨.

[٤] التأويل النحوي في الحديث الشريف: ٣٣٦.

نقول ردًّا عليه بإنَّ الفعل الذي تضمن الجواب هو الجواب نفسه أي: (أشفعوا لتؤجروا)، وقد جزم بفعل الأمر، وهو حينئذٍ لا يحتاج إلى رابط، والدليل على ذلك ما قاله المبرد: ((واعلم أنَّ جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاءً صحيحًا وذلك قولك: (ائتني أكرمك) لأنَّ المعنى فإنك إن تأتني أكرمك ألا ترى إن الإكرام إنما يستحق الإتيان))[١].

ونحن نؤيد ما قاله الباحث (أسامة الهيتي) بأنَّ الفاء زائدة وقد أفادت معنى، إذ يقول: ((إنَّ إنكار زيادتها بعلة إفادتها معنى لا يتحصل بدونها أمر غريب، إذ لا بد من معنى يتحصل بالحرف الزائد، فـ(من) الزائدة تعطي معنى لا يتحصل بدونها، تقول: ما رأيت من أحد، أخبرت أنك ما رأيت أحدًا ثم أكدت الخبر، ولم يتحصل التوكيد إلا بمن، ومثلها الباء وغيرها من الزوائد))[٢].

٣. زيادة (الواو).

يجوّز الكوفيون زيادة الواو، ووافقهم الأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين، في حين منع البصريون زيادتها، ودليل الكوفيين على زيادتها هو ورودها زائدة كثيرًا في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، وأما البصريون فحجتهم أنَّ الواو في الأصل حرف وضع لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجزى على أصله، وعندهم أنَّ جميع الشواهد التي احتج بها الكوفيون يمكن حملها على الأصل، ولا حاجة للتكلف والتأويل[٣]، والكثير الغالب أنَّها تزاد بعد (إذا) و(لمّا)[٤].

ومن المواضع التي تدلُّ على زيادة (الواو) ما ذكرته الباحثة (هدى محمد الصافي) أنَّ الواو قد زيدت في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ٧٣﴾[الزمر:٧٣]، ذاكرةً رأي الفراء الذي ذهب إلى أنَّ الواو في هذه الآية زائدة، وشرطه في ذلك أنَّها واقعة بعد (إذا) أي أنَّها جوابًا لها[٥].

---

[١] المقتضب: ١٣٥/٢.

[٢] التأويل النحوي في منحة الباري: ٢٥٠.

[٣] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٠٧/١، والمقتضب،: ٨٠/٢-٨١، والإنصاف: ٣٧٤/٢-٣٧٦، وشرح التسهيل: ٣٥٥/٣.

[٤] ينظر: الجنى الداني: ١٦٦.

[٥] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٠٨/١، والتأويل النحوي عند الفراء: ٧٧.

والواقع أنَّ الباحثة (هدى الصافي) لم تبدِ رأيًا لها يخصُّ المسألة فهي لم ترجح أي رأي من الآراء على قلّتها، وإنَّما اكتفت بذكر رأي الفراء والبصريين في المسألة مختصرةً ذلك على هذين الرأيين فقط.

وبيَّنت الباحثة أنَّ البصريين رفضوا هذا التأويل، و(الواو) عندهم عاطفة وليست زائدة، وأما جواب (إذا) فمحذوف، والتقدير فيه: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا[١].

بينما نجد الباحث (دارا جبار كريم) قد فصَّل القول في المسألة ذاكرًا آراء العلماء فيها ومبينًا الأوجه التي تحتملها هذه الواو، فقد ذكر الباحث أنَّ المبرد ذهب إلى أنَّ الجواب محذوف في هذه الآية الكريمة، والتقدير: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها سعدوا، والزجاج ذكر أنَّ الجواب محذوف والتقدير: طبتم فادخلوها خالدين دخولها، ودلَّت الواو في (وفتحت) أنَّ الجنة كانت مفتحة لهم الأبواب قبل أن يجيؤوها[٢].

وفصل الباحث (دارا) في إيراد الأوجه النحوية التي ذكرها العلماء من نحاة ومفسرين في هذه الواو، إذ ذكر أنَّ للنحويين في جواب (إذا) ثلاثة أوجه هي:

الأول: أنَّ قوله (وفتحت) الواو زائدة، وهو رأي الكوفيين، والفراء والأخفش في حين استبعد المبرد زيادتها ووصف ذلك بأنَّها أبعد الأقاويل[٣].

الثاني: أنَّ الجواب ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴿٧٣﴾﴾ [الزمر:٧٣]، على زيادة الواو أيضًا، والتقدير: حتى إذا جاؤوها قال لهم خزنتها، وهو قول بعض الكوفيين[٤]، والقول الآخر للأخفش[٥].

---

[١] ينظر: الإنصاف: ٣٧٦/٢، والتأويل النحوي عند الفراء: ٧٧-٧٨.

[٢] ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٦٣٨٩/١٠-٦٣٩٠، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٩١.

[٣] ينظر: معاني القرآن: ٣٩٠/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية: ٦٣٨٩/١٠-٦٣٩٠، والانصاف: ٣٧٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١٣٢/١، والمقتضب: ٨٠/٢، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٩١.

[٤] ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٦٣٨٩/١٠، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٩١.

[٥] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٣٢/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٩١.

الثالث: أن يكون الجواب محذوفًا، تقديره: حتى إذا جاؤوها فازوا أو نعموا أو سعدوا، والواو واو الحال، و(قد) محذوفة من الكلام، والتقدير: وقد فتحت أبوابها، وهذا رأي الخليل، واختاره المبرد، وتابعه الطبري، والزجاج، والنحاس، والزمخشري، وابن يعيش[١].

فهذه ثلاثة أوجه ذكرها لنا الباحث (دارا جبار كريم) كانت شاملة لآراء العلماء من نحاة ومفسرين وهو بهذا قد أحاط بالمسألة من كل جوانبها فيما يخصُّ الجانب النحوي، فضلًا عن المعنى الذي تحتمله الآية المباركة الذي من أجله تعددت الأوجه في الواو.

وبعد أن ذكر لنا الباحث (دارا جبار كريم) آراء العلماء في هذه المسألة رجَّح الرأي القائل بحذف الجواب معبرًا عن ذلك بأنَّ حذف الجواب هو البليغ في كلام العرب، فلا داعي للقول بزيادة الواو؛ لأنَّ المعنى مستقيم بدون زيادتها[٢].

ونحن نذهب إلى ما ذهب إليه الباحث (دارا جبار كريم) ونقول إنَّ الجواب قد حذف في الآية الكريمة والواو ليست زائدة، ونقول إنَّ مذهب البصريين كان راجحًا وصائبًا؛ لأنَّ ((الأفضل التخفّف من الزائدة قدر الاستطاعة، والبعد عن استعمالها؛ فرارًا من اللبس، ومن التأويل بغير داع))[٣]، لذا يمكن حمل الواو في الآية المباركة على أصلها وهو معنى العطف وجواب إذا يكون محذوفًا.

وإنَّما جعل الواو هنا مع أصحاب الجنة، وحذفها مع أصحاب النار؛ لأنَّ أبواب الجنة مفتحة لهم؛ لأنَّها دار الكرامة بخلاف أهل النار، فإنَّ جهنم سجن لأصحابها، والسجون مغلقة الأبواب، لا تفتح إلا لداخل فيها أو خارج منها لذلك حذفت الواو منها، وقد حذف الجواب في قوله: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ٧٣﴾ [الزمر:٧٣]؛ لأنَّ الكلام يضيق عن وصف الكرامة التي أعدت لهم[٤].

---

[١] ينظر: المقتضب: ١٣٢/١، وجامع البيان: ٣٤١/٢١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٦٤/٤، وإعراب القرآن: ١٧/٤، والكشاف: ٤/ ١٤٧، وشرح المفصل: ١٢/٥، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٩٢.

[٢] ينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٩٢.

[٣] النحو الوافي: ٥٧٠/٣.

[٤] ينظر: معاني النحو: ١٢٥/٤-١٢٦.

٤. **زيادة (الكاف)**:

ذكر ابن هشام وغيره من النحاة أنَّ الكاف تأتي زائدة للتوكيد في خبر ليس[١]، وبين ابن مالك أنَّ الكاف تزاد إن أمن اللبس وكان الموضع غير صالح للتشبيه، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾[الشورى:١١]، فلا بد هنا من عدم الاعتداد بالكاف؛ لأنَّ الاعتداد بها يستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله، وذلك محال وما أفضى إلى المحال محال[٢].

وذهب جماعة من النحاة أنَّ الكاف تزاد ولا تدل على معنى التشبيه، ومنهم أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن السراج، والرضي[٣].

وزيادة الكاف ليست قاصرة على وقوعها خبرًا لـ(ليس) فحسب، وإنَّما تزاد في مواضع أخرى على ما سنبين ذلك إن شاء الله.

فمن مواضع زيادة (الكاف) ما ذكره الباحث (دارا جبار كريم) أنَّها زيدت في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴿٢٥٩﴾﴾[البقرة:٢٥٩]، إذ نقل الباحث قول مكي في ذلك: ((قال الفراء والكسائي: " معنى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴿٢٥٨﴾﴾[البقرة:٢٥٨]، هل رأيت كالذي حاج، أي كالذي مر على قرية، فهو معطوف عليه، وقيل: الكاف زائدة، والمعنى: " الم تر إلى الذي حاج أو الذي مر على قرية"))[٤].

وقال في موضع آخر: ((فالعطف في قوله: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى ﴿٢٥٩﴾﴾ مردود على معنى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴿٢٥٨﴾﴾؛ لأن معناه: هل رأيت مثل الذي حاج إبراهيم. فعطف على المعنى فقال: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴿٢٥٩﴾﴾، تقديره: " أو رأيت مثل الذي مر". والعطف على المعنى كثير كما قال:

---

[١] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢٧٣.

[٢] ينظر: شرح التسهيل: ١٧٠/٣.

[٣] ينظر: الإنصاف: ٢٤٤/١، وشرح التسهيل: ١٧٠/٣، ومغني اللبيب: ٢٣٧.

[٤] الهداية إلى بلوغ النهاية: ٨٦٢/١، وينظر: التأوي النحوي في تفسير الهداية: ١٦٥.

﴿كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقّٞ ﴿٨٦﴾﴾ [آل عمران:٨٦]، فـ "شهدوا" معطوف على معنى إيمانهم لا على كفرهم، تقديره: " بعد أن آمنوا وشهدوا "))[١].

وذكر الباحث (دارا جبار كريم) أنَّ في قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي ﴿٢٥٩﴾﴾ أربعة أوجه، ليصح عطف الموصول على الموصول قبله:

الأول: أنَّه عطف على المعنى، وهو قول الكسائي[٢]، والفراء[٣]، والزجاج[٤]، والتقدير عندهم: أرأيت كالذي حاج إبراهيم، أو كالذي مر على قرية، وتابعهم النحاس[٥]، ومكي[٦]، والزمخشري[٧]، وذكر أبو حيان أنَّ العطف على المعنى وإن كان موجودًا في لسان العرب، إلا أنَّ العلماء نصوا على أنَّه لا ينقاس[٨].

الثاني: أنَّه منصوب على إضمار فعل، وهو رأي الزمخشري، والتقدير عنده: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي ﴿٢٥٩﴾﴾ معناه: أو رأيت مثل الذي مر، فحذف الفعل لدلالة قوله:﴿أَلَمۡ تَرَ ﴿٢٥٨﴾﴾ عليه؛ لأنَّ كلتيهما كلمة تعجب[٩]، وقد استحسن رأي الزمخشري هذا أبو حيان الذي قال: ((وهو تخريج حسن؛ لأنَّ إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة المعنى))[١٠].

الثالث: أنَّ الكاف زائدة، كما في قول الشاعر[١١]:

---

[١] الهداية إلى بلوغ النهاية: ٨٧٠/١، وينظر: التأوي النحوي في تفسير الهداية: ١٦٥.

[٢] ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٢٧٩/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٥– ١٦٦.

[٣] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٧٠/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٦.

[٤] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٢/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٦.

[٥] ينظر: معاني القرآن للنحاس: ١٧٩/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٦.

[٦] ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣٨/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٦.

[٧] ينظر: الكشاف: ٣٠٦/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٦.

[٨] ينظر: البحر المحيط: ٦٣٠/٢، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٦.

[٩] ينظر: الكشاف: ٣٠٦/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٦.

[١٠] البحر المحيط: ٦٣١/٢، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٦.

[١١] البيت مختلف في نسبته فينسب، لحميد الأرقط، ينظر: الكتاب: ٤٠٨/١، وديوانه: ٥٨، ولرؤبة بن العجاج، في ديوانه مما نسب إليه: ١٨١

ولعَبَتْ طــيرٌ بـــهم أبابــيل فصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ

فيكون (الذي) في الآية قد عُطف على (الذي) الأول، والتقدير: ألم ترَ إلى الذي حاج، أو الذي مر على قرية، والتقدير في البيت: مثلَ عصفٍ مأكولٍ، وهذا القول قول الأخفش[١]، وأجازه أبو البقاء[٢].

الرابع: أنَّ (الكاف) اسم بمعنى (مثل) لا حرف، وهو مذهب الأخفش، والتقدير: ألم ترَ إلى الذي حاج، أو إلى مثل الذي مر[٣]، واختاره أبو حيان وقال: ((ومجيء الكاف اسما فاعلة، ومبتدأ ومجرورة بحرف الجر ثابت في لسان العرب، وتأويلها بعيد، فالأولى هذا الوجه الأخير، وإنما عرض لهم الإشكال من حيث اعتقاد حرفية الكاف، حملًا على مشهور مذهب البصريين، والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن))[٤].

وبعد أن عرض الباحث هذه الأوجه، قال بعد ذلك: ((ويبدو للباحث أن هذا الوجه الأخير أقرب إلى القبول؛ لخلوه من الحذف والزيادة))[٥].

والظاهر أنَّ ما ذهب إليه الباحث هو الراجح في اعتقادنا؛ لأنَّ حمل النص على ظاهره أيسر من حمله على التأويل، وهو أبعد عن التكلف وأبعد عن الإيغال في التقديرات والتفسيرات، ثم إنَّ الكاف هذه دلائل اسميتها كثيرة، فإنَّها تأتي فاعلة، ومبتدأة ومجرورة بحرف الجر لذا لا حاجة لحملها على أنَّها حرف؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى تعدد الأوجه وبالتالي تتعدد التأويلات والتقديرات.

٥. زيادة (اللام).

تُحصر زيادة اللام في مواطن إذ إنَّها تزاد إلا مع المفعول به، بشرط أن يكون عامله متعديًا إلى مفعول واحد، لكن إذا كانت زيادتها لتقوية عامل ضعيف بالتأخير نحو قوله تعالى: ﴿إِنكُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾[يوسف:٤٣]، أو إذا كان هذا العامل فرعًا في العمل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ

---

[١] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٢٩/١-٣٣٠، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٧.

[٢] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٠٨/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٧.

[٣] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٢٩/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٧.

[٤] البحر المحيط: ٦٣١/٢، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٧.

[٥] التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٦٧.

فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾[هود:١٠٧]، فهو حينئذٍ يجوز القياس على ما سمع منها، وإن كانت هذه اللام بخلاف ذلك قصرت على السماع[١]، كالشاهد الذي سندرسه إن شاء الله.

ومن الشواهد على زيادة (اللام) ما ذكرته الباحثة (هدى محمد الصافي) أنَّ (اللام) قد زيدت في قوله تعالى: ﴿﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴿٧٢﴾﴾[النمل:٧٢]، إذ ذكرت الباحثة أنَّ الفراء قال بزيادتها، والتقدير عنده: عسى أن يكون ردفكم[٢]، وقد ذكر المبرد أنَّ (اللام) في هذه الآية الكريمة وردت زائدةً عند المفسرين[٣].

وقد وافق الفراء في هذا التقدير أبو البقاء العكبري، الذي ذكر أنَّ اللام هنا مزيدة للتأكيد، ولكنَّ أبا البقاء ذكر وجهًا آخر، وهو أن يحمل الفعل (رَدِفَ) على معنى الفعل (دنا) ويُضمَّن معناه، أي يكون المعنى: دنا لكم[٤].

في حين أورد الباحث (دارا جبار كريم) قول مكي القيسي في ذلك، قال مكي: ((أي قل يا محمد لهم: عسى أن يكون اقترب لكم ودنا بعض الذي تستعجلون من عذاب الله، وقال ابن عباس: ردف لكم: اقترب لكم، وقال مجاهد: أعجلكم. وعنه أيضًا: أزف لكم، وهو قول الضحَّاك، وقال أبو عبيدة: جاء بعدكم، وهو من ردفه: إذا جاء في إثره، وقيل: تقدير الآية: قل يا محمد: عسى أن يكون بعض الذين تستعجلون ردف لكم؛ لأنه ليس من الجائز أن يلي فعل فعلًا، وقيل: إن بعد يكون إضمار القصة، أو الحديث وشبهه. و" بعض " مرفوع بردف، ودخلت اللام في (ردف لكم) حملًا على المعنى لأنَّ معناه: اقترب لكم ودنا لكم وقيل: هي زائدة. والمعنى: ردفكم، وقيل: هي متعلقة بمصدر ردف))[٥].

---

[١] ينظر: شرح التسهيل: ١٤٨/٣، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢٨٦-٢٨٧، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٥/٤.

[٢] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٢٢/١، والتأويل النحوي عند الفراء: ٨٢.

[٣] ينظر: المقتضب: ٣٧/٢، والتأويل النحوي عند الفراء: ٨٢.

[٤] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: /١٠١٣، والتأويل النحوي عند الفراء: ٨٢.

[٥] الهداية إلى بلوغ النهاية: ٥٤٦١/٨-٥٤٦٢، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٧٤.

وتابع الباحث (دارا جبار كريم) حديثه، إذ ذكر أنَّ في قوله: (ردف لكم) أوجهًا متعددة هي على النحو الآتي:

الأول: أنَّ (ردف) ضُمِّن معنى فعل يتعدى باللام مثل (دنا، قرب، أزف) وبهذا فسَّره ابن عباس، وقد عدي بـ(من) أيضًا على تضمينه معنى (دنا) وهو اختيار الطبري[١]، والنحاس[٢].

قال ابن عطية: ((ورَدِفَ معناه قرب وأزف قاله ابن عباس وغيره، ولكنها عبارة عما يجيء بعد الشيء قريبا منه ولكونه بمعنى هذه الأفعال الواقعة تعدى بحرف وإلا فبابه أن يتجاوز بنفسه))[٣]، فعلى هذا تكون اللام زائدة.

الثاني: أنَّ اللام للعلة، أي أنَّ اللام داخلة على المفعول من أجله، والمفعول به محذوف والتقدير: ردف الخلق لأجلكم ولشؤمكم، وضعَّف هذا الرأي أبو حيان[٤].

الثالث: أنَّ اللام زائدة في المفعول، لتأكيد وصول الفعل إلى مفعوله، قاله الزمخشري[٥]، وتابعه الرازي[٦].

الرابع: أنَّ اللام زائدة، و(رَدِفَ) يصل إلى الفعل بنفسه وباللام كـ(نصح) والمعنى: ردفكم وهو قول الفراء، والأخفش، وابن قتيبة، والزجاج، وهو أحد الوجهين عند أبي البقاء[٧].

الخامس: وقال أبو عبيدة في مجازه: جاء بعدكم، وهو من ردفه، إذا جاء في أثره[٨].

---

[١] ينظر: جامع البيان: ١١٣/١٨، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٧٥.

[٢] ينظر: معاني القرآن: ١٤٧/٥، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٧٥.

[٣] المحرر الوجيز: ٢٦٩/٤، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٧٥.

[٤] ينظر: البحر المحيط: ٢٦٦/٨، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٧٥.

[٥] ينظر: الكشاف: ٤٧٠/٤، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٧٦.

[٦] ينظر: مفاتيح الغيب: ٥٦٩/٢٤، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٧٦.

[٧] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٩٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٦٧/١، وغريب القرآن: ٣٢٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٢٨/٤، والتبيان: ١٠١٣/٢، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٧٦.

[٨] ينظر: مجاز القرآن: ٩٦/٢، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٧٦.

السادس: أنَّ فاعل (رَدِفَ) ضمير الوعد، أي ردف الوعد، أي قَرُبَ ودنا مقتضاه، و(لكم) خبر مقدم، و(بعض) مبتدأ مؤخر، والوقف على هذا على (رَدِفَ)، وهو تكلُّف، وفيه تفكيك للكلام وخروج عن ظاهر النص لغير حاجة عند أبي حيان، والسمين الحلبي[١].

السابع: أنَّ الفعل محمول على المصدر، أي الردافة لكم، و(بعض) على تقدير: ردافة بعض ما تستعجلون، يعني: حتى يتطابق الخبر والمخبر عنه، ولكنَّ أبا حيان ضعَّف هذا الرأي، وقال: ((وهذا فيه تكلف ينزه القرآن عنه))[٢].

وبعد أن عرض الباحث (دارا جبار كريم) هذه الآراء رجَّح الرأي القائل بإنَّ الفعل (رَدِفَ) متضمنٌ فعل يتعدى باللام مثل (دنا، قرب)، ذاكرًا بأنَّ التضمين أمر شائع في العربية، وإذا أمكن القول بالتضمين فلا يجوز القول بالزيادة[٣].

ونرى أنَّ ما ذهب إليه الباحث كان راجحًا وصائبًا فنحن نذهب إلى ما ذهب إليه الباحث ونقول: إنَّ الفعل (رَدِفَ) في الآية المباركة قد ضُمِّن معنى فعل آخر (دنا أو قرب) أو نحو ذلك، إذ يكون التقدير حينئذٍ: عسى أن يكون دنا أو قرب أو تهيأ لكم بعض الذي تستعجلون و((إذا أمكن أن يبقى الحرف على معناه، فلا سبيل إلى ادعاء الزيادة؛ لأنَّ الزيادة في الشيء خروج عن موضع الشيء))[٤].

---

[١] ينظر: البحر المحيط: ٢٦٦/٨، والدر المصون: ٦٣٩/٨، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٧٦.

[٢] البحر المحيط: ٢٦٦/٨، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٧٦.

[٣] ينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٧٧.

[٤] شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٦/٤.

ثانياً: الزيادة في الحروف الثنائية.

وهي الحروف التي تتألف من حرفين وجاءت على النحو الآتي:

١. زيادة (لا).

ذكر المرادي أنَّ (لا) الزائدة على ثلاثة أقسام[١]:

القسم الأول: هو أنَّ تكون (لا) زائدة من جهة اللفظ فقط، نحو: جئت بلا زادٍ، فـ(لا) في هذا المثال زائدة من جهة اللفظ؛ لوصول عمل ما قبلها وهو الباء الجارة إلى ما بعدها –جر زادٍ– لكنَّها ليست زائدة من جهة المعنى؛ لأنَّها تفيد النفي.

القسم الثاني: أن تكون زائدة لتوكيد النفي نحو: ما يستوي زيد ولا عمرو، فـ(لا) زائدة لتوكيد النفي.

القسم الثالث: أن تكون زائدة يكون فيه دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه.

يفهم من ذلك أنَّ القسمين الأَولين يخضعان للقياس فـ(لا) فيهما زائدة من جهة القياس، في حين تكون للسماع في القسم الأخير، ويفهم أيضًا أنَّ (لا) في القسم الثاني زائدة من جهتي اللفظ والمعنى؛ لأنَّها وردت في سياق النفي وسبقت بـ(الواو) العاطفة.

ومن المواضع التي تدلُّ على زيادة (لا) ما ذكره الباحث (أسامة الهيتي) أنَّ (لا) قد زيدت في القسم في قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴿٦٥﴾ ﴾[النساء:٦٥]، إذ ذكر الباحث أنَّ زكريا الأنصاري تأوَّل ذلك على زيادة (لا) والتقدير عنده: فوربك، و(لا) زائدة هنا لتأكيد القسم[٢].

وكانت زيادة (لا) في هذه الآية محلّ خلاف بين العلماء ولا سيما أنَّ المقسم عليه كان منفيًا، لذا تعددت أقوالهم في ذلك، وقد بين ذلك الباحث (أسامة الهيتي) على النحو الآتي:

---

[١] ينظر: الجنى الداني: ٣٠٠-٣٠٢.

[٢] ينظر: منحة الباري: ١٣١/٥، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٢٦٦.

أ. هناك من ذهب إلى أنَّها زائدة، ولكن اختلف في فائدة زيادتها على قولين، أحدهما: أنَّها زيدت تمهيدًا لنفي الجواب، وهو رأي السيوطي[١]، والآخر: أنَّها زيدت لمجرد توكيد القسم وتقوية الكلام، وهو ما ذهب إليه الزمخشري[٢]، والزركشي[٣]، وأبو السعود[٤].

ب. وهناك من رأى أنَّ (لا) نافية لكلام سابق مقدر؛ أي: فليس الأمر كما يزعمون أنَّهم يؤمنون بما أنزل إليك، وهم يتحاكمون إلى الطاغوت ويصدون عنك إذا دعوا إليك، وممن ذهب هذا المذهب الطبري، وتابعه في ذلك ابن عطية، والقرطبي، وأبو حيان[٥].

ت. في حين ذكر الباحث (عبد الهادي الحربي) أنّ أبا البقاء أضاف تأويلًا ثالثًا هو أنَّ (لا) الثانية هي الزائدة والأولى نافية، والنفي معترض بين حرف النفي وجملة (يؤمنون) المنفية بـ(لا) الأولى، والتقدير عنده: فوربك لا يؤمنون[٦]، واختار هذا الرأي الطاهر بن عاشور، إذ علَّل تقديم (لا) النافية بالاهتمام، وجعله الاستعمال الأكثر عن العرب نافيًا أن تكون كهي الداخلة على القسم والمقسم به مثبت[٧].

ث. وهناك تأويل رابع ذكره الباحث (عبد الهادي الحربي) وعزاه إلى أبي حيان الذي تأول أنَّ (لا) الأولى نافية غير زائدة قُدِّمت على القسم اهتمامًا بالنفي، و(لا) الثانية توكيد لها[٨].

إذن هناك أربعة تأويلات قيلت في المسألة، ويبدو أنَّ القول الثاني هو قول الفراء، ولكنَّ الباحث (أسامة الهيتي) لم ينسب القول إليه، بل نسبه إلى علماء جاءوا بعده، فالفراء ذهب إلى أنَّ (لا) في الآية المباركة ليست زائدة، بل هي جواب لكلام سابق على نحو قولك: ((والله إن الرَّسُول

---

[١] ينظر: الإتقان: ٢٧١/٢، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٢٦٦-٢٦٧.

[٢] ينظر: الكشاف: ٥٢٨/١-٥٢٩، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٢٦٧.

[٣] ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٦٠/٤، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٢٦٧.

[٤] ينظر: إرشاد العقل السليم: ١٩٧/٢، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٢٦٧.

[٥] ينظر: جامع البيان: ٢٠٠/٧، والمحرر الوجيز: ٧٤/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٢٦٦/٥، والبحر المحيط: ٦٩٥/٣، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٢٦٧.

[٦] ينظر: التبيان: ٣٦٩/١، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٢٦١.

[٧] ينظر: التحرير والتنوير: ١١٠/٥.

[٨] ينظر: البحر المحيط: ٦٩٥/٣، والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٢٦١.

لحق، فإذا قلت: لا والله إن الرَّسُول لحق، فكأنك أكذبت قومًا أنكروه، فهذه جهة (لا) مَعَ الإقسام، وجميع الأَيْمان فِي كل موضع ترى فِيهِ (لا) مبتدأ بها، وهو كَثِير فِي الكلام))[١].

ويمكن تعليل ذلك عند الفراء أنَّ (لا) وقعت في بداية الجملة أو الكلام، والحرف الزائد لا يجوز الابتداء به؛ لأنَّه يؤدي إلى لبس في المعنى فلا يعرف حينئذٍ القصد من الكلام الإثبات أو النفي[٢].

ولكنَّ الباحث (أسامة الهيتي) نسب هذا القول إلى الطبري أولًا وذكر بعده جلة من العلماء تابعوه في ذلك، وهذا مما يؤخذ عليه، فكان عليه أن يرجع إلى علماء أسبق من الطبري ليتوثق من قولهم، ومن ثم يذكر أيا من العلماء المتأخرين تابع المتقدم في القول هذا.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنَّ الباحث الهيتي ذكر أنَّه لا يرجح أي رأي من الآراء التي قيلت في المسألة معللًا ذلك بأنَّه لا يقوى دليل على آخر، والمعنى يحتملها جميعًا[٣]، وهذا مما يؤخذ عليه فكان عليه أن يتمعن جيدًا وينظر طويلًا في المسألة حتى يبدي رأيه هذا، فالقول الأول فيه نظر بأنَّ قوله: إنَّها زيدت توطئة وتمهيدًا لنفي الجواب، فإنَّ الجواب في هذه الآية ونحوها مثبت، وهو جواب لكلام سابق عليه محذوف، وأمَّا قول من قال: إنَّها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، فهذا أيضًا مردود؛ لأنَّ (لا) لا تزاد في صدارة الكلام بل إذا وقعت حشوًا؛ وذلك لأنَّ زيادة الشيء تفيد اطِّراحه، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به[٤]، فلا يجوز حذفه هذا من جانب، ومن جانب آخر أنَّ القرآن الكريم في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض فـ(لا) لم تكن مزيدة إلا في وسط الكلام[٥].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الباحث (عبد الهادي الحربي) ذاكرًا أنَّ ما ذهب إليه بعض العلماء أنَّ قوله (فلا وربك) هي واقعة نفيًا لكلام قبلها مقدر، وليس (لا) حينئذٍ زائدة، فهذا الرأي هو الراجح معللًا ذلك بأنَّ هذا الوجه حُمل على الظاهر والتأويل لا يلجأ إليه إلا إذا امتنع الحمل على الظاهر، أو كان

---

[١] معاني القرآن للفراء: ٢٠٧/٣.

[٢] ينظر: المصدر نفسه.

[٣] ينظر: التأويل النحوي في منحة الباري: ٢٦٨.

[٤] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٢٩.

[٥] ينظر: معاني النحو: ١٧٠/٤.

التأويل أوسعَ دلالةً وأصحَّ معنىً، أما إذا تساويا في الدلالة والمعنى، فحمل النص على ظاهره أولى من حمله على التأويل[١].

ونحن نرجح رأي الباحث (عبد الهادي الحربي) ونقول إنَّ معنى النفي الذي ورد في هذه الآية لا يحتاج إلى توكيد؛ لأنَّه صادر عن الله سبحانه وتعالى، وأيضًا فإنَّه قد سبق بالقسم الذي هو أعظم من التوكيد، والغرض من هذا النفي هو الإيذان بنفي المقسم عليه[٢].

٢. زيادة (ما).

من المعلوم أنَّ (ما) من الألفاظ المشتركة بين الاسمية والفعلية، وتكون الحرفية في الكلام على ثلاثة أقسام: نافية، ومصدرية، وزائدة، والزائدة هي موضوع بحثنا، وهي من أنواع (ما) الحرفية، وتسمى المؤكدة للفظ، وهناك من يسميها صلة، وقيل زائدة، والأول أولى؛ لأنَّه لا يوجد في القرآن الكريم حرف إلا وله معنى، وتدخل (ما) على الاسم والفعل والحرف، ولا تقع في صدارة الكلام أبدًا، إذ يكثر مجيؤها في وسط الكلام وآخره، وإذا وقعت في وسط الكلام أي تكون حشوًا، فإنَّها تقع بين شيئين متلازمين كالجار والمجرور، والجازم والمجزوم وهذا ما يؤكد زيادتها؛ لأنَّها تقحم بين شيئين متلازمين هما كالشيء الواحد[٣]، ويسمي سيبويه (ما) هذه لغوًا[٤].

ووضَّح ابن السراج معناها، إذ قال: ((ومن الحروف "مَا" وهي تكونُ نفي هو يفعلُ إذا كان في الحال وتكونُ كلَيْسَ في لغة أهل الحجاز، وتكون توكيدًا لغوًا تغيرُ الحرفَ عن عمله نحو: إنما وكأَنما ولعلما جعلتهنَّ بمنزلة حروف الابتداء))[٥].

يفهم من ذلك أنَّ (ما) تكون كافةً، أي تكف ما تدخل عليه عما كان يعمل فيه من العمل قبل دخولها، وتكون غير كافة وهي التي تفيد التوكيد وتكون زيادتها عوضًا عن محذوف[٦].

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في تفسير روح المعاني: ٢٦٢.

[٢] ينظر: معاني النحو: ١٧٤/٤.

[٣] ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤٠٩/٤.

[٤] ينظر: الكتاب: ٢٢١/٤.

[٥] الأصول في النحو: ٢١٠/٢.

[٦] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٩١.

ومن المواضع التي تدل على زيادة (ما) ما ذكرته الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) أنَّ (ما) زيدت في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴿١٥٩﴾﴾[آل عمران:١٥٩]، إذ ذكرت الباحثة أنَّ الفراء بيَّن أنَّ العرب تجعل (ما) صلةً في النكرة والمعرفة، والمعنى عنده: فبرحمة من الله[١].

على أنَّ الباحثة ذكرت أنَّ الحكم بزيادة (ما) في هذه الآية ونحوها ليس نهائيًا عند الفراء، بل أنَّه أجاز وجهًا آخر إلى جانب زيادتها، وهو أنَّ (ما) موصولة، وما بعدها مرفوع بإضمار مبتدأ، والجملة الاسمية صلة الموصول، والتقدير في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴿١٥٩﴾﴾، فبالذي هو رحمة، وذكر أنَّه لم يقرأ بالرفع، ولم يسمعه من أحد، وأنَّه لو قرئ به لجاز في العربية دون التلاوة؛ لأنَّه سيؤدي إلى مخالفة رسم المصحف، كما في قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴿٢٨﴾﴾ [القصص:٢٨]، فتصبح بناءً على هذا الوجه (أيما الأجلان قضيت)، فالفراء يكرهه ولكن لا يرده[٢].

ولكنَّ الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) لم تستحسن الوجه الثاني الذي ذكره الفراء وهو وقوع (ما) موصولة بمعنى (الذي)، إذ بيَّنت أنَّ التكلف بادٍ على هذا الوجه، إذ هو يحتاج إلى تقديره، فضلًا عن مخالفته رسم المصحف، وهذا الأمر ينقض القراءة الصحيحة في أحد أركانها الثلاثة التي تبنى عليها[٣].

والحق أنَّ ما ذهبت إليه الباحثة كان صحيحًا؛ وذلك أنَّ ورود (ما) كثيرًا في القرآن الكريم في هذه الآية المباركة ونحوها، وكلام العرب، وأيضًا ما يدل على أنَّها ليست موصولة هو ورودها معترضة بين المتلازمين – الجار والمجرور – وهذا من شروط (ما)
الزائدة، وأيضًا أنَّ (ما) لو كان لها موضع من الإعراب، لما تخطاها الباء وعمل فيما بعدها[٤].

فتكون زائدة هي الأولى، وهذا ما أكَّده الباحث (قاسم العبادي) عندما ذكر رأي سيبويه ومن جاء بعده في زيادة (ما)، مستشهدًا بالآية التي ذكرناها، وأيضًا بقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٤٤/١، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ١١٩.

[٢] ينظر: المصدران أنفسهما.

[٣] ينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ١٢٠.

[٤] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٥١/٤.

﴿١٣﴾[المائدة:١٣]، إذ بين الباحث أنَّ سيبويه نظر إلى زيادة (ما) نظرة تراعي حق التركيب النحوي وحق المعنى، وذلك في قوله: ((وتكون توكيدًا لغوًا، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك، وقولك: غضبت من غير ما جرمٍ. وقال الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴿١٣﴾﴾[المائدة:١٣] وهي لغوٌ في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام))[١].

نلحظ من هذا النص أنَّ (ما) هي لغو في التركيب النحوي الذي وردت الآية الكريمة في سياقه وهي لا تغير شيئًا من الإعراب، وإذا ما لاحظنا الدلالة التي حملتها الآية فزيادتها في التركيب تزيد في معناه وتؤكده؛ لأنَّ كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى.

ثم ذكر الباحث (قاسم العبادي) قول السيرافي في ذلك أيضًا الذي أكَّد زيادة (ما) في التركيب النحوي الذي جاءت فيه الآية الكريمة، قال السيرافي: ((إنما جاز الفصل بين الباء وبين (نقضهم) بـ(ما)؛ لأنَّ (ما) لا تغيّر الكلام، ولا تزيد فيه معنى لم يكن من قبل دخولها إلا التوكيد، فلما كانت كذلك كان دخولها كخروجها))[٢].

فهذا يدلُّ على أنَّ الباء التي قبل (ما) تعود إلى ما بعد (ما) وعملت فيما بعد (ما) وهذا دليل على أنَّ (ما) ملغاةٌ زائدةٌ والمعنى في الآيتين: (فبنقضهم ميثاقهم)، و(فبرحمة من الله)، إذ لا يسوغ حمل (ما) على ظاهره النفي، إذ لو حمل على النفي لصار المعنى: إنَّك لنت لهم لا برحمة من الله[٣].

وبيَّن الباحث العبادي أيضًا أنَّ زيادة (ما) في الآيتين أفادت معنى الحصر، وجعلت الدلالة قطعية وحتمية بعد أن كانت تحتمله وتحتمل غيره، قال الزركشي: ((وأما (ما) في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴿١٥٩﴾﴾[آل عمران:١٥٩]، وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴿١٣﴾﴾ [المائدة:١٣]، فـ[ما] في هذين الموضعين زائدة إلا أن فيها فائدة جليلة هي أنه لو قال: فبرحمة من الله لنت لهم وبنقضهم لعناهم جوزنا أن اللين واللعن كانا للسببين المذكورين ولغير ذلك فلما أدخل (ما)

---

[١] الكتاب: ٢٢١/٤، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٩٣.

[٢] شرح كتاب سيبويه: ٣٥/٢، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٩٣.

[٣] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧١/٥.

في الموضوعين قطعنا بأن اللين لم يكن إلا للرحمة وأن اللعن لم يكن إلا لأجل نقض الميثاق))[١]، وقد عبَّر الباحث (قاسم العبادي) عن قول الزركشي هذا بأنَّه قول جدير بالقبول[٢].

ونقل أيضًا قول أبي البركات الأنباري الذي ردَّ على بعض النحويين ممن زعموا أنَّ ما بعد (ما) – وهي اسم نكرة– بدل وليس صفة، إذ قال أبو البركات: (("ما" زائدة للتوكيد، وزعم بعضهم أنها اسم نكرة و(نقضهم) بدل منه، وليس بشيء؛ لأنَّ إدخال (ما) وإخراجها واحد، ولو كانت اسمًا لوجب أن يزيد في الكلام معنى لم يكن فيه دخولها، وإذا كان دخولها كخروجها، فالأولى أن تكون حرفًا زائدًا على ما ذهب إليه الأكثرون))[٣].

يفهم من هذا النص أنَّ أبا البركات الأنباري ينفي أن تكون (ما) في هذا الموضع نكرة؛ لأنَّها حينئذٍ تكون اسمًا والاسم يدل على معنى في نفسه، وهذا يعني أنَّ دخولها كاسم هنا ستضيف زيادة في المعنى، فهو يرى أنَّ (ما) هنا ليس لها معنى في نفسها، فهي حينئذٍ حرف؛ لأنَّ الحرف يدل على معنى في غيره فلا تضيف شيئًا من المعنى على العبارة، ودليله في ذلك أنَّ (ما) لو أُسقطت من العبارة لبقي المعنى على ما هو عليه قبل سقوطها، فدل على أنَّها حرف زائد.

ونجد أنَّ الفخر الرازي قد أجاز أن تكون (ما) استفهامًا للتعجب والتقدير عنده: فبأي رحمة من الله لنت لهم؛ وذلك لأنَّ جنايتهم لما كانت عظيمة، ثم إنَّه ما أظهر البتة تغليظًا في القول ولا خشونة في الكلام، علموا ذلك أنَّ هذا لا يتأتى إلا بتأييد رباني وتسديد إلهي، فكانت ذلك موضع التعجب من كمال ذلك التأييد والتسديد[٤].

في حين نرى أنَّ أبا حيان أصرَّ على أن تكون (ما) للتوكيد، وهذا يعرفه من له تعلق بالعربية فضلًا عمن له صلة وطيدة بتفسير كلام الله، فرفض أن تكون (ما) استفهامًا للتعجب، لذا فإنَّ أبا حيان قد ردَّ قول الرازي وخطَّأه من وجهين، الأول: أنَّ (ما) الاستفهامية لا يمكن أن تُضاف إلى ما

---

[١] البرهان في علوم القرآن: ٨٣/٣، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٩٥.

[٢] ينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٩٤.

[٣] البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٧٣/١، وينظر: التأويل النحوي عند السيرافي: ١٩٤.

[٤] ينظر: مفاتيح الغيب: ٤٠٦/٩–٤٠٧.

بعدها، والوجه الثاني: إذا لم تصحّ الإضافة فيكون إعرابه بدلًا، وإذا كان بدلًا من اسم الاستفهام فلا بد من إعادة همزة الاستفهام في البدل[١].

ولنعد إلى الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) التي ذكرت أنَّ النحاة عنوا بالجانب الإعرابي ولم يلتفتوا إلى المعنى الذي تحمله (ما)، فلما رأوا ما بعدها مجرورًا بالباء قالوا بزيادتها من غير أن يفصلوا بين الزيادة الإعرابية، والزيادة المعنوية فوقعوا في مُشكلٍ؛ وذلك لأنَّ (ما) تُفخم مدخولها، فالمعنى الذي تؤديه بليغ بحيث لا يستقيمُ إذا حذفت منه، فلو قيل: بنقضهم لم يكن له القوة المعنوية التي عليها بدخول (ما)[٢].

ويبدو أنَّ كلام الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) جدير بالعناية والقبول؛ وذلك لأنَّ القول بزيادتها لغير معنى غير مستقيم؛ ((لأن زيادة (ما) لا تفيد من الكلام معنى في الكلام غير جائز إضافته إلى الله جل ثناؤه))[٣]، فـ(ما) تسمى صلةً وتأكيدًا في اصطلاح النحاة المتقدمين فرارًا من أن يتبادر إلى الأذهان أنَّ الزائد لا فائدة له ولا معنى، وأنَّ وجوده من عدمه سواء، وأنَّ الحامل على هذه التسمية خصوص المقام القرآني والتعميم لطرد الباب[٤]، أي أنَّ النحويين يطلقون عليها اسم (الصلة)، أو (التأكيد)، فرارًا من أن يتبادر إلى الذهن أنَّ الزائد لا معنى له.

وكذلك فإنَّ (ما) من ناحية المعنى عند دخولها تزيد تفخيم الشيء وتعظيمه، ففي مثل هذا الاستعمال الذي دخلت عليه (ما) فزادته تعظيمًا وتهويلًا، فقد أفادت تعظيم هذه الرحمة التي أمتلأ بها قلب النبي الكريم (ﷺ)، لذلك نرى أنَّها ليست زائدة هنا، لذا فهي مؤكدة، فإلى كونها زادت الرحمة تعظيمًا وتهويلًا، فإنَّها أكَّدت هذه الرحمة الإلهية الواسعة.

---

[١] ينظر: البحر المحيط: ٤٠٨/٣.

[٢] ينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن: ١٢١.

[٣] جامع البيان: ٢٣٣/٢.

[٤] ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٥٧.

٣. زيادة (من).

ذكر ابن هشام أنَّ (من) تزاد في التنصيص على العموم، نحو: ما جاءني من رجل، فإنَّه قبل دخول (من) يحتمل في الجملة نفي الجنس ونفي الواحد، ولهذا يصح أن يقال: بلا رجلان، لكنَّه يمتنع ذلك عند دخول (من)[١]، هذه هي الحالة الأولى لـ(من) الزائدة.

أما الحالة الثانية: فهو أن يكون دخولها كخروجها في الكلام، وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء، والموضوعة للعموم، وهي كل نكرة اختصت بالنفي نحو قولهم: (ما جاء من أحد)، فهي مزيدة هنا لمجرد التوكيد؛ لأنَّ القول: (ما جاء من أحد)، أو (ما جاء أحد)، المعنى واحد في إفهام العموم دون احتمال[٢].

واشترط ابن هشام لزيادتها ثلاثة شروط[٣]:

أ. أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام بـ(هل).

ب. وأن يكون مجرورها نكرة.

ت. وأن يكون إما فاعلًا أو مفعولًا أو مبتدأ.

ومن المواضع التي تدل على زيادة (من) ما ذكره الباحث (نوري خزعل شبيب التميمي) أنَّ (من) قد زيدت في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴿٤٣﴾﴾ [النور:٤٣]، فقد ذكر الباحث التميمي جملة من أقوال العلماء في (من) وافتتحها بمكي القيسي كونه هو المعني بالدراسة، إذ بين الباحث أنَّ مكيًا تأول (من) الثانية زائدة – من جبالٍ – والتقدير عنده: وينزل من السماء جبالًا فيها من بردٍ[٤]، وأما (من) الثالثة – من بردٍ– فهي للبيان والتقدير[٥].

---

[١] ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٥، والجنى الداني: ٣١٦.

[٢] ينظر: الجنى الداني: ٣١٦.

[٣] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٢١-٢٣.

[٤] ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٥١٣، والتأويل النحوي في مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (رسالة): ١١٧.

[٥] ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٥١٣.

وقد سبق مكيًا بالإشارة إلى زيادة (من) من العلماء (الفراء) إذ ذهب إلى أنَّ معنى قوله تعالى: ﴿مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴿٤٣﴾﴾ [النور:٤٣]: ((أن الجبال فِي السماء من برد خلقة مخلوقة، كما تقول في الكلام، الآدمي من لحم ودم فـ(من) هاهنا تسقط فتقول: الآدميّ لحم ودم والجبال بَرد))[١].

في حين ذكر الباحث (نوري التميمي) أنَّ الزمخشري ذهب إلى أنَّ (من) الثانية يجوز أن تكون للتبعيض أو لابتداء الغاية[٢].

ومن الملاحظ أنَّ الباحث (نوري التميمي) لم يعطِ رأيه في المسألة بل اكتفى بذكر بعض الآراء فضلًا عن ذلك أنَّه استطرد بذكر الشروط التي تزاد فيها (من) ودرجها في ضمن المسألة، إذ إنَّه نقل أقوالًا للعلماء في شروطها، وهذا لا يعنينا بقدر ما يعنينا أن يُصب جل اهتمامنا على موضع الشاهد وهو قوله (من جبال) وما الآراء التي قيلت فيها.

والملاحظ أيضًا أنَّ أبا البركات الأنباري ذهب إلى أنَّ (من) الثانية فيها وجهان من الإعراب، الوجه الأول أنَّ (من) تبعيضية، معللًا ذلك بأنَّ البرد بعض الجبال التي في السماء، فـ(من) ومجرورها في موضع المفعول، والوجه الثاني: أنَّها زائدة[٣].

أما الباحث (دارا جبار كريم) فنراه قد أورد قول مكي في الهداية، إذ قال: ((فـ(من برد) صفة للجبال، كما يقول: أعطيتك من طعام من بُرٍّ، فالجبال هي من برد مخلوقة، وفيها صفة أيضًا لجبال، كأنه قال: وينزل من السماء من جبال مستقرة في السماء مخلوقة من برد، وقيل: المعنى: وينزل من السماء قدر جبال أو أمثال جبال، من برد إلى الأرض، فيكون {مِن بَرَدٍ}، في موضع نصب على البيان كقوله: ﴿أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا ﴿٩٥﴾﴾ [المائدة:٩٥]))[٤].

وهناك أمر مهم وهو أنَّ الباحث (دارا جبار كريم) ذكر نصًا لمكي جعل فيه موضع الشاهد هو (من) الثالثة وليست الثانية، فـ(من) الثالثة كما ذكرنا للبيان والتقدير، وموضوع بحثنا هو على

---

[١] معاني القرآن للفراء: ٢/٢٥٦-٢٥٧، وينظر: التأويل النحوي في مشكل إعراب القرآن: ١١٧-١١٨.

[٢] ينظر: الكشاف: ٣/٢٤٦، والتأويل النحوي في مشكل إعراب القرآن: ١١٨.

[٣] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٩٨.

[٤] الهداية إلى بلوغ النهاية: ٨/ ٥١٣١- ٥١٣٢، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨٠.

(من) الثانية (من جبال)، وهنا تظهر نباهة الباحث، إذ إنَّ بعض العلماء عدَّ (من) الثالثة (من برد) زائدة وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى.

وهناك أمر آخر وهو أنَّ (مكي القيسي) في كتابه (المشكل) تحدَّث عن (من) الثانية وعدَّها زائدة، وذكر تقديرًا لها، أمَّا في كتابه (الهداية) فلم يتطرق لـ(من) الثانية بل اكتفى بالحديث على (من) الثالثة، وأعطى التوجيه الإعرابي لها لكن من دون أن يذكر أنَّها زائدة، ولعل السبب في ذلك أنَّ ذكرها في المشكل يغني عن ذكرها في الهداية والله أعلم.

وقد بين الباحث (دارا جبار كريم) أنَّ العلماء اختلفوا في (من) الثانية على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أنَّها لابتداء الغاية، وهي والمجرور بها بدل من (من) الأولى بإعادة الجار، والتقدير: ويُنزل من جبال السماء، أي من جبال في السماء، وعلى هذا هي بدل اشتمال، وبدأ بذلك أبو البقاء[١]، في حين جعله الطاهر بن عاشور بدل بعض من كل؛ لأنَّ المراد بالجبال سحاب أمثال الجبال[٢].

الوجه الثاني: أنَّ (من) للتبعيض، فتكون (من) ومجرورها في موضع مفعول الانزال كأنَّه قال: وينزل بعض جبالٍ، وذكر ذلك الزمخشري[٣]، وتابعه الهروي[٤]، وابن عطية[٥]، والزركشي[٦]، وأجازه أبو البقاء العكبري[٧].

الوجه الثالث: أنَّها زائدة، أي ينزل من السماء جبالًا، وهو قول الفراء[٨]، والأخفش[٩]، وتابعهما وتابعهما

---

[١] ينظر: التبيان: ٢/٩٧٤- ٩٧٥، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨٠.

[٢] ينظر: التحرير والتنوير: ١٨/٢٦١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨٠.

[٣] ينظر: الكشاف: ٣/٢٤٦، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨١.

[٤] ينظر: الأزهية: ٢٢٨، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨١.

[٥] ينظر: المحرر الوجيز: ٤/١٩٠، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨١.

[٦] ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤/٤١٧، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨١.

[٧] ينظر: التبيان: ٢/٩٧٥، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨١.

[٨] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٢٥٦، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨١.

[٩] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٢٧٦، والتبيان: ٢/٩٧٥، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨١.

مكي[١].

الوجه الرابع: أجاز الفراء أن يكون على تقدير حذف مضاف أي: أمثال الجبال ومقاديرها من البرد، كما تقول: ((عندي بيتان تِبنًا، والبيتان ليسا من التبن، إنما تريد: عندي قدر بيتين من التبن. فمن فِي هَذَا الموضع إِذَا أسقطت نصبت ما بعدها))[٢]، واختاره الزجاج[٣].

في حين صحح أبو البقاء أن يكون التقدير: شيئًا من جبال، على حذف الموصوف والاكتفاء بالصفة؛ ((لأن قوله تعالى: ﴿فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴿٤٣﴾﴾[النور:٤٣]، يحوجك إلى مفعول يعود الضمير إليه؛ فيكون تقديره: وينزل من جبال السماء جبالًا فيها برد، وفي ذلك زيادة حذف وتقدير مستغنى عنه))[٤]. عنه))[٤].

وقد ذكر الباحث (دارا) أيضًا أنَّ (من) الثالثة في قوله: (من بردٍ) فيها أربعة أوجه:

الأول: ابتدائية، **والثاني:** تبعيضية، **والثالث:** الزائدة، وهو أحد قولي الخليل[٥]، والأخفش[٦]، وتابعهما أبو البقاء[٧]، وابن عاشور الذي قال: ((ووقوع من زائدة لقصد مشاكلة قوله: "من جبال"))[٨]، جبال"))[٨]، **والرابع:** أنَّها لبيان الجنس؛ لأنَّ جنس تلك الجبال من برد، وهو اختيار بعض العلماء من من مثل: الزمخشري، وابن عطية، والزركشي[٩].

---

[١] ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٥١٤/٢، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨١.

[٢] معاني القرآن للفراء: ٢٥٧/٢، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨١.

[٣] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٩/٤، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨١.

[٤] التبيان: ٩٧٥/٢، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨١.

[٥] ينظر: العين: ٢٨/٨، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨٢.

[٦] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٧٦/١، والتبيان: ٩٧٥/٢، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨٢.

[٧] ينظر: التبيان: ٩٧٥/٢، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨٢.

[٨] التحرير والتنوير: ٢٦٢/١٨، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨١.

[٩] ينظر: الكشاف: ٢٤٦/٣، والمحرر الوجيز: ١٩٠/٤، والبرهان في علوم القرآن: ٤١٧/٤، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨٢.

هذه هي الأوجه الإعرابية التي ذكرها الباحث (دارا جبار كريم) في (من) الثانية من قوله: ﴿مِن جِبَالٍ ﴿٤٣﴾﴾[النور:٤٣]، وفي (من) الثالثة من قوله ﴿مِنۢ بَرَدٍ ﴿٤٣﴾﴾[النور:٤٣]، وقد رأينا كيف تعددت الأوجه لهذه المسألة، وبتعدد هذه الأوجه تعددت التقديرات لها.

ويبدو من خلال هذا العرض المفصل للمسألة أنَّ الباحث (دارا جبار كريم) كان على وعي تام وفهم عميق للمسألة، فلم يترك شاردة ولا واردة إلا وذكرها في المسألة، وهذا يدل على أنَّه بذل جهدًا مباركًا في تخريج آراء العلماء في هذه المسألة.

وبعد ذكره المفصل للآراء نجد أنَّه يذكر أنَّ الصواب هو القول بعدم الزيادة، فالمعنى مستقيم بدونها فلا داعي للقول بها، وهذا يبعدنا عن التكلف[١].

والواضح أنَّ ما ذهب إليه الباحث (دارا جبار كريم) لم يكن موفقًا فيه، ونحن نرى ما يراه الرازي أنَّ (من) الأولى في قوله: ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، هي لابتداء الغاية؛ لأنَّه ابتداء الإنزال من السماء، و(من) الثانية في قوله: ﴿مِن جِبَالٍ﴾، هي للتبعيض؛ لأنَّ ما ينزله الله عزَّ وجل بعض تلك الجبال التي في السماء، وأنَّ (من) الثالثة في قوله:﴿مِنۢ بَرَدٍ﴾، هي للتبيين؛ لأنَّ جنس تلك الجبال جنس البرد، ومفعول الإنزال محذوف، والتقدير: وينزل من السماء من جبال فيها من برد، إلا أنَّه حذف للدلالة عليه[٢].

٤. زيادة (إنْ) المخففة من الثقيلة.

ذكر المرادي أنَّ (إن) الزائدة على ضربين، كافة وغير كافة، فالكافة تكون بعد (ما) الحجازية، نحو: ما إن زيدٌ قائم، فـ(إن) زائدة وقد كفت (ما) عن العمل في ما بعدها، وذهب الكوفيون إلى أنَّها نافية فهذا فاسد، وأما الزائدة غير الكافة فتأتي في أربعة مواضع:

الأول: بعد (ما) الموصولة الاسمية، والثاني بعد (ما) المصدرية، والثالث: بعد (ألا) الاستفتاحية، والرابع: بعد مدة الإنكار، فالموضع الرابع يمكن توضيحه بما قاله سيبويه[٣]: ((سمعنا

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ١٨٢.

[٢] ينظر: مفاتيح الغيب: ٤٠٥/٢٤.

[٣] ينظر: الكتاب: ٤٢٠/٢.

رجلًا من أهل البادية قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه! منكرًا أن يكون رأيه على خلاف الخروج))[١].

ومن المواضع التي تدل على زيادة (إنْ) ما ذكرته الباحثة (هدى محمد الصافي) أنَّ (إنْ) قد زيدت في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[الأحقاف:٢٦]، ذاكرةً قول الفراء في ذلك: ((في الذي لم نمكنكم فيه، و (إنْ) بمنزلة (ما) فِي الجحد[٢]))[٣]، فـ(إنْ) من خلال هذا النص زائدة؛ لأنَّها جاءت بعد (ما) النافية، إذ إنَّ شرط مجيء (إنْ) زائدة، – وهي تفيد النفي أيضًا– أن تسبق بـ(ما) النافية التي تسمى (ما) الحجازية.

وبينت الباحثة ذلك، إذ ذكرت أنَّ سيبويه عدَّها زائدة؛ لأنَّها جاءت بعد (ما) النافية، كأن تقول: ما إن رأيت أحدًا، والمعنى: ما رأيتُ أحدًا[٤].

يظهر من رأي سيبويه أنَّ (إنْ) المخففة من الثقيلة تطرد زيادتها مع (ما) النافية، لذا ذكر الباحث (هاشم محمد مصطفى) قول الزركشي الذي حكى عن الفراء أنَّه قال: ((إن الخفيفة زائدة فجمعوا بينها وبين ما النافية تأكيدًا للنفي فهو بمنزلة تكرارها فهو عند الفراء من التأكيد اللفظي وعند سيبويه من التأكيد المعنوي))[٥].

إذن يتبين من خلال هذا النص أنَّ هناك خلافًا بين سيبويه والفراء في (ما) الزائدة، فكلاهما عدَّها زائدةً ولكن الأول جعلها من التأكيد المعنوي فوجودها من عدمها سواء، وأما الثاني فجعلها من التأكيد المعنوي فكأنَّها مكررة عنده فلا يشترط حذفها، إذ لا بد من وجودها في الجملة حتى يمكن عدَّها من التكرار اللفظي.

---

[١] الجنى الداني: ٢١١.

[٢] ويقصد به: ما انجزم بلم لنفي الماضي، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضي، فيكون النفي أعم منه، وقيل الجحد: عبارة عن الفعل المضارع المجزوم بلم، التي وضعت لنفي الماضي في المعنى وضد الماضي، ينظر: التعريفات: ٧٤.

[٣] معاني القرآن للفراء :٥٦/٣، وينظر: التأويل النحوي عند الفراء: ٨٤.

[٤] ينظر: الكتاب: ١٥٣/٣، والتأويل النحوي عند الفراء: ٨٤.

[٥] البرهان في علوم القرآن: ٧٥/٣، وينظر: التأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٠.

وبين الباحث المذكور أنَّ الزركشي استشهد على زيادة (إن) أيضًا بقول أمرئ القيس[١]:

حَلَفْتُ لها بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لَناموا فما إنْ من حديثٍ وَلا صَالِ

إذ فسر الزركشي (إن) هذه على تقدير: (فما من حديث)، إذ بين أنَّ (إنْ) زائدة هنا للتوكيد[٢].

وتابع الباحث حديثه، إذ ذكر أنَّ الزركشي ساق قول غيره بصيغة التضعيف، إذ نقل أنَّ بعضهم ذهب إلى أنَّ (إنْ) الخفيفة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف:٢٦]، زائدة، وهي أيضًا نافية، وبين أنَّ الأصل في تعبير الآية في غير القرآن: (في الذي مكناكم فيه) واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾[الأنعام:٦]، إذ فسر ذلك بقوله: ((وكأنه إنما عدل عن (ما) لئلا تتكرر فيثقل اللفظ))[٣].

والذي يبدو لنا أنَّ النص الكريم لم يضع (ما) النافية موضع (إن) النافية على التقدير الأخير- الثاني- وذلك دفعًا للتكرار الذي يؤدي إلى ثقل اللفظ.

وقد وضَّح الباحث (هاشم محمد مصطفى) الخلاف الذي جرى بين النحويين في (إنْ) الواقعة بعد (ما) النافية في الآية المذكورة آنفًا، أ نافية مؤكدة أم زائدة؟ فذهبوا في ذلك مذهبين:

الأول: مذهب الفراء، الذي قدر الكلام في الآية: في الذي لم نمكنكم فيه، إذ جعل (إن) هنا بمنزلة (ما) في النفي، وتابعه في هذا الرأي أو التقدير الرماني[٤]، الذي ذكر أنَّ كل (إنْ) مع (إلا) نافية، كالذي في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك:٢٠]، فـ(إن) في هذه الآية المباركة نافية غير أنَّها قد تأتي وليس معها (إلا) كالآية التي في موضع شاهدنا في المسألة التي ندرسها، إذ إنَّه أوَّل المعنى على: في الذي مكناكم فيه، كأنَّه يريد أن يقول: إنَّها زائدة بدليل عدم وضع ما يقابله في التقدير.

---

[١] ديوانه: ١٣٧.

[٢] ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٧٥/٣، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٠.

[٣] المصدران أنفسهما.

[٤] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٥٦/٣، ومعاني الحروف للرماني: ٧٥، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤١.

وممن ذهب هذا المذهب أيضًا من العلماء الزمخشري الذي جعل التقدير في الآية: ((فيما ما مكناكم فيه، إلا أنّ (إنْ) أحسن في اللفظ))[١]، فالزمخشري تجنب هنا تكرار اللفظ الذي يؤدي إلى الثقل.

هذا وقد ضعَّف أبو البقاء العكبري[٢] زيادة (إن) بعد (ما) النافية، إذ ذكر أنَّ (ما) التي وردت في الآية الكريمة اسم موصول بمعنى (الذي) وأنَّها نكرة موصوفة، وعدَّ (إنْ) نافية بمعنى (ما).

الثاني: ذهب جماعة إلى أنَّ (إنْ) الواردة في الآية الكريمة هي زائدة، وهو قول سيبويه الذي قال عنها: ((وتكون لغوًا في قولك: ما إنْ يَفعل))[٣]، ومن المعروف أنَّ مصطلح اللغو عند البصريين يعني الزيادة، لذا رأينا سيبويه قال (وتكون لغوًا) أي تكون زائدة.

أمَّا الأخفش فقد ذكر في أحد قوليه أنَّ (إنْ) تكون نافية بمنزلة (ما) و(ما) موصولة بمعنى (الذي) وذهب في القول الآخر إنَّها زائدة، قال: ((وتزاد "إنْ" مَع "ما"، يقولون: "ما إنْ كانَ كَذا وَكَذا" أي: "ما كانَ كَذَا وَكَذا"، و: "ما إنْ هذا زيدٌ". ولكنها تغير "ما" "فلا يُنصبُ بها الخبر))[٤].

وتابعهما في ذلك ابن قتيبة، إذ إنَّه أوَّل مجيء (إنْ) هنا زائدة، وأنَّها زائدة لتوكيد معنى النفي[٥].

نلحظ مما تقدَّم أنَّ هناك مذهبين قيلا في (إنْ) المسبوقة بـ(ما) التي وردت في الآية الكريمة، الأول مذهب الفراء ومن تابعه أنَّ (إنْ) نافية وهي بمنزلة (ما) في النفي، والثاني هو مذهب سيبويه ومن تابعه في أنَّ (إنْ) زائدة، و(ما) نافية.

والذي يلحظ أيضًا أنَّ الباحث (هاشم محمد مصطفى) كان بارعًا في عرضه للمسألة وذكره آراء العلماء فيها، لكنَّه لم يعطِ رأيًا له في المسألة، وكان عليه ذلك، ونحن نرى أنّ (إنْ) الواردة في قوله

---

[١] الكشاف: ٣٠٨/٤، وينظر: التأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤١.

[٢] ينظر: التبيان: ١١٥٨/٢، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٢.

[٣] الكتاب: ٢٢٠/٤، وينظر: التأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٢.

[٤] معاني القرآن للأخفش: ١٢٠/١، وينظر: التأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٣.

[٥] ينظر: تأويل مشكل القرآن: ١٥٨، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٣.

تعالى هي نافية، وقد جيء بها بعد (ما) لتأكيد النفي من حيث كانت بمعناها[١]، إذ يمكن عدَّه من التوكيد اللفظي، لذا يكون جعلها زائدة متكلفًا؛ لأنَّه إن أمكن حمل الآية على ظاهرها بعد (إن) نافية وهو الظاهر أولى من حملها على الزيادة وأبعد عن التقول والتكلف.

وقد وردت (إن) النافية في القرآن الكريم في عشرة ومائة موضع، وجاءت كلها مقترنة بـ(إلا) أو (لما) عدا سبعة مواضع من القرآن الكريم جاءت فيها (إنْ) غير مقترنة بـ (إلا) أو (لما)[٢].

٥. **زيادة (أنْ) الخفيفة المفتوحة الهمزة**.

ذكر ابن مالك أنَّ (أنْ) المفتوحة الهمزة تكون على ثلاثة أضرب، أحدهما: المصدرية نحو: (أريد أن تفعل)، وثانيها: المفسرة، وهي الداخلة على جملة محكي بها قول مقدَّر مفسَّر بجملة قبله بمعنى القول لا لفظه مذكورةً أو محذوفةً، وثالثها: الزائدة، وهي المعنية بدراستنا، وقد بيَّن ابن مالك أنَّ الزائدة يكون دخولها كخروجها وتقع بعد (لما) الحينية، وبين القسم و(لو) نحو: أما والله أنْ لو قام عمرو، وتقع أيضًا بعد (كاف) الجر فتكون زائدةً شذوذًا[٣]، وإذا زيدت (أن) تكون حينئذٍ مؤكدةً للكلام الداخلة عليه[٤].

ومن المواضع التي تدلُّ على زيادة (أنْ) ما ذكره الباحث (هاشم محمد مصطفى) الذي ذكر أنَّ (أنْ) قد زيدت بعد (لمَّا) الظرفية في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ ٣٣﴾ [العنكبوت:٣٣]، فقد بيَّن الباحث أنَّ الزركشي ذهب إلى أنَّ (أنْ) في هذه الآية الكريمة زائدة معللًا ذلك بقوله: ((وإنما حكموا بزيادتها؛ لأنَّ (لما) ظرف زمان ومعناها وجود الشيء لوجود غيره وظروف الزمان غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد و(أن) المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد فلم تبق (لما) مضافة إلى الجمل فلذلك حكم بزيادتها))[٥].

---

[١] ينظر: التذييل والتكميل: ٢٥٨/٤.

[٢] ينظر: معاني النحو: ٢٠٠/٤.

[٣] ينظر: شرح التسهيل: ٥١/٤.

[٤] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦٧/٥.

[٥] البرهان في علوم القرآن: ٧٦/٣، وينظر: التأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٣.

يفهم من ذلك أنَّ (أنْ) إذا لم تكن زائدةً في هذه الآية المباركة ونحوها فإنَّها تمنع هذه الإضافة على الجملة.

وهذا ما بيَّنه الباحث (هاشم محمد مصطفى) إذ قال: ((وبيان ذلك – على ما يبدو– أن حمل (أنْ) هنا على الزيادة أمر لابدَّ منه لكي يصح اعتبار (لما) مضافة إلى جملة (جاءت)، وهي الأصل فيها. إذ إنَّ (لما) لابدَّ من إضافتها إلى هذه الجملة الفعلية، فلم يبق إلا أن تكون (أنْ) هنا زائدة لتكتمل هذه الإضافة))[١].

نضيف إلى ما قاله الباحث (هاشم محمد مصطفى) أنَّ: ((اقتران "أنْ" بـ "لمّا" في سورة العنكبوت تكملة لمعناها في نفسها ليدلَ بذلك على أنه قد قارن جوابها متصلًا به ما يكمّله ويخلّصه لتحقيق أو بطلان، فالتي في سورة العنكبوت قد اتصل بجوابها، وهو: (سيء بهم وضاق بهم ذرعًا) ما يكمله ويخلِّصه لبطلان الروع السابق إليه))[٢].

وعلى هذا يكون إعراب الآية المباركة أنَّ الواو في (ولمَّا) حرف استئناف، و(لمَّا) ظرفية شرطية غير جازمة، و(أن) زائدة وجملة (جاءت رسلنا لوطًا) فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بالإضافة[٣]، فعلى هذا الإعراب تكون (لمَّا) مضافة للجملة الفعلية الواقعة بعدها بعد أن عددنا (أنْ) زائدة.

وبيَّن الباحث (هاشم محمد مصطفى) أنَّ زيادة (أنْ) بعد (لمَّا) الظرفية التي قال بها الزركشي قد ذكرها النحاة قبله بزمن بعيد ووافقهم في ذلك، أمَّا مسألة زيادة (أنْ) المكونة من (أن) و(لا) النافية الداخلة على الفعل المضارع فلم يذكرها الزركشي، وإنَّما تطرَّق إليها النحاة، إذ رأى الأخفش[٤] أنَّ (أنْ) في (ألا) زائدة، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ ﴿١٢﴾﴾ [إبراهيم:١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴿٢٤٦﴾﴾ [البقرة:٢٤٦]، وقد أحسن الباحث عندما أخذ على الأخفش بعد (أن) زائدة بعد (لا) النافية، فقد ذكر أنَّ (أنْ) الداخلة على (لا) قد عملت النصب في

---

[١] التأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٣.

[٢] درة التنزيل وغرة التأويل: ١/ ١٠٣٠.

[٣] ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢١٥/٥.

[٤] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٩٤/١، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٤.

الفعل المضارع الذي جاء بعدها، فصار لها عمل في هذين الموضعين ونحوهما، فالقول بزيادتها ليس دقيقًا؛ لأنَّ الأصل عدم الزيادة، فلا يصار إليها دون الضرورة[١].

وهذا كلام دقيق من الباحث لذا يمكن عدَّه صائبًا؛ ((لأنَّ الزيادة والحذف على خلاف الأصل، ولا نذهب إليهما إلا لضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف))[٢].

وقد دعم الباحث (هاشم محمد مصطفى) قوله بعدم الزيادة بما ذهب إليه الزركشي الذي ذهب إلى أنَّ (أن) في (ألا) قد قيل بمصدريتها، والأصل في مثل هذه الآيات: ((وما لنا في ألا نفعل كذا، فليست زائدة؛ لأنها عملت النصب في المضارع))[٣].

في حين ذهب الفراء مذهبًا آخر فذكر أنَّ الكلام محمول على المعنى؛ لأنَّ قوله: ما لك لا تقاتل: معناه: ما يمنعك أن تقاتل؟ فلمَّا ذهب إلى معنى المنع حسن إذ قال (أن) فيه، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴿٧٥﴾﴾ [ص:٧٥][٤].

ونرى أنَّ (أنْ) على تقدير الفراء لابدَّ فيها من اضمار حرف الجر، والتقدير: ما يمنعنا من أن نقاتل؛ لذلك لا يبقى اللفظ مع هذا الإضمار على ظاهره[٥].

وبين أيضًا الباحث أنَّ الفخر الرازي ضعَّف القول بالزيادة في القرآن الكريم بقوله: وهذا ضعيف؛ لأنَّ القول بثبوت الزيادة في كلام الله خلاف الأصل[٦].

وخلاصة ذلك أنَّ أكثر النحاة ذهبوا إلى القول بزيادة (أنْ) بعد (لمَّا) الظرفية، ولكنَّهم اختلفوا في (أن) الداخلة على (لا) النافية، والسبب في ذلك أنَّ الفعل المضارع بعدها منصوب فعملت النصب، فكان لها تأثير إعرابي فلا يمكن أن يعدَّ زائدًا هذا أمر، والأمر الآخر أنَّ الباحث (هاشم محمد

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٤.

[٢] البحر المحيط: ٥٧٢/٢.

[٣] البرهان في علوم القرآن: ٧٦/٣، وينظر: التأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٥.

[٤] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٦٣/١، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٥.

[٥] ينظر: مفاتيح الغيب: ٥٠٣/٦.

[٦] ينظر: مفاتيح الغيب: ٥٠٣/٦، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٤٤.

مصطفى) لم يعطِ رأيه في المسألة مع أنَّه بذل جهدًا كبيرًا في تخريج الآراء والمقارنة بينهما وكان ينقصه في هذه المسألة رأيه الخاص فيها، ونحن نرى أنَّه من جهة المنظور العقائدي أنَّ القرآن الكريم خالٍ من الزيادة، وحاشاه أن يكون فيه حرف زائد، أمَّا من جهة المعنى فإنَّ الزيادة تعني في المواضع التي ذكرناها قد جيء بها للتوكيد.

المطلب الثاني: الزيادة في الأفعال.

توطئة:

لم يقتصر القول على الزيادة في باب الحروف فحسب، بل تعدَّاه ذلك إلى الزيادة في باب الأفعال، وفي هذا يتمثل وأثر نظرية العامل في الفكر النحوي، فالعامل النحوي يترك أثرًا إعرابيًا في معموله لفظًا أو تقديرًا، وهذا التغير الذي يحدثه العامل النحوي لا يخلو من فائدة، فهو يشكل إضافةً يضفيها على المستوى التركيبي أو الدلالي، فإذا ما أُلغي عن العمل الذي له في الأصل، فإنَّ المعنى بذلك يتغير، ويختلف تبعًا للتغير الحاصل وهو إلغاء العامل[١].

وقد أجمع أغلب النحاة على أنَّ الأفعال لا تزاد في اللغة، يقول ابن السراج: ((ولا يجوز عندنا أن يُلغى فعلٌ ينفذ منك إلى غيركَ ولكن الملغى نحو: "كانَ" في قولك: "ما كانَ أحسنَ زيدًا" الكلامُ: ما أحسنَ زيدًا و"كانَ" إنما جِيءَ بها لتبين أنَّ ذلك كان فيما مضى))[٢]، والظاهر أنَّ هذا مذهب البصريين فهم لا يجوزون حذف الأفعال سوى (كان)، وأما مذهب الكوفيين فهم يجيزون زيادة الفعل مطلقًا[٣].

وقد قسَّمنا هذا المطلب بحسب الأفعال الناقصة والتامة وكما تناولها الباحثون العراقيون في دراساتهم، وجاءت على النحو الآتي:

أولًا: الزيادة في الأفعال الناقصة.

١. زيادة الفعل الناقص (كان):

خصَّ النحاة بجواز مجيء (كان) زائدة من بين جميع الأفعال، وفي ذلك يقول سيبويه: ((وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدًا، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق[٤]:

فكيـــف إذا رأيـــتَ ديـــارَ قـــومٍ وجِيران لنا كانـــوا كـــرامِ

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: ١٠٤.

[٢] الأصول في النحو: ٢٥٨/٢.

[٣] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٨/١.

[٤] من قصيدته التي يمدح بها هشام بن عبد الملك، ديوانه: ٥٩٧.

وقال: إن من أفضلهم كان رجلًا يقبح؛ لأنَّك لو قلت إن من خيارهم رجلًا، ثم سكت كان قبيحًا حتى تعرّفه بشيء))[١].

وقد وضع النحويون شرطين لزيادة (كان)[٢]:

أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي.

الثاني: كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارًا ومجرورًا، ويعني بالشيئين المتلازمين:

- المبتدأ والخبر.
- الفاعل ومرفوعه.
- الصلة والموصول.
- الصفة والموصوف.

هذه هي المواضع التي تزاد فيها (كان) سماعًا، أمَّا زيادتها على القياس فتكون بين (ما) وفعل التعجب، وهذا هو الموضع الوحيد التي تزاد فيه (كان) قياسًا، وفي ذلك قال ابن عقيل: ((وإنما تنقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب نحو ما كان أصح علم من تقدما ولا تزاد في غيره إلا سماعًا))[٣].

ومن المواضع التي تدلُّ على زيادة (كان) ما ذكره الباحث (محمد شاكر ناصر) الذي ذكر أنَّ (كان) قد زيدت في قول الفرزدق[٤]:

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجِيران لنا كانوا كرامِ

فقد بيَّن الباحث أنَّ الأعلم الشنتمري ذهب إلى زيادة (كان) في هذا البيت، فجاءت زيادتها هنا توكيدًا وتبيينا لمعنى المضي، والتقدير عنده: (وجيران لنا كرام كانوا كذلك)[٥]، فالأعلم في تأويله هذا قد تابع الخليل، وسيبويه[٦].

---

[١] الكتاب: ١٥٣/٢.

[٢] ينظر: شرح قطر الندى: ١٣٨.

[٣] شرح ابن عقيل: ٢٨٨/١- ٢٨٩.

[٤] ديوانه: ٥٩٧.

[٥] ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٦٤/١، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١١٦.

[٦] ينظر: الكتاب: ١٥٣/٢، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١١٦.

في حين ذكر الباحث أنَّ المبرد خالف الخليل وسيبويه في توجيه الشاهد، إذ إنَّه عدَّ (كان) ناقصةً واسمها الضمير (الواو) وخبرها شبه الجملة (لنا)[١]، وقد ردَّ الأعلم مذهب المبرد بقوله: ((والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من زيادتها؛ لأن قوله: (لنا) من صلة الجيران، ولا يجوز أن يكون خبرًا لـ(كان) إلا أن يُريد معنى الملك، ولا يصح الملك هاهنا؛ لأنهم لم يكونوا لهم ملكًا، إنما كانوا لهم جيرة، فالجوار هو الخبر، و(لنا) تبيين له))[٢].

ويوضّح الباحث (محمد شاكر ناصر) أنَّ الأعلم في نصِّه هذا الذي ردَّ به على المبرد اعتمد نوع (اللام) التي تفيد الملك في الشاهد، وهذا المعنى يتناقض مع قصد الشاعر[٣].

إذن يفهم من ذلك أنَّ الخليل وسيبويه عدَّا (كان) زائدةً في البيت، وتابعهما الأعلم، وكانت زيادتها للتوكيد والتبيين لمعنى المضي، وأما المبرد فعدَّها ناقصةً أي عاملةً لها اسم وخبر، فاسمها (الواو) وخبرها شبه الجملة (لنا) وهذا ما يتناقض مع ما ذهب إليه الخليل وسيبويه.

في حين بيَّنت الباحثة (دعاء صبحي فتحي الحيالي) أنَّ الفارقي ذكر أنَّ الإشكال الواقع في البيت الشعري في قوله: (كرام) تجد بعدها صفةً لـ(جيران)، و(كانوا) زائدةً، وتقدير البيت (وجيران كرام كانوا لنا)، ومعنى البيت: على أي حال أكون إذا رأيت ديار قوم وجيران كرام لنا كانوا[٤]. وهذا التأويل التأويل كما ذكرنا سالفًا تأويل الخليل وسيبويه.

وبيَّنت الباحثة أنَّ العكبري تابع المبرد الذي عدَّ (كان) ناقصة ولها عمل، إذ قال العكبري: ((إن (كان) زائدة والصحيح أن خبرها (لنا) و (كرام) صفة لجيران وإنما لم تقع الزائدة في أول الكلام لأنَّ الزائدة فرع ومؤكد وتقدمه يخل بهذا المعنى))[٥].

---

[١] ينظر: المقتضب: ٤/١١٦-١١٧، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١١٦.

[٢] تحصيل عين الذهب: ٢٩٥، وينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١١٦-١١٧.

[٣] ينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١١٧.

[٤] ينظر: الإفصاح في شرح مشكلة الإعراب: ٣٥٤، والزيادة مظهرًا تأويليًا دراسة في كتاب الافصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي (بحث): ١٨٠.

[٥] اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٧٣، والزيادة مظهرًا تأويليًا دراسة في كتاب الافصاح: ١٨٠.

أمَّا الباحث (ليث قُهيِّر عبدالله الحياني الهيتي) فقد ذكر أنَّ ابن هشام كان مضطربًا في توجيه البيت، فهو تارة يعدّ (كان) ناقصةً غير زائدة، وتارة يقول بالزيادة، ففي كتابه (أوضح المسالك) ذكر أنَّها ناقصةً ولها عمل، قال: ((وليس من زيادتها قوله:

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجِيران لنا كانوا كرامِ

لرفعها الضمير، خلافًا لسيبويه))[١].

ونجد أنَّ ابن هشام تابع المبرد في هذا القول إذ عدَّها ناقصة والضمير (الواو) اسمها، وشبه الجملة (لنا) خبرها.

ولكن اختلف حكم ابن هشام في المغني إذ ذكرها زائدةً[٢]، فهو موافقًا للخليل وسيبويه ومن تبعهم، وهذا الحكم المختلف على موضع واحد قد يكون نتيجة ما يقع أمامه من أدلة متوازنة، فيختلف عنده توجيه المسألة من كتاب لآخر[٣].

ونقل الباحث (ليث الهيتي) رأي أبي علي الفارسي إذ عدَّ (كان) في هذا البيت لغوًا، معللًا ذلك بأنَّ شبه الجملة: (لنا) قد جرت صفة على الموصوف الذي هو (جيران)، فلا يجوز أن يقدر فيه الانتزاع من موصوفه، كما لم يجز في قولك: "مررت برجل معه صقر صائدٍ به"؛ لأنَّ قوله: "معه صقر" صفة لرجل[٤]، فأبو علي الفارسي عدَّ (كان) في البيت زائدة، إذ إنَّ شبه الجملة (لنا) عنده صفة للموصوف (جيران) فلا يجوز أن يقدر الانتزاع من موضعه، وقد شبه البيت بالمثل أي قوله: (مررت برجل معه صقر صائد به غدًا)، فـ(معه صقر) صفة لـ(رجل).

وإذا ما نظرنا إلى ما أورده الباحث (ضياء حسين نوري) لوجدناه يذكر بأنَّ ابن الفُرَّخَان قد وجه إعراب (كان) في البيت على أنَّها زائدة، إذ قال: ((كأنه قال: (وجيران لنا كرام)، ثم تخلل الفعل بين الصفة والموصوف، إشعارًا بأنَّ ذلك قد تقضى))[٥].

---

[١] أوضح المسالك: ٢٥١/١، وينظر: التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري: ١٤٢.

[٢] ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٧، والتأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري: ١٤٢.

[٣] ينظر: التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري: ١٤٢.

[٤] ينظر: المسائل البصريات: ٨٧٥/٢، والتأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري: ١٤١.

[٥] المستوفى في النحو: ٢٢٨/١، وينظر: التأويل النحوي في كتاب المستوفى: ١٧١.

يفهم من هذا النص أنَّ ابن الفُرَّخَان عدَّ (كان) زائدةً متابعًا للخليل وسيبويه، وممن ذهب هذا المذهب بعد (كان) زائدة السيرافي[١]، وأبو البركات الأنباري[٢].

ومما سبق تبيَّن لنا أنَّ القول في (كان) في قول الشاعر: (وجيران لنا كانوا كرام) مختلف على أقوال:

الأول: إنَّها زائدة، وهو قول الخليل وسيبويه ومن تبعهم.

الثاني: إنَّها فعل ناقص عامل وليست زائدة، وهو قول المبرد ومن تبعه من النحويين.

الثالث: إنَّها تامة وهو قول ابن الفُرَّخَان.

وفي ختام المسألة هناك أمر يمكن قبوله أو ردَّه، وهو ما جاء في رأي الباحثين الذين ذكروا المسألة، فالباحثة (دعاء الحيالي) لم تذكر لها رأيًا يخصُّ المسألة ولم تفاضل بين الآراء بل اكتفت بذكر أقوال العلماء في المسألة، والحال نفسه ينطبق على الباحث (ليث الهيتي) فهو الآخر اكتفى بذكر الآراء فقط.

وأمَّا الباحث (ضياء حسين نوري) فقد رجَّح أن تكون (كان) ناقصة والواو اسمها وشبه الجملة (لنا) خبرها، ومن الأجدر أن يؤخذ به، فقد ذكر أنَّ إطلاق الخليل وسيبويه على (كان) بأنَّها زائدة لا يعنيان بالزيادة على ما فهم النحويون عنهما، إنَّما أرادا بالزيادة أنَّه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) و(كرام) لفهم أنَّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنَّهم قد فارقهم، فالجيرة كانت في الزمان الماضي، فجيء بقوله: (كانوا لنا) على هذا المعنى لا يستفاد بها إلا تأكيد ما فهم من المضي قبل دخولها[٣].

وهذا الذي ذهب إليه الباحث لا يمتُّ إلى الصواب بصلة؛ وذلك لأنَّ دخول (كان) في الكلام لم يغير فيه شيئًا إذ بقيت الجملة على ما هي عليه بدون (كان) فالتقدير: (وجيران لنا كرام) والذي نذهب إليه أنَّ (كان) في البيت زائدة ولكن هناك عائق يقف أمامنا، إذ كيف تلغى (كان) في الشاهد وقد عملت في الضمير (الواو) وشرط الزائد أن لا يكون عاملًا، ويمكن أن نجد حلًا لهذا العائق،

---

[١] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/٤٨٠، والتأويل النحوي في كتاب المستوفى: ١٧١.

[٢] ينظر: أسرار العربية: ١١٤-١١٥، والتأويل النحوي في كتاب المستوفى: ١٧١.

[٣] ينظر: التأويل النحوي في كتاب المستوفى: ١٧٣.

وذلك بالاعتماد على القياس، وهو قانون يحتكم إليه النحاة في تقنين القواعد والأصول، إذ قيست زيادة (كان) مع الإعمال على إلغاء (ظننت) عندما تؤخر، وقد عملت في الضمير فرفعت فاعلًا، فلما جاز إلغاء جملة (ظننت) جاز القول بزيادة (كانوا) في الشاهد[١]، أي لا يمنع من زيادة (كان) إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء (ظن) إسنادها إلى الفاعل[٢].

والذي سوغ القول بزيادة (كان) في هذا البيت الشعري إنَّها لم تقع في أول الكلام وإنما وقعت حشوًا أي وسطًا بين الصفة (لنا) والموصوف (جيران) وإلى جانب ذلك فإنَّ النحاة لجأوا إلى زيادتها في الشاهد كي لا يجعلوا (لنا) خبرًا لـ(كان) فيقدروا به في غير موضعه.

لذلك فنحن نذهب إلى ما ذهب إليه الباحث (محمد شاكر ناصر) الذي قال: ((وأحسب أن الأرجح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، وتابعهما عليه الأعلم من القول بزيادة (كان) لما ينعقد عليه من صحة المعنى وما يعضده من قياس))[٣].

ثم لو أنَّ سائلًا سأل كيف تُلغى (كان) وقد عملت في الضمير، نجيب بقول خالد الأزهري، إذ قال: ((تكون لغوًا، والضمير الذي فيها توكيد لما في "لنا"؛ لأنَّه مرتفع بالفاعل، ألا ترى أنَّه لا خبر له))[٤].

وأعلم ((أنَّ "كان" الزائدة معناها التأكيد، وهي تدلُّ على الزمان الماضي. وليس المراد من تسميتها بالزائدة أنَّها لا تدل على معنى ولا زمان، بل المراد أنَّها لا تعمل شيئًا، ولا تكون حاملة للضمير، بل تكون بلفظ المفرد المذكر في جميع أَحوالها))[٥].

---

[١] ينظر: شرح التسهيل: ٣٦١/١.

[٢] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٣/١.

[٣] التأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١١٩.

[٤] شرح التصريح على التوضيح : ٢٥٢/١.

[٥] جامع الدروس العربية: ٢٨١/٢.

٢. **زيادة الفعل (كاد)**.

ذكر أبو حيان جملة من الأقوال حول (كاد) منها: إنَّ (كاد) جاريةً مجرى الأفعال في أنَّ إيجابها يدلُّ على ثبوت القرب، ونفيها يدلُّ على نفيه، ومنها: إنَّها مع الإثبات نفي، ومع النفي إثبات، ومنها: إنَّها مع الماضي المنفي منها إثبات، ومع غيره فعلى قياس الأفعال، ومنها: إنَّها للقرب، وتشعر بعدم الفعل، فتارة يكون نفيها بحسب مدلولها، ولا تكون إثباتًا، وتارة يكون بحسب ما تشعر، فيكون نفيه إثباتًا؛ لأنَّ نفي النفي إثبات[١].

وأشار ابن مالك إلى أنَّ الأخفش[٢] أجاز زيادتها، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا ﴿١٥﴾﴾ [طه:١٥][٣].

ومن المواضع التي تدلُّ على زيادة (كاد) ما ذكره الباحث (دارا جبار كريم) أنَّ (كاد) قد زيدت في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴿٤٠﴾﴾ [النور:٤٠]، ذاكرًا قول مكي القيسي في ذلك، قال مكي: ((أي إذا أخرج الناظر يده من هذه الظلمات التي وصفت لم يكد يراها، أي رآها بعد تعب وشدة. رؤية خفية، فإن قيل: كيف رآها مع هذه الظلمات المتضاعفة، فالجواب: أنه كقول القائل: (ما كدت أراك من الظلمة) أي ما رأيتك إلا بعد نظر وشدة، وتعب، فكذلك هذا، وقيل: المعنى إذا أخرج يده رائيًا لها لم يكد يراها، أي لم يقرب من أن يراها، فهو لم يراها من شدة الظلمة، وقيل: المعنى: إذا أخرج يده لم يراها، ويكد داخل كدخول الظل فيما معناه اليقين كقوله تعالى:﴿وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾﴾ [فصلت:٤٨]، وقيل: المعنى لم يرها ولم يكد أي لم يقرب من الرؤية لشدة الظلمة))[٤].

في حين أورد الباحث (هاشم محمد مصطفى) أقوال النحويين الذين اختلفوا في لفظ (لم يكد) فهل يقتضي أنَّ هذا الرجل المقدر في هذه الأحوال رأى يده، أم لم يرها مطلقًا؟ إذ ذكر في ذلك أقوالًا منها:

---

[١] ينظر: التذييل والتكميل: ٣٦٩/٤.

[٢] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٠٢/٢- ٤٠٣

[٣] ينظر: شرح التسهيل: ٤٠٠/١.

[٤] الهداية إلى بلوغ النهاية: ٥١٢٦/٨-٥١٢٧، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٣٩.

أ. أن تكون (يكد) زائدة، والتقدير: لم يرها، وهو قول أكثر النحويين الكوفيين[١].

وقد رفض الباحث (هاشم محمد مصطفى) القول بزيادتها ذاكرًا أنَّ هذا القول فيه من التعسف ما فيه، فإنَّهم متى عجزوا عن تأويله وصفوه بالزيادة[٢]، وقد رفض أبو حيان القول بزيادتها أيضًا[٣].

ب. أن يكون التأويل: لم يرها ولم يكد، وهو قول أبي عبيدة[٤]، والزجاج[٥]، وخطأه أبو البقاء العكبري معلِّلًا ذلك بأنَّ في قولهما: (لم يرها) نفيًا لرؤيتهما، وفي قوله: (لم يكد) إثبات لرؤيتها إن حُمل المعنى على أنَّه رآها بعد جهد، أو على قول بعضهم: إنَّ نفيها إثبات وإثباتها نفي، وإن كان المعنى: لم يرها البتة، فلا ضرورةَ لتقدير (لم يرها) المعطوف عليه (ولم يكد)[٦].

ت. ونقل القرطبي عن أبي جعفر النحاس أنَّه قال: ((وأصحُّ الأقوال في هذا أن المعنى لم يقارب رؤيتها، فإذا لم يقارب رؤيتها فلم يرها رؤيةً بعيدةً ولا قريبةً))[٧]، وقد وصف الباحث (هاشم محمد مصطفى) هذا الذي ذهب إليه النحاس بأنَّه تأويل قوي[٨].

ث. وذهب ابن يعيش إلى أنَّ المعنى: أنَّه لم يرها بعد اجتهادٍ ويأس من رؤيتها، وهو حسن أيضًا؛ لأنَّه موافق للمعنى من حيث إنَّه يقارب أن يراها[٩].

والواضح أنَّا نقلنا الأقوال عن الباحث (هاشم محمد مصطفى) ولم ننقلها عن الباحث (دارا جبار كريم)؛ لأنَّهما أوردا الأقوال نفسها في المسألة فلا حاجة لإعادة الأقوال هنا وظهر من ذلك أنَّ الباحث (دارا جبار كريم) لم يعط رأيه في المسألة وهو خلاف ما عهدناه في بقية المسائل التي أوردها في

---

[١] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨٣/٤، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٣.

[٢] ينظر: التأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٣.

[٣] ينظر: البحر المحيط: ٣١٩/٧.

[٤] ينظر: مجاز القرآن: ٦٧/٢، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٣.

[٥] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٨/٤، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٣.

[٦] ينظر: التبيان: ٩٧٣/٢، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٣.

[٧] الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٥/٢، وينظر: التأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٣.

[٨] ينظر: التأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٣.

[٩] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨٤/٤، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٣.

دراسته، وأما الباحث (هاشم محمد مصطفى) فقد استحسن رأي النحاس الذي نقله القرطبي عنه واصفًا إياه بأنَّه تأويل قوي، وأيضًا فإنَّه استحسن رأي ابن يعيش، إذ إنَّه موافق للمعنى[١].

ونحن نذهب مع الباحث (هاشم محمد مصطفى) في القول الثاني الذي نقله عن ابن يعيش ونرى أنَّ المعنى: أنَّه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها ((والذي يدل على ذلك قول تأبط شرًا[٢]:

فأبت إلى فهم وما كدت آئبًا .....

والمراد ما كدت أؤوب كما يقال: سلمت وما كدت أسلم، ألا ترى أن المعنى أنه آب إلى فهم، وهي قبيلة، ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يؤوب، وعلة ذلك أن (كاد) دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر، كما دخلت (كان) لإفادة الزمان في الخبر، فإذا دخل النفي على كاد قبلها، كان، أو بعدها لم يكن، إلا لنفي الخبر كأنك قلت: إذا أخرج يده يكاد لا يراها فـ(كاد) هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع، هذا مقتضى اللفظ فيها، وعليه المعنى))[٣].

ثانياً: الزيادة في الأفعال التامة.

لم يقتصر الأمر على الزيادة في الأفعال الناقصة، بل شملت الزيادة الأفعال غير الناقصة أيضًا ونقصد بذلك (الأفعال التامة)، وقد درس هذه الأفعال بعض الباحثين ممن عنوا بدراسة التأويل وجاءت على النحو الآتي:

١. زيادة الفعل (ارجع).

ذكرت الباحثتان (غادة غازي عبد المجيد) و(هدى محمد الصافي) أنَّ الفعل (ارجع) قد زيد في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾ [الفجر:٢٧- ٢٨]، إذ ذكرتا قول الفراء في زيادة هذا الفعل: ((وأنت تقول للرجل: ممن أنت؟ فيقول: مُضَريٌّ، فتقول: كن تميميًا، أو

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٣.

[٢] هذا صدر البيت وعجزه: **وكم مثلها فارقتُها وهي تَصْفِرُ**، ديوانه: ٩١.

[٣] معاني النحو: ٢٧٨/١-٢٧٩.

قيسيًا، أي: أنت من أحد هذين. فيكون (كن) صلة كذلك الرجوع يكون صلة؛ لأنَّه قَدْ صار إلى القيامة، فكأن الأمر بمعنى الخبر، كأنه قَالَ: أيتها النفس أنت راضية مرضية))[١].

فمن خلال هذا النص نرى أنَّ الفراء عدَّ فعل الأمر (ارجعي) زائدًا؛ لأنَّ التقدير صار عنده: أنت راضية مرضية، ويبدو أنَّ الباحثة (هدى محمد الصافي) لم تورد غير نص الفراء في هذه المسألة وسبب ذلك أنَّها لم تقف على رأي مشابه لرأي الفراء في هذه المسألة، كما أنَّها أشارت حين أوردت النص إلى الباحثة (غادة غازي عبد المجيد)، وكأنَّها لم تكن تعلم بأنَّ الفعل (ارجعي) الذي ورد في هذه الآية المباركة كان زائدًا إلا من خلال التحقق والتثبت من كلام الباحثة (غادة غازي) هذا أمر، والأمر الآخر أنَّ الفراء حين تكلم على هذا الفعل لم يشعرنا أنَّ هناك فعلًا زائدًا في الآية الكريمة، ففهم النص والإمعان فيه طويلًا والغوص في أغواره جعل الباحثة (غادة غازي) تقول بزيادته، فضلًا عن أنَّه لا يوجد باحث –غير الباحثتين المذكورتين– ولا سيما الباحثة (غادة غازي) قد قال بزيادة هذا الفعل، فهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على فهم ووعي لما تكتبه.

ولنعد إلى المسألة ونرى أنَّ الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) ذكرت بأنَّ الرجوع قد تحقق فعلًا، فالتعبير عنه بصيغة الأمر إنَّما عدَّه الفراء بمثابة الزائد في الكلام من جهة المعنى، وهذا فيه ما فيه من البعد، فـ(ارجعي) مرادةٌ هنا[٢].

يظهر من كلام الباحثة أنَّ الفعل (ارجعي) هنا لا يمكن أن يكون زائدًا؛ لأنَّه لو كان كذلك لا يتحقق المعنى المراد من الآية الكريمة.

وقد ذكرت رأي الزمخشري[٣] الذي بين أنَّ هذا القول إنَّما يقال للنفس، إما عند الموت، وإما عند البعث، وإما عند دخولها الجنة على معنى: ارجعي إلى موعد ربك، في حين ذهب أبو حيان أنَّ إلى هذا الأمر يقال للمؤمن نفسه في الدنيا[٤].

---

[١] معاني القرآن للفراء: ٢٦٣/٣، وينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ١٢٤–١٢٥، والتأويل النحوي عند الفراء: ٨٦.

[٢] ينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ١٢٥.

[٣] ينظر: الكشاف: ٧٥٢/٤–٧٥٣، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ١٢٥.

[٤] ينظر: البحر المحيط: ٤٧٦/١٠، والتأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ١٢٥.

وقد علقت الباحثة (غادة غازي عبد المجيد) بعد أن ذكرت رأيي الزمخشري وأبي حيان، على هذين القولين فإنَّ الرجوع لم يتحقق بعد فلا يعدّ مجيؤه بصيغة الأمر زيادة معنوية[١].

ونرى أنَّه لا يمكن أن يكون الفعل (ارجعي) هنا زائدًا؛ لأنَّه لو كان كذلك لما تحقق المعنى المراد من الآية الكريمة؛ لأنَّ الرجوع إلى الله مستعار للكون في نعيم الجنة التي هي دار الكرامة عند الله بمنزلة دار المضيف، إذ شبهت الجنة بمنزلٍ للنفس المخاطبة؛ لأنَّها استحقته بوعد الله تعالى على أعمالها الصالحة، فكأنَّها كانت مغتربة عنه في الدنيا فقيل لها: ارجعي إليه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ الأمر في (ارجعي) مراد منه تقييده بالحالين بعده وهما راضية مرضية وهو من استعمال الأمر في الوعد والرجوع[٢].

إذ لو كان الفعل (ارجعي) زائدًا هنا لما حصل المعنى المراد من الآية الكريمة.

٢. **زيادة الفعلين (اذهب)، (قام)**:

أوردت الباحثة (سحر العاني) أنَّ الفعل (قام) قد زيد في قول حسان[٣]:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ

بزيادة (قام)، والفعل (اذهب) زيد في قول الشاعر[٤]:

فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونا وتشتمِنا فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ

والمعنى: ((أي فما بك من عجب، واذهب توكيد للكلام وتمكين له))[٥].

وقد بينت الباحثة أنَّ ابن جني أوَّل هذين البيتين بزيادة الفعل توكيدًا وقد ردَّه كثير من النحاة منهم ابن عصفور، إذ قال: ((فزعم أبو الفتح أن (قام) في البيت الأول، و (فاذهب) في البيت الثاني زائدتان؛ لأنَّ المعنى: وإن كنت للخال فخل، وعلام يشتمني، وإنهما زيدتا توكيدًا للكلام وتمكينًا له،

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء: ١٢٥.

[٢] ينظر: التحرير والتنوير: ٣٤١/٣.

[٣] مع الاختلاف في الرواية (دمان، رماد): ديوانه: ٢٥٨/١.

[٤] البيت بلا نسبة، ينظر: الكتاب: ٣٨٣/٢، وخزانة الأدب: ١٢٣/٥.

[٥] التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢٢، وينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: ٢٤٨.

والصحيح أنَّهما غير زائدتين؛ لأنَّه لا موجب لزيادتهما. بل (قام) في بيت حسان ليست ضد (قعد)، بل (في) معنى ثبت، من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ﴿٧٥﴾﴾ [آل عمران:٧٥]، وكأنه قال: ما ثبت يشتمني لئيم. وكذلك (اذهب) في البيت الثاني له معنى لا يفهم إلا منه. ألا ترى أن المعنى: إن سرت فينا سير السادة المرضية سدتنا، وإن كنت تبغي الخال فأذهب فأطلب لذلك قابلًا وبه راضيًا، فإننا لا نقبل ذلك ولا نرضاه. ولو جعلت زائدة لا معنى لها، لكان الكلام يعطي ظاهره الرضى بالخال والقرار على الإدلال، وهو خلاف مراد الشاعر))[١].

وردَّه أبو حيان أيضًا بقوله: ((ولا حجة فيما استدلوا به))[٢]، وقوله في موضوع آخر عن الأمثلة التي ذكرها ابن جني: ((ولا يقاس عليها))[٣].

وقال عبد القادر البغدادي: ((وليس هناك قيام ولا قعود ولا ذهاب ولكن هذه استراحات من العرب وتطريحات منها في القول))[٤]، فهذا النص يشعرنا أنَّه لا يمكن أن يقع الفعل زائدًا في كلام العرب بشكل عام، إذ ليس مطردًا على الدوام، وأيضًا هنا أمر هو أنَّ الفعل (قام) في البيت الشعري لا يمكن أن يعدُّ زائدًا؛ لأنَّه يقتضي النهوض بالشتم والتشمير، فليس هناك قيام، ولكنَّه يريد الجد والتشمير[٥]، فلو كان الفعل (قام) في البيت زائدًا لما تحقق المعنى المراد.

وخلاصة ما تقدم نجد أنَّ أغلب النحاة لم يعدُّوا الأفعال التي وردت في هذين البيتين زائدة بل إنَّهم لم يتطرقوا لموضوع الزائد في هذه الشواهد سواء أكانوا نحاة أم مفسرين، ويبدو لنا –والله أعلم– أنَّ الفعل زيد في هذه الشواهد من حيث الصنعة الإعرابية، وأما في المعنى فلا يمكن أن يكون زائدًا؛ لأنَّ الحاجة إليه ماسة.

---

[١] ضرائر الشعر: ٨٠، وينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: ٢٤٨.

[٢] ارتشاف الضرب: ٢٤٠٣/٥، وينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: ٢٤٨.

[٣] التذييل والتكميل: ٢١٧/٤، وينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: ٢٤٨.

[٤] خزانة الأدب: ١٣١/٥، وينظر: التأويل النحوي في شروح حماسة أبي تمام: ٢٤٨.

[٥] ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٢٠/٥.

المطلب الثالث: الزيادة في الأسماء.

يمكن القول إنَّ الزيادة في الأسماء تبدو نادرةً جدًا إذا ما قورنت بزيادة الحروف والأفعال، واقتصر النحويين على الحروف والأفعال في باب الزيادة، يقول الزركشي: ((حق الزيادة أن تكون في الحرف وفي الأفعال كما سبق، وأمَّا الأسماء فنصَّ أكثر النحويين على أنها لا تزاد ووقع في كلام كثير من المفسرين الحكم عليها في بعض المواضع بالزيادة كقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ۝٩﴾ [البقرة:٩]، إنَّ اسم الجلالة مقحم ولا يتصور مخادعتهم لله تعالى))[١].

وهناك من النحاة من قد أنكر القول بزيادة الاسم مطلقًا منهم ابن هشام، إذ قال: ((والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت))[٢].

وها هو السيوطي أنكر زيادة الأسماء إنكارًا تامًا، إذ بيَّن أنَّه لا تزاد إلا الحروف، وأنَّ زيادة الاسم لم تثبت[٣].

وبيَّن أبو حيان أنَّ زيادة الاسم مبني على مذهب الكوفيين[٤]، وقال في موضع آخر إنَّ: ((زيادة الأسماء لم تثبت في اللسان))[٥].

يفهم من هذه النصوص أنَّ البصريين لم يجوزوا زيادة الأسماء بل اقتصروا في باب الزيادة على الحروف والأفعال، وأما الكوفيون فقد جوَّزوا زيادة الأسماء، هذا أمر والأمر الآخر الذي دعانا إلى تأخير الأسماء في باب الزيادة، وتقديم دراسة زيادة الحروف والأفعال عليها، أنَّ الزيادة في الحروف والأفعال أصلٌ، أما الزيادة في الأسماء فهي فرع، والأولى تقديم
الأصل على الفرع. وقد قسمنا هذا المطلب بحسب ما عرضه الباحثون العراقيون في دراساتهم على قسمين هما:

---

[١] البرهان في علوم القرآن: ٣/٧٤.
[٢] مغني اللبيب: ٢٣٨.
[٣] ينظر: همع الهوامع: ٢/٤٥١.
[٤] ينظر: التذييل والتكميل: ١١/٢٥٩.
[٥] البحر المحيط: ٢/٧٧.

أولًا: الزيادة في الأسماء المعربة.

درس عدد من الباحثين العراقيين الأسماء المعربة في باب الزيادة وجاءت على النحو الآتي:

١. زيادة الاسم (مثل):

أورد الباحث (حيدر عبد علي عودة) زيادة الاسم (مثل) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[الشورى:١١]، إذ ذكر الباحث أنَّ العلماء اختلفوا على مذاهب في تأويل هذه الآية المباركة، إذ ذهب بعضهم إلى كون (الكاف) في قوله: (كمثله) زائدة، والتقدير: ليس مثله شيء، والمراد بالكاف هنا التوكيد، ولا يجوز عندهم إلا زيادة (الكاف)، وردوا على من أثبتها أنَّه جعل لله مثلًا، إذ التقدير: (ليس مثل مثله شيء)، فقد أثبت لله مثلا[١]، وممن قال بذلك أيضًا ابن السراج، إذ عدَّ الكاف زائدةً، والتقدير عنده: ليس مثله شيء[٢].

واستدل السيرافي على زيادة الكاف في هذه الآية الكريمة بقوله: ((والكاف زائدة لا غير، والدليل على ذلك أنّا لو لم نجعلها زائدة لاستحال الكلام، وذلك أنَّها إذا لم تكن زائدة، فهي بمعنى مثل وإن كانت حرفًا فيكون التقدير: (ليس مثل مثله شيء)، وإذا قدّر بهذا التقدير، فقد أُثْبِتَ لَه مَثلٌ ونفيَ الشَّبَهُ عن مثلِهِ وهذا محال من وجهين: أحدهما: أن الله تعالى لا مثل له ولا نظير، والثاني: أن اللفظ نفسه به محال في كل أحد وذلك أنّا لو قلنا: (ليس مثل مثل زيد أحد) لاستحال وذلك أنا لو أثبتنا لزيد مثلًا، فقد جعلنا زيدًا مثلًا له؛ لأنَّ ما ماثل الشيء فقد ماثله ذلك الشيء))[٣].

وبيَّن الباحث (حيدر عودة) أيضًا أنَّ بعضهم عدَّ كلمة (مثل) زائدةً، والتقدير عنده: ليس هو كشيء[٤]، وقال بعضهم الآخر: ((كلمة التشبيه كررت للتأكيد))[٥]، وقد علَّق الباحث (عودة) على هذا

---

[١] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٩٥/٤، والتأويل النحوي في المثل القرآني: ٦١-٦٢.

[٢] ينظر: الأصول في النحو: ٤٣٨/١.

[٣] شرح كتاب سيبويه: ٢٣٥/١.

[٤] ينظر: جامع البيان: ٥٥٣/١٣، والتأويل النحوي في المثل القرآني: ٦٢.

[٥] الكشاف: ٢١٣/٤، وينظر: التأويل النحوي في المثل القرآني: ٦٢.

هذا الرأي بقوله: ((والغرض من التكرير نفي المشابهة لله سبحانه وتعالى، إذ إنَّ مجيء (الكاف) و(مثل) للتشبيه وكأنهما قد سبكتا ليعطيا معنىً واحدًا وهو نفي التشبيه عنه سبحانه وتعالى))[١].

وكأنَّه قد جيء((فيها بلفظين، كل واحد منهما يؤدي معنى المماثلة؛ ليقوم أحدهما ركنًا في الدعوى، والآخر دعامة لها وبرهانًا. فالتشبيه المدلول عليه "بالكاف" لمّا تصوب إليه النفي تأدَّى به أصل التوحيد المطلوب؛ ولفظ "المثل" المصرح به في مقام لفظ الجلالة أو ضميره نبه على برهان ذلك المطلوب))[٢].

فيما أشار الباحث (هاشم محمد مصطفى) إلى أنَّ الزركشي ذكر أنَّ للنحويين في تقدير هذه الآية الكريمة قولين[٣]:

أحدهما: أنَّ (مثل) زائدةٌ، والتقدير: ليس كهُوَ شيء.

والثاني: أنَّ (الكاف) زائدةٌ، ولفظة (مثل) خبر (ليس)، وهذا هو المشهور؛ لأنَّ زيادة الحرف أسهل من الاسم.

والظاهر أنَّ النحاة لم يخرجوا من هذين التقديرين، وهو إما زيادة الحرف (الكاف)، وإما زيادة الاسم (مثل)، ولكل واحد منهما عند الزيادة تقدير يختلف عن الآخر بحسب ما زيد.

ثم بيَّن الباحث (هاشم محمد مصطفى) أنَّ الزركشي نقل أقوالًا عن النحويين في تأويل الآية، وذلك على النحو الآتي:

أ. ذهب ابن قتيبة إلى أنَّ العرب تقيم (المثل) مقام (النفس) كقولهم: مثلي لا يقال له، أي: أنا لا يقال لي هذا، فالمثل كناية عن الذات، فيكون المعنى، ليس كالله شيء[٤].

---

[١] التأويل النحوي في المثل القرآني: ٦٣.

[٢] النبأ العظيم: ١٦٨.

[٣] ينظر: المقتضب: ٤١٨/٤، ومعاني الحروف والصفات: ٣، والبرهان في علوم القرآن: ٢٧٥/٢، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٤.

[٤] ينظر: غريب القرآن: ٣٩١، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٧.

ب. ذهب أبو جعفر الطوسي أنَّ (الكاف) ليست زائدة، بل هي مرادة، وأنَّ الله تعالى نفى أن يكون مثله أحد، فإذا ثبت أنَّه لا مثل لمثله، فلا مثل له أيضًا؛ لأنَّه لو كان له مثل، لكان له أمثال كالقدرة لا مثل لها، وعلى هذا فلا أمثال لها[١].

ت. وذكر أبو حيان: أنَّ المفسرين أجمعوا على أنَّ لفظة (مثل) والحرف (الكاف) يراد بهما التشبيه لهذا لا يصح حمل الآية على ظاهرها؛ لأنَّ المعنى يصير: ليس شيء مثل مثله، ففيه إثبات المثل وهو محال، ولذلك حملوا الآية على زيادة (الكاف) للتوكيد[٢].

نلاحظ أنَّ الباحث (هاشم محمد مصطفى) كان مجدًا في نقل الآراء ونشرها في دراسته، وكذلك الباحث (حيدر عودة)، ونحن نرى – والله أعلم– أنَّ الكاف في الآية الكريمة ليست زائدة؛ وذلك لأنَّ لفظة (مثله) جاءت هنا بمعنى (هو) فكأنَّه قال: ليس كهو شيء، والمثل يطلق في كلام العرب ويراد به ذات الشيء، نحو قول الرجل: مثلي لا يفعل هذا، أي: أنا لا أفعل هذا، وكذلك: مثلي لا يقبل من مثلك، أي: أنا لا أقبل منك، ثم إنَّ قولنا إنَّ (الكاف) جاءت هنا زائدةً لما امتنع؛ لأنَّ دخولها هنا كخروجها، ألا ترى أنَّ معنى (ليس مثله شيء) و(ليس كمثله شيء) واحد[٣].

فالكاف ولفظة (مثل) كلاهما مرادان؛ لأنَّ الكاف هنا كأنَّما دخلت على ضمير، فتكون حينئذٍ للتشبيه، لذا لا يمكن أن تكون زائدةً، كما لا يمكن زيادة لفظة (مثل) أيضًا.

٢. زيادة الاسم (تيم).

من المواضع التي تدلُّ على زيادة الاسم ما ذكره الباحث (محمد شاكر ناصر) أنَّ الاسم قد زيد في قول جرير[٤]:

يا تيمَ تيمَ عدي لا أبا لكم لا يُوقعنَّكم في سوءةٍ عمرُ

فقد بيَّن الباحث أنَّ لفظ (تيم) تكرر في هذا الشاهد، وقد اختلف النحاة في موضع اللفظ الثاني منها، فذكر في ذلك ثلاثة مذاهب:

---

[١] ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ١٤٩/٩، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٧.

[٢] ينظر: البحر المحيط: ٣٢٧/٩، والتأويل النحوي في كتاب البرهان: ٨٧.

[٣] ينظر: الإنصاف: ٢٤٥/١-٢٤٦.

[٤] ديوانه: ٢١٢/١.

الأول: مذهب سيبويه الذي ذهب إلى أنَّ لفظ (تيم) الأول مضافًا إلى (عدي)، ولفظ (تيم) الثاني مقحمًا بينهما توكيدًا للأول، وتكريرًا له، ولا تأثير له في المضاف[١].

الثاني: مذهب المبرد الذي ذهب في أحد قوليه مذهب سيبويه، والقول الآخر: حذف المضاف من الأول استغناءً بإضافة الثاني، فيكون التقدير: يا تيم عدي يا تيم عدي[٢].

الثالث: نقل ابن مالك عن السيرافي مذهبًا ثالثًا في لفظة (تيم)، إذ قال: ((وعندي وجه ثالث لم أعلم أحد ذكره، وهو قوي في نفسي، وذلك أن تجعل أصله: "يا زيد زيد عمرو"، فيكون زيد عمرو الثاني نعتًا للأول مثل قولنا: "يا زيد بن عمرو" ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب))[٣].

ويبدو أنَّ هذا النص الذي نقله الباحث (محمد شاكر ناصر) عن السيرافي غير موجود عند السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، وإنَّما ذكره ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) وإن كان السيرافي حقًا قد ذكر هذا الوجه، فقد قال: ((ويجوز: يا تيم تيم عديّ، وهو أجود، على أن تجعل الأول نداءً مفردًا، وتجعل الثاني نعتا له))[٤]، فهذا النص الموجود في شرحه على كتاب سيبويه وليس النص الذي سبقه، وإن كان المؤدى والمعنى واحد، لكن نحن نرى أن تؤخذ النصوص من مظانها أحق وأولى، ولا سيما أنَّ الباحث أشار عند إيراده نص السيرافي إلى كتابه (شرح كتاب سيبويه) فكان عليه التوثق جيدًا قبل أخذ النصوص من مصادرها.

ويفهم مما تقدَّم أَّن هناك ثلاثة مذاهب قيلت في هذه المسألة، الأول مذهب سيبويه الذي جعل الأول مضافًا إلى عدي، والثاني زائدًا للتوكيد، ومذهب المبرد الذي وافق سيبويه في هذا القول وخالفه في القول الثاني، إذ ذهب إلى حذف المضاف من الأول استغناء بإضافة الثاني، والمذهب الثالث مذهب السيرافي الذي جعل (تيم) الأول نداءً مفردًا، والثاني: نعتًا له.

---

[١] ينظر: الكتاب: ٢٠٦/٢، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١٢٠.

[٢] ينظر: المقتضب: ٢٢٧/٤، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١٢٠.

[٣] شرح الكافية الشافية: ١٣٢٢/٣، وينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١٢٠.

[٤] شرح كتاب سيبويه: ٣١٦/١.

وقد بيَّن الباحث (محمد شاكر ناصر) أنَّ الأعلم وافق السيرافي في كتابه (النكت) ووصفه بأنَّه وجه قوي[١]، أمَّا في كتابه (تحصيل عين الذهب)، فذكر استشهاد سيبويه بالشاهد وعلق عليه قائلًا: ((لأنَّ الفائدة في تكرير الاسمين وإفرادهما سواء إذا كانا لشيء واحد، فكأنه إنما أضاف اسمًا واحدًا إلى (عدي)، فحذف التنوين منهما للإضافة كما يحذف من أحدهما إذا أضيفت))[٢].

يفهم من هذا النص أنَّه بعد أن أُقحم لفظ (تيم) الثاني بين (تيم) الأول، و(عدي) أي بين المتضايفين، حصل فصل بينهما، ولكن المضاف إليه بقي على حاله التي كان عليها قبل الفصل، لذا فإنَّ الأعلم وجَّه بالجر على أنَّ الاسمين قد أضيفا معًا إلى المضاف إليه؛ لأنَّ الاسمين عندما كانا على لفظ واحد، فكأنَّه أُضيف اسمًا واحدًا، فتركب الاسمان تركيبًا واحدًا، كالعدد المركب نحو: (خمسة عشر) ثم أُضيف الاسمان معًا إلى (عدي).

والذي ذهب إليه الأعلم من جعل الاسمين اسمًا واحدًا، قد سبقه إليه سيبويه وهو ما أشار إليه الباحث المذكور، ذاكرًا قول سيبويه في ذلك: ((فصار يا تيمَ تيمَ عدي اسمًا واحدًا، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة))[٣].

وقد علَّق الباحث (محمد شاكر ناصر) في تعدد التأويلات التي ذكرها النحاة، إذ ذكر أنَّ في تعدد التأويلات في هذه المسألة محاولةً من بعض النحاة لتحقيق الانسجام بين النص والقواعد النحوية المقننة للترتيب، فكانت هذه الآراء مدار تمحيص لدى نحاة آخرين، فانقسموا حولها واتبع كل منهم رأيًا من هذه الآراء، إذ تابع النحاس المبرد بحمل البيت على حذف المضاف إليه من لفظ (تيم) الأول استغناءً بالثاني عنه[٤]، في حين تابع الزجاجي سيبويه بحمل البيت على اقحام (تيم) الثاني بين (تيم) الأول، و(عدي) أي بين المتضايفين توكيدًا[٥].

---

[١] ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٥٥٥/١، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١٢١.

[٢] تحصيل عين الذهب: ٨٣، وينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١٢١.

[٣] الكتاب: ٢٠٧/٢، وينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١٢١.

[٤] ينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١٢١– ١٢٢.

[٥] ينظر: الجمل في النحو للزجاجي: ١٥٧، واللامات: ١٠١، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١٢٠.

وتابع الباحث حديثه، إذ بيَّن أنَّ ابن عصفور ذكر أنَّ سيبويه يقدِّر الأصل: يا زيدَ عمرو زيدَ عمروٍ، ثم حذف (عمرو) الثاني لدلالة الأول عليه، فبقى: يا زيدَ عمروٍ زيدَ، ثم قُدِّم (زيد)، وأقحم بين المتضايفين[١]، وما نقله ابن عصفور عن مذهب سيبويه يخالف ما ذكر في الكتاب، إذ جاء فيه: ((وذلك لأنَّهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبًا، فلما كرروا الاسمَ توكيدًا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا))[٢].

يظهر أنَّ كلام سيبويه واضح وصريح فهو يناقض ما نقله ابن عصفور عنه، إذ إنَّ سيبويه أشار بصريح العبارة إلى أنَّ الاسم الثاني قد تكرر للتوكيد، ويبدو أنَّ ابن عصفور كان واهمًا في نقله عن سيبويه.

وفي ختام المسألة ذكر الباحث (محمد شاكر ناصر) أنَّ الأعلم قد تابع النحاة الذين قالوا بالزيادة، فيرى أنَّ اللفظ الزائد يُؤتى به لتوكيد المعنى وتبيينه[٣]، ولكنَّ الباحث المذكور لم يعط رأيه في هذه المسألة بالرغم من أنَّه كان بارعًا في عرض المسألة وشرحها والموازنة بين الآراء، إلا أنَّه كان ينقصه ترجيح بعض الآراء على بعض ليبسط أسلوبه في المسألة.

وخلاصة المسألة أنَّ (تيم) الأول مضموم أو منصوب، والثاني يكون منصوبًا لا غير، فالضم فلأنَّه منادى مفرد معرفة، ولا يكون الثاني حينئذٍ إلا منادى مستأنفًا، أو منصوبًا بـ(أعني) أو عطف بيان، أو بدلًا أو توكيدًا، وأمَّا نصبه فعلى نية الإضافة لمثل ما أضيف إليه الثاني، والأصل يا تيم عدي تيم عدي، وهذا مذهب المبرد، وعلى هذا يكون الثاني حينئذٍ منصوبًا للتوكيد أو أنَّه يكون عطف بيان أو يكون بدلًا، أو منادى مستأنفًا، أو على أن يجعل الأول والثاني اسمًا واحدًا بالتركيب، فيكونان بعد التركيب مضافان إلى (عدي) كـ(خمسة عشر) في نحو قولهم: (ما فعلت خمسةُ عشرِك)، ومجموع الاسمين يكونان في موضع نصب، وهذا مذهب الأعلم، أو يكون (تيم) الأول مضافًا إلى (عدي)، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وهو مذهب سيبويه، وعليه يكون زائدًا[٤].

---

[١] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٩٥/٢، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري:١٢٢.

[٢] الكتاب: ٢٠٦/٢، وينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١٢٢.

[٣] ينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: ١٢٥.

[٤] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٥١٨/٢.

ونحن نرجِّح ما ذهب إليه سيبويه بأن تكون (تيم) الأولى مضافةً إلى (عدي)، والثانية تكون مقحمةً بين المضاف (تيم) والمضاف إليه (عدي) توكيدًا لـ(تيم) الأولى، وهذا كثير في الكلام وذلك كإقحام لام الإضافة للتوكيد بين المتضايفين في نحو: لا أبالك[١].

ثانياً: الزيادة في الأسماء المبنية.

درس بعض الباحثين العراقيين ممن عنوا بالتأويل النحوي الزيادة في الأسماء المبنية، وقد جاءت على النحو الآتي:

١. زيادة (إذ).

أورد الباحث (دارا جبار كريم) زيادة الاسم (إذ) في قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾﴾ [آل عمران:٣٤-٣٥]، فذكر قول مكي القيسي في ذلك: ((المعنى سميع عليم إذ قالت. وقيل: واذكر إذ قالت. وقال أبو عبيدة: ﴿إِذْ﴾زائدة، وأنكر ذلك جماعة النحويين. وقال الزجاج: المعنى: اصطفى آل عمران إذ قالت))[٢].

وبيَّن الباحث المذكور أنَّ (إذ) وقع هنا ظرفًا، وتعددت الأوجه في ناصبه على أقوال:

الأول: إنَّ الناصب له الفعل المقدَّر (اذكر)، وعليه يكون (إذ) هنا مفعولًا به لا ظرفًا، والمعنى: (اذكروا إذ قالت إمرأة عمران)، وذهب هذا المذهب الأخفش، والمبرد[٣]، وتابعهما أبو البقاء الكفوي، إذ قال: ((كل ما ورد في القرآن: وإذ، فـ(اذكر): فيه مضمر أي: اذكر لهم أو في نفسك كيفما يقتضيه صدر الكلام، و (إذ) منصوب به، وعليه اتفاق أهل التفسير، مع أنَّ القول واقع فيه، ولم يجعلوه ظرفًا له بل مفعولًا به على سبيل التجوز، مع أنه لازم الظرفية فعدلوا عن الحقيقة إلى المجاز

---

[١] ينظر: الكشاف: ٩١/١.

[٢] الهداية إلى بلوغ النهاية: ٩٩٣/٢، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢١٩.

[٣] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٠/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٥٣/١، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢١٩-٢٢٠.

لعدم إمكان اعتبار مظروفية المضاف إليه))[١].

الثاني: ذهب الزجاج إلى أنَّ الذي نصب (إذ) معنى الاصطفاء، أي أنَّه منصوب بالفعل (اصطفى) مقررًا، ودلَّ على ذلك الفعل (اصطفى) الأول في قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٣﴾[آل عمران:٣٣]، والمعنى: واصطفى آل عمران[٢].

ويقول الباحث (دارا جبار كريم): ((وعلى هذا يكون قوله: ﴿وَءَالَ عِمۡرَٰنَ ٣٣﴾ من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات، وإذا جعل من باب عطف المفردات لزم أن يكون وقت اصطفاء آدم وقت قول امرأة عمران، وليس كذلك الزمانين، فلذلك اضطر إلى تقدير عامل غير هذا الملفوظ به، و(إذ) على هذا القول ظرف الاسم))[٣].

وما ذهب إليه الباحث صحيح راجح؛ لأنَّ ((الله تعالى قرن اصطفاء آل عمران باصطفاء آدم ونوح، ولما كان اصطفاؤه تعالى آدم ونوحا قبل قول امرأة عمران استحال أن يقال: إن هذا الاصطفاء مقيد بذلك الوقت الذي قالت امرأة عمران هذا الكلام فيه ويمكن أن يجاب عنه بأن أثر اصطفاء كل واحد إنما ظهر عند وجوده، وظهور طاعاته، فجاز أن يقال: إن الله اصطفى آدم عند وجوده، ونوحا عند وجوده، وآل عمران عند ما قالت امرأة عمران هذا الكلام))[٤].

ونرى أنَّ الذي ذهب إليه الزجاج طعن فيه ابن الأنباري، ووافقه ابن عاشور وهذا ما أشار إليه الباحث (دارا جبار كريم)[٥].

الثالث: وهو مذهب الطبري الذي ذهب إلى أنَّ (إذ) منصوب بقوله: (سميع)، أي: (والله سميع عليم حين قالت امرأة عمران هذا القول[٦]، وتابعه مكي، والزمخشري[٧]، ولكن ما ذهب إليه

---

[١] الكليات: ٦٩، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٢٠.

[٢] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/٤٠٠، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٢٠.

[٣] التأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٢١.

[٤] مفاتيح الغيب: ٨/٢٠٢.

[٥] ينظر: مفاتيح الغيب:٨/٢٠٢، والتحرير والتنوير: ٣/٢٣٢، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٢٢.

[٦] ينظر: جامع البيان: ٥/٣٣٠، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٢٢.

[٧] ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٢/٩٩٣، والكشاف: ١/٣٥٥، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٢٢.

هؤلاء قد ردَّه أبو حيان بقوله: ((ولا يصح ذلك لأنَّ قوله: عليم، إما أن يكون خبرًا بعد خبر، أو وصفًا لقوله: سميع، فإن كان خبرًا فلا يجوز الفصل به بين العامل والمعمول لأنَّه أجنبي منهما، وإن كان وصفًا فلا يجوز أن يعمل: سميع في الظرف، لأنَّه قد وصف. اسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وصف قبل أخذ معموله لا يجوز له إذ ذاك أن يعمل على خلاف لبعض الكوفيين في ذلك، ولأنَّ اتصافه تعالى: بسميع عليم، لا يتقيد بذلك الوقت))[١].

ولكنَّ الآلوسي ردَّ قول أبي حيان هذا بأنَّه: ((لا يضر الفصل بينهما بالأجنبي لتوسعهم في الظروف))[٢].

الرابع: ما ذهب إليه أبو عبيدة[٣]، في أنَّ (إذ) تعد في هذه الآية المباركة ونحوها زائدةً، والتقدير: قالت امرأة عمران، وتابعه على ذلك ابن قتيبة[٤]، وبيَّن الباحث أنَّ ما ذهب إليه أبو عبيدة عند النحويين غلط[٥]، وهذا صحيح، فإنَّ ما ذهب إليه الباحث من وصف رأي أبي عبيدة بأنَّه عند النحويين غلط مقبول وصائب؛ وذلك لأنَّ جميع النحاة قالوا بإنَّ (إذ) في هذه الآية الكريمة تدلُّ على الوقت الماضي أو الزمن الماضي، فكيف يكون الدليل على ما مضى من الوقت زائدًا أو لغوًا، وهي اسم مع ما بعدها[٦].

وفي ختام هذه المسألة يمكن أن نذهب مع ما ذهب إليه الباحث (دارا جبار كريم) في ترجيح الوجه الأول وذلك بأن يكون (إذ) مفعولًا به لفعل مقدر تقديره (اذكر)، فقد بيَّن الباحث أنَّ هذا الوجه هو الأقرب إلى الصواب، ودليله على ذلك أنَّه قد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة جاء معها الفعل (اذكر) مذكورًا في الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ ٦٩﴾ [الأعراف:٦٩]، وقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا فَكَثَّرَكُمۡۖ ٨٦﴾ [الأعراف:٨٦]، وقوله

---

[١] البحر المحيط: ٣/١١٤-١١٥، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٢٢.

[٢] روح المعاني: ٢/١٢٨، وينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٢٢.

[٣] ينظر: مجاز القرآن: ١/٩٠، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٢٢.

[٤] ينظر: غريب القرآن: ١٠٣، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٢٢.

[٥] ينظر: التأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٢٢.

[٦] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/٤٠٠.

تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٢٦﴾[الأنفال:٢٦]، ودليله أيضًا بما قاله أبو البقاء الكفوي[١] من إجماع المفسرين على هذا التقدير، ونحن نرجح هذا الوجه أيضًا؛ لأنَّ كثيرًا من النحاة قالوا به، إذن فالعامل في (إذ) فعل مضمر تقديره (اذكر) وهذا هو الراجح؛ لأنَّ هذه الآيات كلها إنَّما هي اخبارات بالغيب تدلُّ على نبوة محمد (ﷺ) ومقصد ذكرها هو الأظهر في حفظ رونق الكلام[٢].

٢. زيادة ضمير الفصل (هو).

يجوز أن يكون ضمير الفصل زائدًا لا موضع له من الإعراب ويجوز أن يكون عمدةً له موضع؛ وذلك إذا كان ما بعده اسمًا مرفوعًا نحو: زيدٌ هو القائم، وكان زيد هو القائم، ونحو ذلك[٣].

فمن المواضع التي تدلُّ على زيادة الضمير (هو) ما ذكره الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) أنَّ الضمير قد زيد في حديث الرسول (ﷺ): ((كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصّرانه))[٤].

فقد بيَّن الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) أنَّ الجرجاني ذكر أنَّ قوله: (يكون أبواه هما اللذان) يحتمل أربعة أوجه[٥]:

الأول: أن ترفع (أبواه) بـ(يكون)، وتجعل (هما اللذان) جملةً من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبر بـ(يكون)، وعلى هذا الوجه لا يكون الضمير (هما) فصلًا.

الثاني: أن ترفع (أبواه) بـ (يكون)، وتجعل (هما) فصلًا لا محل له من الإعراب، وتنصب (اللذين) بـ(يكون) بعده خبرًا له.

---

[١] ينظر: الكليات: ٦٩، والتأويل النحوي في تفسير الهداية: ٢٢٠.

[٢] ينظر: المحرر الوجيز: ٤٣٣/١.

[٣] ينظر: الإنصاف: ٥٧٨/٢.

[٤] المحتسب: ٧٨/٢، وورد في صحيح البخاري من غير (هما اللذان)، ينظر: صحيح البخاري: ١٠٠/٢، والتأويل النحوي في المقتصد: ١١٢.

[٥] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٤١١/١-٤١٢، والتأويل النحوي في المقتصد:١١٢- ١١٣.

الثالث: أن تجعل اسم (يكون) ضميرًا مستترًا يعود على المولود قبله، وتجعل (أبواه) مبتدأً مرفوعًا، وتجعل الجملة (هما اللذان) من المبتدأ والخبر في موضع خبر للمبتدأ (أبواه)، ثم تجعل جملة (أبواه هما اللذان) في موضع نصب خبر بـ(يكون).

الرابع: أن تجعل اسم (يكون) ضميرًا أيضًا، وترفع (أبواه) على أنَّه مبتدأ، وهذا يشبه الوجه الذي قبله، إلا أنَّك تجعل (هما) فصلًا وليس مبتدأ ثانيًا، ويكون (اللذان) خبرًا لـ(أبواه) وتجعل الجملة التي هي (أبواه اللذان) في موضع نصب خبر بـ(يكون)، وليس لـ(هما) محل من الإعراب على هذا الوجه.

نرى من خلال هذه الأوجه التي ذكرها الباحث (علاء صالح) نقلًا عن الجرجاني أنَّ الضمير (هما) حقَّق لنا أكثر من فائدة منها توسيع دائرة المعنى مما ينتج عنه سعة في التعبير الذي أتاح لنا تأكيد الكلام وتقويته، فكل تعبير له معنى خاص به، وبذلك فإنَّ ضمير الفصل يعدُّ أداةً عربيةً تشجع على التعبير الذي من شأنه تغيير المعنى بحسب ما يرمي إليه المتكلم.

هذا وقد أوضح الباحث (علاء صالح) أنَّ النحويين اختلفوا في ضمير الفصل، أاسم هو أم حرف؟ ذاكرًا قول الرضي بقوله: ((الأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى لا محل له بمنزلة (ما) إذا أُلغيت))[١]، ولكن مذهب الأكثرين أنَّه حرف، وهذا ما رجَّحه ابن عصفور بقوله: ((زعم الخليل (رحمه الله) أنها أسماء لا تنتقل عن الأسمية، ولا موضع لها من الإعراب، والصحيح أنها حروف؛ لأن الأسماء لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم))[٢].

وقد ردَّ قول ابن عصفور على المالقي المعروف بالشلوبيين الصغير، إذ ذكر ((بأنه لا يلزم من كونها لا موضع لها من الإعراب نفي اسميتها؛ لأنَّ ذلك نفي عارض من العوارض عنها، ونفي ما يعرض لا ينتفي به الأصل إنما ينتفي الشيء بانتفاء وضعه الذي أتى له، والصحيح: ما ذهب إليه الخليل من أنها أسماء ولا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يحتاج إلى ذلك في كل موضع؛ لأن حقيقة الاسمية ثابتة في كل منها، وهي الدلالة على المسمى مثل سائر الأسماء))[٣].

---

[١] شرح الرضي: ٤٦٢/٢، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: ١١٣.

[٢] شرح جمل الزجاجي: ١٦٢/٢، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: ١١٣.

[٣] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥٧٠/١-٥٧١، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: ١١٣- ١١٤.

وقد رجَّح الباحث المذكور ما ذهب إليه البصريون كسيبويه وابن السراج، وهو أنَّ ضمير الفصل باقٍ على اسميته، لكنَّه ملغى لا محل له من الإعراب، وهذا اختيار الجرجاني أيضًا، إذ إنَّه عدَّه من الضمائر، ووجَّه ذلك أنَّ ثبوته وسقوطه واحد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، إذ إنَّه يفيد الكلام تأكيدًا، ويرفع التوهم واللبس عما بعده من أنَّه خبر لا تابع[١]، ولعل هذا سبب وضع الباحث ضمير الفصل في موضوع زيادة الأسماء.

ونحن نخالف الباحث فيما ذهب إليه ونقول إنَّه إذا كان هذا الضمير يفصل بين المبتدأ وخبره أو ما أصله المبتدأ والخبر، فإنَّه لا يظهر الفرق بينهما من جهة اللفظ؛ لأنَّ ما بعد المضمر فيه مرفوع في كلا الحاليين؛ لأنَّ خبر المبتدأ مرفوع، وكذلك خبر ما أصله المبتدأ والخبر أيضًا مرفوعًا، وإنَّما يقع الفصل بينهما من جهة الحكم والتقدير، فإن جعلناه مبتدأً كان اسمًا، وله موضع من الإعراب وهو الرفع بأنَّه مبتدأ، والمبتدأ يكون مرفوعًا، والدليل على ذلك أنَّنا لو أوقعنا موقعه اسمًا ظاهرًا لكان مرفوعًا نحو: كان زيدٌ غلامه القائم، وأما إذا جعلنا الضمير فصلًا، فقد سلبناه معنى الاسمية وكان في حيز الحروف وبذلك يلغى كما تلغى الحروف، فلا يكون له موضع من الإعراب لا رفع ولا نصب ولا خفض[٢].

---

[١] ينظر: التأويل النحوي في المقتصد: ١١٤.

[٢] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٣/٢.

Abstract

This dissertation addresses the phenomenon of syntactic interpretation as one of the fundamental aspects in the construction of Arabic grammatical theory. It aims to study the contributions made by Iraqi researchers in this field through university theses, dissertations, research papers, and books that have dealt with this topic. The study is limited to works published within Iraq and available up to the year 2025, the year in which this thesis was completed.

The study focused on analyzing these efforts and evaluating the opinions and content related to syntactic interpretation, using a descriptive-analytical approach. The study was divided into three chapters, which addressed aspects of interpretation that deviate from the rules of parsing (iʿrāb), word order, and agreement. These chapters were derived from the nature of the previous studies themselves.

The study aims to highlight the significance of syntactic interpretation in Arabic grammatical studies and to explore how Iraqi researchers have approached this phenomenon. It seeks to analyze the levels of engagement and the interpretive mechanisms they have employed. Additionally, the study aspires to present a comprehensive overview of their contributions in this area—one that spares future researchers from fragmentation and helps build an integrated scholarly understanding of syntactic interpretation as addressed by Iraqi scholars.

Ministry of Higher Education

and Scientific Research

University of Diyala

College of Education for Humanities

Department of Arabic/ Higher Study

SYNTACTIC INTERPRETATION IN THE STUDIES OF IRAQI RESEARCHERS

A Dissertation

Submitted to the Council of the College of Education for Humanities-University of Diyala as Part of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Arabic Language and Literature (Specialization: Language)

Submitted by

RAFAL ALI NAZIM AL-ZUHAIRI

Supervised by

PROF. IBRAHIM RAHMAN HAMID AL-ARKI (PH.D.)

2025 A.D. **1447 H.**